مُعْجَمُ مِعْيارِ اللُّغَةِ للشِّيرازيِّ

دِرَاسةٌ وتَقْويمٌ

رِسالةٌ تقدَّمَ بها الطّالبُ

ماجد كامل حُسين البَدْريّ

إلى

مجْلسِ كُلِّيةِ التَّربيةِ (ابنُ رُشْد) جامعةٌ بغداد وهي جزءٌ من مُتطلَّباتِ نيْلِ درجةِ ماجستير في اللُّغةِ العربيّةِ وآدابِها

إشراف

الأستاذ الدّكتور

عبد الرّحمن مُطْلك الجُبوريّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا

سورة طه : 113

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى ...

كُلِّ مَنْ استَلَّ قلَماً شقَّ به صفحةَ الجهْلِ ...

الذين لولا جهودُهم ما كُنَّا نحنُ اليومَ...

شُيوخي وسادَتي...

أساتذتي الِكرام

أُهْدي جهدي المتواضعَ هذا

ماجد

اقرار لجنة المناقشة

تشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على رسالة الطالب (ماجد كامل حسين البدري) الموسومة بـ (معجم معيار اللغة للشيرازي ، دراسة وتقويم) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ما له علاقة بها فوجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اداب اللغة العربية / لغة تتقدير (جيد جداً).

عضو

ا م . د

عبد الاله ابراهيم عبد الله

كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية

2005 /11/

عضو

م . د تحسين عبد الرضا الوزان

كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد

2005 /11/

المشرف

ا . د عبد الرحمن مطلك الجبوري

كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد

2005 /11/

رئيس لجنة المناقشة

ا . د فاخر جبر مطر

كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد

2005 /11/

صدقت من قبل مجلس كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد

العميد

ا . د عبد الامير عبد دكسن

كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد

2005 /11/

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (معجم معيار اللغة، للشيرازي، دراسةٌ وتقويمٌ) التي تقدَّم بها الطالب (ماجد كامل حسين البدري) قد جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد ـ كلية التربية / ابن رشد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في اللغة العربية / لغة .

التوقيع

الاسم : أ. د . عبد الرحمن مطلك الجبوري

المشرف

التاريخ / /**2005**

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشّح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

الاسم: أ . م . د . عهود عبد الواحد عبد الصاحب

رئيسة قسم اللغة العربية

التاريخ / /**2005**

ـ جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد ، قسم اللغة العربية ، الدراسات العليا.

2ـ رسالة ماجستير.
3ـ عنوان البحث : (معجم معيار اللغة للشيرازي ، دراسة وتقويم).
4ـ اسم الباحث : ماجد كامل حسين علي البدري .
5ـ ملخص الرسالة باللغة العربية :

ــ اتّفقَ الدارسون الذين تناولوا المعيار، وهم قلّة، على نسبة الكتاب إلى الشيرازي، وتاريخ الانتهاء من تأْليفه ، وإِشاراتٍ إلى عمل الشيرازي في المعيار لا تتجاوز الأَسطر القليلة، ولم يقدم لنا المعيار أَيّة معلوماتٍ تتعلق بحياة المصنف وآثاره، فقد أَغفلت تلك المصادر سنة ولادته أو المدينة التي ولد فيها، والمرجح أَنَّ ولادته كانت في النصف الأوّل من القرن الثالثِ عشر الهجري وبلغ نُضجَهُ العلمي سنة 1273 هــ وهي السنة التي أكمل فيها صنع المعيار.

اسمه مُحمّد عليّ بن مُحمّد صادق، ولم تزد المصادر على ذلك، ويلقب بالميرزا وهو لقب إِيراني شائع يطلق على الرجل الذي ينسب من جهة أُمّهِ إِلى الإِمام عليّ بن أَبي طالب(عليه السلام) ، ويعرف المصنف بالشِّيرازيّ نسبة إِلى شيراز المدينة الإِيرانية المعروفة .

أَجاد الشِّيرازيّ اللغة الفارسية لأَنّها لغته الوطنية، وأَجاد اللغة التركية بحكم الاختلاط والمجاورة، وهذه الإِجادة هي التي أَعطت لآرائهِ وتصحيحاته في المعرب والدخيل قيمة علمية كبيرة.

لم تذكر لنا المصادر سنة وفاته، ومن المؤكد أَنّه توفي قبل سنة 1311هــ، بدلالة ما تشير إِليه الصفحة الأُولى من المعيار المطبوع.

ــ أراد الشِّيرازيّ تقديم معجمٍ عربي مضبوط الألفاظ بدقةٍ مع صحة المعنى ووضوحه، مسمياً معجمه (معيار اللغة) لخاصية الضبط فيه، وتشبيهاً بالآلة التي تعاير فيها الأَشياء، وقد أَدّى الشِّيرازيّ ذلك على أَكمل وجهٍ، فكان المعيار واحداً من أكثر معجمات لغة العرب ضبطاً وتقييداً للأَلفاظ والمفردات.

قسم الشِّيرازيّ المعيار على مقدّمةٍ ومتنٍ وخاتمةٍ، وكانت المقدمة على قسمين، أحدُهما صدّر به الكتاب، والآخرُ هو المقدمة الحقيقية بين فيها أَسباب تأْليفه المعيار، وأَشار إِلى أَهمّ مصادره

وعرض لخطوطِ منهجه، وجعل فيها فصولاً تختص بموضوعاتٍ لغويةٍ مختلفة كانت بمنزلة مراجع يعود إِليها القارئ عند الحاجة.

والمتن هو الكتاب، الذي سار فيه الشِّيرازيّ على نظام الباب والفصل، متابعاً الصحاح وغيره من المعجمات التي سارت على طريقته، مع اختلافه عنها جميعاً بافراده حرفي الواو والياء في بابين اثنين، في حين جمعها غيره في باب المعتل.

اعتاد الشِّيرازيّ ذكر الحرف الذي بني عليه الباب، ثم يبدأ مادته اللّغويّة جاعلاً القاموس المحيط أَساساً ومرتكزاً للمعيار، ولكنّه لَم يلتزم بترتيبه، مع نقله الزيادات والتعليقات والاستدراكات من المعجمات الاخرى.

أمّا الخاتمة، فقد سجل فيها تاريخ إِتمام المعيار مبينا وموضحاً جهده الكبير في عمله، إِذْ أَتَمَّهُ عصر يوم الثلاثاءِ لاثنتيْن بقيتا من شهرِ ذي القعدة الحرام من شهورِ سنة 1273هـ في قرية كنجر من أَعمال كرمان، أَلّفه في مجلدين كبيرين.

ـ أورد الشِّيرازيّ جملةً من الأَسباب التي دعته إِلى تأْليف المعيار تعود بمجملها إِلى قضيتن رئيستين تندرج تحتهما كلّ العيوب التي حاول الشِّيرازيّ أَنْ ينآى بمعجمه عنها، إِحداهما: قضية التوضيح والأُخرى حسن التأْليف.

لقد حمل الشِّيرازيّ علماء اللغة الأول ، مسؤولية الإِهمال في وزن مفرداتهم مقتصرين على حركات الإِعراب فقط، وتفسيرهم اللفظ المعروف بالغريب الخفي، وولعهم بالأَلفاظ الملغزة المعماة، والاختصار المخل، وإِيراد اللغات والمفردات في غير مواضعها، وقد عالج الشِّيرازيّ ذلك معالجة اللّغويّ الحاذق.

ـ اقتصر الشِّيرازيّ في نقل مادة المعيار على الكتب المؤلفة ولم يشر في مقدمته إِلى غيرها، معتمداً على مصادر مشهورة أَشار إِليها في مقدمته كالصحاح والنهاية والمصباح والقاموس ومجمع البحرين، والمراجع المكتوبة باللغتين الفارسية والتركية كالأُوقيانوس وصراح اللغة وترجمان اللغة، مع غيرها من المصادر التي وردت أَسماؤها في المعيار كالتهذيب والمحيط وأَساس البلاغة وشمس العلوم من المعجمات ، والكافي ومعاني الأَخبار وعلل الشرائع ومصباح الكفعمي وبحار الأَنوار من الكتب الحديثية للشيعة، والبرهان القاطع والمهذب ودستور اللغة من معجمات الفارسية وغير ذلك من المصادر التي نقل منها ولم ترد أسماؤها في المعيار.

لقد نقل الشِّيرازيّ من هذه المصادر بأَساليب مختلفة ، لكن الغالب فيها إِهماله ذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه مكتفيا بالعبارات المجتزأة، أيْ أَنّه ينقل مادته اللّغويّة من مصادره المختلفة

من غير أَنْ يعزوها إِلى مصادرها وقائليها، مهتما ببيان الروايات المختلفة مهملاً الزوائد غير اللّغويّة منها.

وأَظهر البحث أَنَّ الشِّيرازيّ لَم يطلع على تاج العروس للزبيدي ولكنه نقل مادة لغوية كبيرة منه بالوساطة من طريق الأُوقيانوس وهو الترجمة التركية لتاج العروس.

ــ عرض الشِّيرازيّ للموضوعات النحويّة والصرفيّة واللّغويّة، مهملاً الزوائد غير اللّغويّة فيها، ففي موضوعات النحو، عرض مسائلها مقلداً أَئمّة النحو، ناقلاً عنهم في الغالب، معقباً أحياناً بما هو جزء من ثقافته ، وهي لا تخرج عن توجيهات إِعرابية أو توضيح المصطلحات النحوية، وفي الموضوعات الصرفية عرض الشِّيرازيّ للأُصول والقواعد الكلية لعلم الصرف موضحاً الكثير ممّا أَغفل الإِشارة إِليه أصحاب المعجمات الآخرين.

أَمّا الموضوعات اللّغويّة فتوسع فيها الشِّيرازيّ كثيراً، متتبعاً ما أهمله أَصحاب المعجمات من أُمورٍ لغوية تحتاج إِلى تبيان، فعرض لموضوعات اللغات والدخيل والمعرب والإِتباع والمزاوجة والإِبدال والقلب والمولد والعامي والمجاز والمقيس والشاذ والأَلفاظ الدينية والترادف والأَضداد والمشترك وغيرها ، وتخفف من الاستطرادات في الأَعلام وأَسماء المواضع وشروح العقاقير والأَدوية والنباتات والحيوانات وغيرها .

وقد اهتمّ الشِّيرازيّ بذكر المصطلحات العلمية الحديثة في عصرهِ ناقلاً بعضها عن اللغة اليونانية.

ــ وضع الشِّيرازيّ منهجاً دقيقاً سار عليه في المعيار بخطوات مدروسة، أَشهرها: الترتيب والتنظيم، والتصحيح والتوضيح والتفسير والاختصار والضبط والتقييد والاستشهاد وغيرها.

رتب الشِّيرازيّ كتابه ترتيباً دقيقاً سواءٌ كان ذلك في ترتيب الجذور الثلاثية والرباعية والخماسيّة في فصولها أو في ترتيب المشتقات داخل كل مادّة.

صححَ الشيرازيُّ الكثير من الأَوْهامِ والأغلاط وبأَساليب مختلفةٍ ، ويُعَدُّ المعيارُ واحداً من أَصَحِّ المعجماتِ العربيّة، فقد اعتمدَ على التصحيحاتِ الكثيرةِ التي ذكرها أَصحابُ المعجماتِ السابقةِ، وزادَ عليها الشيرازيُّ تصحيحاتهِ الخاصّةِ به، أو التي نقلها من الكتبِ الأُخرى ، ولاسيّما التصحيحاتُ التي نقلها عن أصحاب الكتبِ المترجمةِ إِلى اللغتينِ الفارسيةِ والتركيّةِ.

فسر الكثير من الغموض ووضحه في معاني المفردات التي نقلها عن أَصحاب المعجمات، مبيناً إِيّاها بشكلٍ لا لبس فيه، وقد عالج الشِّيرازيّ مسائل الخلل الناتجة عن الاختصار المخل بعبارةٍ تامة، ولكنّه التزم الاختصار بأساليب مختلفةٍ.

أمّا في الضبط والتقييد فقد أَظهر البحث أَنّ الشِّيرازيّ واحد من أَكثر المعجميين العرب اهتماماً بضبط المفردات وتفسيرها ، فقد ضبط معجمه بأَساليب متعددة خشية التصحيف والتحريف في كتابه.

ــ أجمل الباحث مميزات المعيار في الترتيب والضبط والتصحيح والاختصار والتوضيح وغزارة المادة، وتلافي الإِغفال والإِهمال في الإِشارة إِلى القياسي والشاذ والمعرب والدخيل وغيرها.

ــ أَخذ الباحث على صاحب المعيار مآخذ منهجية وعلمية ، تعلق قسم منها بمآخذ تطبيق المنهج في الترتيب والتنظيم والتصحيح والاختصار والتوضيح والتفسير، وعدم عزو الأَقوال إِلى أصحابها وإِغفال كثيرٍ من مواد اللغة وغيرها.

وتعلق القسم الآخر بالأَخطاء العلمية في المادة اللّغويّة، فالمعيار لَم يخل من خطأ في التعبير، وضعف في العبارة، فضلاً على التصحيف والأَخطاء الطباعية، وهي مآخذ يشترك فيها جميع أصحاب المعجمات بنسب متفاوتة.

ــ أَظهر البحث الخطأ المنهجي الذي وقع به أَصحاب المعجمات بجمع الواو والياء في بابٍ واحد، مخالفين ما قرروه على أَنفسهم باتّباع فكرة الباب والفصل، التي طبقها الشِّيرازيّ عملياً بالفصل بين الواو والياء في بابين .

ــ أَنْهى الشِّيرازيّ تأْليف معياره سنة1273 هــ، في مجلدين كبيرين، وطبع أَوّل مرّة في بلاد فارس طبعةً حجرية قديمة بين عامي (1311 هــ ــ 1313هــ) ، وهي طبعة رديئة صغيرة الحروف ، غير مضبوطة، وتفتقر إِلى علامات الترقيم، مليئة بالأَخطاء لكون القائمين على الطبعة ليس لديهم أَدنى معرفةٍ بأُصول العربية وضوابطها، لذا يوصي الباحث ويلفت انتباه الدارسين إِلى توجيه عنايتهم للمعيار وتحقيقه تحقيقاً علمياً ليلحق بغيره من معجمات العربية خدمة للغة القرآن وطلبة علومها.

ــ أَظهر البحث ردوداً خاصة للشيرازي في كثير من مسائل النحو الصرف واللغة.

ــ أَظهر البحث علمية الشِّيرازيّ وتمكنه من دقائق اللغة وقدرته الفائقة على متابعة المفردة في المعجمات الأُخرى ونقله الآراء المختلفة فيها.

ــ الجديد في هذا البحث إِنّه أَوّل دراسةٍ مفصلةٍ لمعجم معيار اللغة، الذي ظل بعيداً عن متناول الدارسين، وقد تناولت هذه الدراسة، وصف الكتاب وأَسباب تأْليفه ومصادره المعتمدة، وموضوعات المعيار ومنهج الشِّيرازيّ فيه ، ومميزات المعيار والمآخذ عليه.

ــ الدراسة الوحيدة التي كتبت عن المعيار قبل هذا البحث ، دراسة الدكتور حسين نصار التي أَوردها في كتابه (المعجم العربي ــ نشأته وتطوره) وهي دراسة مقتضبة تقع في ست صفحاتٍ، وقد أَفادت الباحث في جوانب من بحثه.

ــ المعيار آخر معجم لغوي كتب بالعربية ووصل إِلينا، من المعجمات المؤلفة على طريقة صــحاح الجوهريّ في بلاد إِيران، وهو يمثل فترته العلمية خير تمثيل، وقد حمل مادّة لغوية وعلمية غزيرة ، وهو مصدر لا يمكن الاستغناء عنه في معرفة الكثير من المعربات ، ولاسيّما ما نقل منهــا مــن اللغة الفارسية، لاعتماده على مصادر كتبت بهذه اللغة، واعتماده أَيضاً على معجماتٍ لَــم يعتمــد عليها من سبقه من المعجميين كمعجم (مجمع البحرين) للشيخ الطريحي وكتب الأُصول والتفســير المعتمدة في دراسةِ الحوزات العلمية.

6ـ ملخص الرسالة باللغة الانكليزية :

This research conclude several results and notes The scholars who translates Al – Mear _ very little only attribute the book to l – Shirazy and date of complete its writing simple hints for his war in Al – mear which does no faces few lines Al Mear which does not access few lines . Almear does nor introduce any information about life of author his writing his birth date , birth place . His date . He was born at most in the fitst half of 12 th century for Hijra . He completed Al-Maer in 1273.

His name is Mohammed Ali Mohammed Sadiq . He was called Mirza because he belong to lmam Ali Bin Abi Talib from his mother .

Al-Sherazy spoko Persian as it is native language and also spoke Turkish by living and neighboring

The researches does not mentioned his date of death . But it assure that he died before 1311H.

Al-Shirazy wanted to introduce Arabic clea precise dictionary and titled it (Mear Al- Logha) Language standard for it preciseness and accurate . So it was on of Arabic dictionaries accurate for words and terms .

Al-Shirazy divide Al-Mear to introduction text and conclusion. Lntroduction is two section. First section issued by book. Second section is real introduction in which he explained reasons behind writing Al-Mear.

The second section is the book on which Al-Shirazy proceeded on chapter and study system following Al-Sahah and other dictionaries which follow the same course with difference in make Wao and yaa in two studies and collect other in voiced study .

Al-Shirazy use to mention the letter on which the study build on. Then be begin his linguistic material making from Al-Moher Dictionary as abase to Al-Mear ln conclusion he record the date of complere Al-Mear explaining his great effort on Tuesday 1273 Hin Knjat village in car man state.

Al-Shirazy mentioned the reasons which made him to write Al-Mear which is in two cases: First explanation and second good writing .

Al-Shirazy put the responsibility on linguistics of helicon of neighing their terms and they just interpret

kowing word by add words and their interesting in puzzled world, making term in not suitable position .

Al-Shirazy just transform text Al- mear on authorized books depending on famous resource such as Al-Bahren, Alhehain , Al-Mesbah , Alqamos, Mejama, Al-Bahren, Anqianos, Sarah Allugha, Terjoman allugha with other resources such as Tahthib El.Mohit, Asas Albalagh, Shams Alelon and dictionaries , Akafy , Maany Alakhbar, llet al Sharae, Mesbah Al – Kafamy, Behar Alanwar from Shieet books.

The research show that Alshiraxy did not read Taj Alaros by Alxubaidy bot by transform great linguistic object through Augianos whicg is Turkish translation to Taj Alaros – Alshirazy make accurate course followed it in Mear such as order, organize , correction explanation. Interpretation , Summarize, Limitation evidence etc…

Al Sherazy ordered his book precisely in intri and quarterly order.

He explained much of adds in terms which he took from dictionary authors illustrate them clearly .

Al- Shirazy introduce linguistics, syntax and grammar subjects neglecting un linguistics branches . ln syntax subjects he show its matter imitating syntactic Transform from his culture but it no access grammar guidance or explain terms in comjugate subject Al – Shirazy introduced principles of

conjugate illustrating much which other dictionaries authors .

Linguistics subjects Al-Ahirazy expanded much . He followed what dictionaries owner neglected of linguis matter that need explaining . He introduced linguistics intruding , following up , mixing , replacement similarity, contrast , religious terms, common erc … and reduced the expansion in informing , names places , explanation medicines, plants. animals and others .

The researcher point out some curriculum and scientific weakness . Some of them are in curriculum application, order. Organization, summarize, explanation , unattribute, sayings to their Sayers.

The other weakness are about scientific errors in linguistic subjects, Almear has mistake in expression , weakness in its expression , printing mistakes. These weakness are common in all dictionaries in various rates .

The research shows curriculum mistakes which the authors made collecting Woo and yaa in one section which reject what they decide in follow chapter and study idea which Al shirazy made it by separating Woo and Yaa in twi sections .

Al- Shirazy complete Al- Mear on 1273 H. in two big volumes. The first printing was in Persia in old stones print 1313 – 1311 . lt was bad printing having little letters lack of prnctuation marks, full of errors

because publishers hd no knowledge of Arabic language principles Thus the researcher recommend and notify scholars to give the care for Al – Mear and studied it scientifically to be with other Arabic dictionaries to serve Qhran language.

The researcher introduces feature of Al-Mear in order , organize , correction , summary, explanation and avoiding neglect notify standard and intruder or others .

The researcher shows special responses from Al – Shirazy in nany of grammar , conjugal , linguistics.

The researcher shows applicability of Al- Shirazy and his knowledge in language his ability to follow . The word in other dictionaries .

The new matter in this research is that it is the first detailed study to Mear Alugha dictionary which discusses the book , reasons behind writing, its resources and Al- Shirazy curriculum, its subjects, its weakness and its linguistic vales.

The only study before this research is the study of Dr. Hussein Nassar in his book Arabic dictionary evolution and development it is a brief study in 6 pages and the researcher takes it in some aspect.

Al Mear is the last linguistic dictionary written in Arabic came to us that written in some subject of Jawhary Sahah in lran . lt represent its scholar period.

المحتويات

المقدمة ..... أ ـ ت

التمهيد ..... أ

الشّيرازيّ والمعيار 1
حياةُ الشّيرازيّ: 1
اسمه ونسبهُ : 1
مذهبُه : 2
آثارُهُ العلميّةِ : 2
معرفتُهُ باللغاتِ الأجنبيّةِ : 2
أدَبَه وأسلُوبه : 3
وفاتُه : 4

الفصل الأول : وصف المعيار وأسباب تأليفه ومصادره.....

المبحثُ الأوّل 5

وصفُ للمعيار 5
أولاً ـ المقدمةُ : 5
ثانياً: الكتاب: 11
ثالثاً: عَرْضُ المادّة اللّغويّة : 17
رابعاً : الخاتمةُ: 18

المبحث الثاني 19

أسباب تأليف المعيار 19

المبحث الثالث 30

مصادرُ المعْيار 30

الفصل الثاني : موضوعات المعيار ومنهج الشيرازي فيه .....

المبحث الأوّل 53

مَوْضُوعاتُ المِعْيار 53
أولاً: الموضوعاتُ النَّحْويّة :..... 53
ثانياً: الموضوعات الصرفية : 59
ثالثاً: الموضوعات اللّغويّة : 69
1- اللغاتُ :..... 70
2- المعرَّب والدخيل: 74
3- الإتباع والمزاوجة: 80
4- الإبدال والقلب المكاني :..... 82
5- المولد والعامي : 84
6- المجاز : 86
7- المقيس والشاذ :..... 88
8- الألفاظ والأدعية المأثورة والمعاني الشرعية: 94

المبحث الثاني 99

منهج الشّيرازيّ في المعيار 99
أولاً: التنظيم والترتيب : 99
ثانياً : التصحيح : 102
ثالثاً : التوضيح والتفسير: 107
رابعاً: وزنُ الألفاظ وضبطُها : 111
خامساً : الاختصار:..... 117
سادساً : الاستشهاد :..... 120

الفصل الثالث : مميزات المعيار والمآخذ عليه .....

المبحث الأوّل 128

مميزات المعيار وقيمته اللّغويّة 128

المبحث الثاني 136

المآخذ والعيوب 136
أولاً : مآخذ تطبيق المنهج :..... 136
ثانياً: مآخذ المادة اللّغويّة العلمية : 145

الخاتمة 148

المقدمة

المُقَدِّمَةُ

الحمدُ للّه ربِّ العالمين َوالصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ الخلْق أجْمعين َمُحمّدٍ وعلى آلهِ الطّيبين َالطّاهرينَ وصحْبهِ الغُرِّ الميامين. . .

أمّا بَعْدُ :

فلمَّا كنتُ من التَّواقينَ إلى استِكْشافِ دقائق ألفاظِ اللّغةِ العربيّة، عَقَدْتُ العَزْمَ على أَنْ تكون رسالتي على صِلةٍ بالمعجماتِ العربيّةِ، ودراسة أَحَدِ المُعجمات التي لم تُدرسْ بَعْدُ، ووقعَ اختياري على مُعْجم معيارِ اللّغةِ للميرزا مُحمّد عليّ مُحمّد صادق الشّيرازيّ.

إنَّ صلتي بالمعيارِ تعودُ إلى أيّامِ دراستي الأوليّة ، فقد كنتُ أَتساءلُ عن هذا الكتابِ الذي كان بعضُ الباحثينَ يُحيلُ إليه في مقالاتٍ كُتبتْ ببعضِ المجلاّتِ الأدبيّةِ التي كانت تصْدرُ في مدينةِ النجَّفِ في حِقبةِ الخَمسينيّاتِ والستّينيّاتِ من القْرنِ الماضي، ثم تعمّقَتْ هذه الصِّلةُ مَعَهُ في دراستي الجامعيّةِ، فقد حَثَّنَا الأُستاذ الدّكتور هاشم طه شلاش على مُطالعةِ كتاب (المُعْجمُ العربيّ ــ نشْأَتُهُ وتطوُّرُه) للدّكتور حُسين نصار بوصفه مصدراً من المصادرِ التي نعتمدُ عليها في مادةِ (المعجمات العربيّة).

لقد ذَكرَ الدكتورُ نصّار معجمَ المعيارِ وختمَ به مدرسة الصّحاحِ اللُّغويّةِ في كتابه، هذه الأهميّةُ التي اكتَسَبها شجّعتني على دراستهِ بعد الحُصولِ على نُسْخةٍ استُنسِخَتْ من مكتبةِ أَميرِ المؤمنينَ (عليه السلام) في مدينةِ النّجفِ الأشرفِ.

وعلى بركةِ الله بدأت، فاذا بي أجدُني أمامَ كتابٍ لُغويٍّ عظيمِ الفائدةِ، يَدورُ في فَلَكِ لُغةِ القُرآنِ الكريمِ بمسائلها المُختلفةِ، وبعد القراءةِ والجَردِ وجمعِ المادّة العلميّةِ، استقرَّ في نفسي أَنْ تنْتظمَ هذه الدراسةُ في تمهيدٍ وثلاثةِ فُصولٍ وخاتمةٍ.

كان من المؤمّلِ أنْ يتناولَ التّمهيدُ الحديثَ عن حياةِ الشّيرازيِّ وآثاره، غير أَنَّ المصادرَ التي ذكرَتْ كتابَهُ وغيرَها، لم تذكرْ عنهُ شَيْئاً ذا بالٍ ، فضْلاً على أَنَّني لم استطع الحُصولَ على معلوماتٍ بيانيّةٍ مُوثَّقَةٍ عن المؤلّفِ على الرُغْمِ من بَحْثي المُضني في المصادرِ المختلفةِ، ومراسلاتي لكثير من المُهتمينَ بتراجمِ المتأخرينَ في بلاد ايران.

كانَ الفصلُ الأوّل (وصف المعيارِ واسباب تأليفهِ ومصادره) في ثلاثةِ مباحثَ ، وصفْنا في الأوّل منها المعيارَ وصْفاً تفصيلياً شَمِلَ : مُقدِّمةَ الكتاب بفصولِها الستّةِ والعشرين ، والكتابَ نَفْسَه نظاماً وتقسيماتٍ للأبوابِ والفصولِ والموادّ، وعَرضَ المادّةِ اللغويّةِ ثم وصْفَ خاتمةِ المعيارِ،

وعَرضْنا في المبحثِ الثّاني أسبابَ تأليفِ المعيارِ، وذكرنا في المبحـــثِ الثالـــثِ مصـــادرَ المعيـــار الرئيسةَ وغيرَها.

وكان الفصلُ الثاني (موضوعات المعيارِ ومنهج الشيّرازيّ فيه) في مبحثين: استعرضنا فـــي أحدِهما موضوعاتِ المعيارِ النحويةِ والصرفيةِ واللغويةِ مع التّوسعِ بالموضوعاتِ اللغويّةِ كاللُّغـــاتِ والمُعرّبِ والدّخيلِ والإتباعِ والمزاوجةِ والإبدالِ والقَلْبِ المكانيِّ والمُولّدِ والعاميّ والمجازِ والمَقـــيسِ والشاذّ والالفاظِ الدينيّة والأدْعيةِ والمعاني الشّرعيةِ وغيرها.

وعني المبحثُ الآخرُ بمنهجِ الشيرازيّ في تأليفِ معيارِهِ ، ومناقشةِ ظواهرِ هذا المنهجِ مـــن التّنظيمِ والتّرتيبِ، والتّصحيحِ، والتّوضـــيحِ والتّفســـيرِ، ووزنِ الألفـــاظِ وضـــبْطِها، والاختصـــارِ، والاستشهادِ وغيرِ ذلك من جوانبِ المنهجِ.

أمّا الفصلُ الثّالثُ فكان (مميزات المعيارِ والمآخذ عليه) في مبحثين ، عرضنا فـــي أحـــدِهما مميزاتِ المعيارِ وقيمتهُ اللّغوية ، وعرضنا في الأخرِ منها، المآخذ التي أخـــذناها علـــى صـــاحبِ المعيارِ.

وتناولنا في الخاتمةِ خُلاصةَ ما عرَضْنا له في فُصولِ البحثِ والنتائجِ المُستوحاةِ منه.

وقد اعتَمدنا على مجموعةٍ من المصادرِ والمراجع، منها ما يخـــتصُّ بالمُعجمـــاتِ العربيّـــةِ كتهْذيبِ اللّغةِ، والصِّحاحِ، والقاموسِ المُحيطِ، وتاجِ العروسِ، والنّهايةِ في غريبِ الحديثِ والأثـــرِ، ومجمعِ البحرين، وغيرِها ، ومنها ما يختصُّ بدراسةِ المعجماتِ العربيّةِ كدراسةِ السيد أحمد عبـــد الغفور عطّار (الصّحاحُ ومدارسُ المُعجماتِ العربيّةِ) ودراسةِ محمّد مُصْطفى رضوان (دراساتٌ في القاموسِ المحيطِ) ودراسةِ الدّكتور هاشم طه شلاش (الزَّبيدي في كتابهِ تاجِ العروسِ) وغيرِهـــا ، ومنها ما يختصُّ بكتبِ النّحوِ والصَّرفِ كمُغني اللّبيب، وشَرْحِ الكافيّةِ، وغيرِها.

وقبل أنْ أُنهيَ هذه المقدّمةَ أَذْكرُ باكبارٍ وإجلالِ الرعايةَ الكريمةَ الصادقةَ التي شَملِني بها أُستاذي المُشرف الدّكتور عبد الرّحمن مُطلك الجُبوريّ، الذي لَمْ يَدَّخِرْ جُهداً في رعايتي وتَوْجيهي ونَصْحي في كلِّ مرحلةٍ من مراحلِ البحث، وأَتقدَّمُ أيضاً بالشُّكْر لأَساتذتي الأفاضل في قسمِ اللّغـــةِ العربيّـــةِ لمـــا أحاطُوني به من الرّعايةِ والعنايةِ والتّوجيهِ ولا سيّما أُستاذي الدكتور هاشم طه شلاش.

وفي الختامِ أتوجّهُ بالدُّعاءِ إلى العليِّ القديرِ أنْ يجْعلَ عملِي هذا خالصاً لوجههِ الكريمِ مُتقبَّلاً عنده.

وآخرُ دعوانا أنْ الحمد للّهِ ربِّ العالمينَ .

التمهيد

التَّمْهيدُ

الشِّيرازيُّ والمعيارُ

حياةُ الشِّيرازيّ:

أَغفلَتْ كتبُ التَّراجُمِ حياة الشِّيرازيّ وآثاره، مُقْتصرةً على نسْبَةِ الكتابِ إليهِ والإشارةِ إلى تاريخِ الانتهاءِ منْهُ[1].

اسمه ونَسبهُ :

هو الميرزا[*]، مُحمّد عليّ بن مُحمّد صادق الشِّيرازيّ، إذ لَم تُسْعفْنا المصادرُ بسنةِ ولادتهِ أو مسْقطِ رأْسهِ، ولَمْ يقعْ على لسانهِ في المعيارِ شيءٌ منها، ونحنُ نُرجّحُ كونَ ولادتِهُ في النِّصفِ الأَوّلِ من القرنِ الثالثِ عشرَ الهجريّ على وجْهِ التَّقريبِ ، إِذْ بَلَغَ نضجَهُ العلميّ في الرُّبْعِ الأخيرِ من هذا القرن، فأَتمَّ كتابةَ المعيارِ سنة 1273 هـ.

أَمّا مسْقطُ رأْسهِ، فربّما يكونُ مدينةَ شيراز التي تُنسبُ إليها العوائلُ المرْمُوقةُ علميّاً (آل الشَّيرازيّ) والمعروفةُ بكثرةِ العُلماءِ الذينَ أَنْجبتهم في القُرونِ المُتأَخّرةِ ولاسيّما علماءُ الدِّينِ من الشِّيعةِ.

وشيرازُ بلدٌ عظيمٌ مشهورٌ معروفٌ مذكورٌ في بلادِ إيران ، واختُلفَ في أَصْلِها اللُّغويّ، إِذْ جعلَها بعْضُ النَّحويينَ شرّاز وجمْعُها شرارِيز وجعلَها بعْضُهم الآخر شوْرْز وجمْعُها شوارِيز[3]، والقياسُ شياريزُ بالياءِ، وشرارِيزُ، وشآريزُ في من يقولُ شِئْراز بالهمزةِ للجَمْعِ الأَخيرِ[4]، وقد أَفردَ لها الشِّيرازيّ تَرْجمةً مُسْتقلةً في ذيلِ بابِ الزّايِ فصلِ الشّينِ، بمعنى البلد أو القرية قائلاً : ((شِيْرز بإسقاطِ الأَلفِ: قريةٌ بسرخس والنّسبةُ الشِّيرازيّ والشِّيرزيّ على لَفْظِهما))[5]، ولم نجدْ مَنْ يذكرهُ منْسوباً باللَّفْظِ الأَخيرِ.

---

(1) معجم المؤلفين ، عمر رضا كحاله 11: 50 ، المعجمات العربيّة ــ بيلوجرافية شاملة مشروحة : 29 ، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، أغا بزرك الطهراني 21 : 287.

(*) لقب ايرانّي شائع يطلق على الرجل الذي تكون أُمّه علويّة (نسبة إلى الإمام عليّ بن أَبي طالب) وأَبوه من غير آل علي، تنقيح المقال : 221.

(3) معجم البلدان، الحموي 3: 380.

(4) معيار اللغة ، الشيرازي 1: 537 (ش ر ز).

(5) نفسه 1: 538 (ش ي ر ز)، وينظر معجم البلدان 3 : 382.

والمؤلّفُ ــ رحمَهُ الله ــ لَم تُسعِفْنا المصادرُ أَيضاً بشيءٍ عن نشأَتهِ الأُولى، ودراستهِ ، والعلومِ التي تلقّاها، وأَصحابهِ ومعارفهِ ومعاصريهِ ، ولكنّنا نعلمُ من تصنيفهِ المعيار لمحمد كريم خان، أَنّهُ عاصرَ كريم خان وولدهُ مُحمّد خان وهما من أُمراءِ الإمارةِ القاجاريةِ التي حكمت إيران في الرُّبعِ الأَخيرِ من القرنِ الثالثِ عشر الهجريّ[1].

مذهبُهُ :

الشِّيرازيّ شيعيُّ المذهبِ إماميٌّ لاشكَّ، نشأَ على المذهبِ الشيعيِّ منذ طفولتهِ وهو المذهبُ المعتمدُ في بلادِ فارس، وتصرّحُ نصوصُ المعيارِ في مواضع كثيرةٍ على مذهبهِ هذا، قالَ في المقدّمةِ: ((وصلّى الله على الاسمِ الأَعظمِ... أَفْضل الصّلاةِ وأَزْكاها، وعلى آلهِ كلماتِ اللهِ التامّاتِ وحروفِ لا إِله إِلا الله في الرُّقومِ المسطّراتِ، تراجُمِ وحيهِ ومصادرِ أَمرهِ ونهيهِ، آياتهِ المُحْكمةِ الكُبرى وصفاتهِ المُكرّمةِ العُليا، الأَئمّةِ البررةِ، والحججِ الميامينَ الخِيَرةِ..))[2].

وقد سجّلَ المعيارُ كثيراً من الأَحاديثِ والرواياتِ الواردةِ من طريق آل البيتِ (عليهم السلام) أو التي قيلتْ في حقّهم مع ذكْره طائفةً كبيرةً من ثُقاتِ أَصْحابِهم وعلمائِهم.

آثارُهُ العلميّةُ :

لم تذكر المصادرُ التي ترجمت للشيرازي شيئاً عنها، باستثناءِ المعيار الذي يدل إِلى أنَّ مصنّفهُ رجلٌ عالمٌ جليلٌ فاضلٌ مُستوْعبٌ لكثيرٍ من حقائق اللُّغةِ وجُزئياتها، مطّلعٌ على كثيرٍ من مصادرِها ومراجع علومِها، ويبيّنُ أَيْضاً ثقافةَ الشِّيرازيّ الواسعةَ وإِحاطتهِ بالدّراساتِ اللّغويّةِ والقرآنيّةِ الجامعةِ، واطّلاعهِ على ثقافاتِ الأُممِ الأُخرى، كالثّقافةِ الهنديّةِ واليونانيّةِ.

معرفتُهُ اللُّغات الأَجْنبيّةِ :

لقد أَجادَ الشِّيرازيُّ ، فضلاً على اللغة العربية، اللُّغةَ الفارسيّةَ بحكْمِ أَنّها لغتُه الأُمّ، لغةَ المجْتمعِ الذي وُلِدَ ونشأَ فيه، فضلاً على إِجادته اللُّغةَ التُّركيّةَ بحكْمِ الاختلاطِ والمجاورةِ بين الأَقوامِ الفارسيّةِ والتُّركيّةِ وغيرِها في تلك البلادِ.

ومن أَهمِّ الدّلائلِ على إِجادته تيْنكَ اللُّغتينِ ومعْرفتهِ بهما، اعتمادُه على المصادرِ المكتُوبةِ بهاتيْنِ اللُّغتيْنِ كصُراحِ اللُّغةِ، وترجمانِ اللُّغةِ، والبرهانِ القاطعِ، وهي معجماتٌ مكتوبةٌ بالفارسيّةِ، والأُوقيانوسِ في ترجمةِ شرْحِ القاموسِ المكْتوبُ بالتُّركيّةِ، وهي ترجماتُ لمُعجماتٍ عربيّةٍ في

(1) دائرة المعارف الاسلامية 1: 277.

(2) المعيار 1: 1.

الغالبِ، ونقلَ بعضَ الاصطلاحاتِ عن اليونانيّةِ من مصادرِها المكتوبةِ بتلك اللُّغةِ.

ومن الدلائلِ على تلك المَعْرفةِ أَيضاً، تتّبعه الأَلفاظَ الدَّخيلةَ والمعرَّبةَ وأُصولها في لُغاتِها الأَعجميّةِ، وشواهدُ مقابلاتِ اللَّفْظِ بينهما في المعيارِ كثيرةٌ جداً، من الممكنِ أَنْ تؤلّفَ لنا مُعْجماً صغيراً من المُعْجماتِ ثُنائيّةِ اللُّغةِ.

أدَبُهُ وأُسلُوبُهُ :

وردَتْ للشيرازي في المعيارِ نُصوصٌ شعريّةٌ ونثريّةٌ يغلبُ عليها الخيالُ والأحاسيسُ، وهي قليلةٌ جدّاً، فالغالبُ على لُغةِ المعيارِ الأُسلوبُ العلميّ الخالص.

في نصوصِه النثريّةِ تسيطرُ الصنْعةُ المَقْصودةُ والمزوقاتُ اللّفظيّة والسجعُ المتكلف، وهو أُسلوبٌ شاعَ في العصورِ المتأَخّرةِ في جميعِ البلدانِ الإسلاميّةِ، إلاّ أَنَّ نثرهُ انمازَ بقوّةِ العبارةِ وصفاءِ الأُسلوبِ ووضوحِه وسهولتهِ وابتعادهِ عن الغرابةِ والإغراق في التَّعقيدِ.

جاء في مقدّمتهِ بمدحِ مُحمّد كريم خان : ((إن المولى المفخم المهذب، وحيد العصرِ، وفريد الدَّهرِ، ملجأ الأَنامِ، ومرجع الخاصِّ والعامِّ، قوام أُصولِ الهدايةِ والرّشادِ، ونظام أُمورِ الهدايةِ[1] والبلادِ ، ناضف أَسطرِ الفصاحةِ، وراشف أَكؤسِ البلاغةِ ، بحر العلمِ الذي لا ينزفُ غزارةً، وطود الحلمِ الذي لا ينسفُ رزانةً، السابق الذي لَم يدع شأْواً لمتقدّمٍ، والسامق الذي لَم يترك مَرْقىً لمتسلّمٍ، طلّاع ثنايا المجدِ والعلى، وجمّاع مزايا العقلِ والنهى، قطب دائرةِ النّباهةِ ومحور كرةِ النّزاهةِ، أُرومة الجودِ والكرمِ، وجُرْثومة الفضلِ والهممِ، كهف الأَمْنِ والأَمانِ، وأَنف العصْرِ والزَّمانِ وإنسان العينِ وعين الإنسانِ..))[2].

أمّا شِعْرهُ فيبدو أَنَّهُ من أَشْعارِ المناسباتِ ، فقد وردَتْ في المعيارِ قصيدةٌ مدحَ بها مُحمّد كريم خان أَيْضاً، سلكَ فيها مسلكَ شُعراءِ العربيّةِ في غرضِ المديحِ مع وُضوحِ الأَلفاظِ وسهولتها وقوةِ المعاني، وهي قصيدةٌ تدلُّ على تمكنّهِ من قرْضِ الشّعْرِ، جاء فيها[3]: الكامل

بطلٌ بحدِّ حسامِ حكمتهِ ... للدينِ جاءَ الفتْحُ والنَّصْرُ
وذوو العُلى لفٌّ مفاخرهُم ... وأَتَى صحيفةُ فخرِهِ نشْرُ
وحقيقةُ الإيمان حُبُّ مُوا ... ليهِ الصّديق وبُغْضُه كفْرُ

(1) هكذا في المعيار بتكرار لفظة الهداية في الفقرتين المتقابلتين.
(2) المعيار 1: 1.
(3) نفسه 1: 1 و 2.

ما كان غيرَ الإتصّالِ به ... نَفْعٌ، وغير فراقِه ضرُّ
وصفاتُهُ لا تنتهى أَبدَاً ... إذْ لا يساجلُ ذلك البَّحرُ
ولقدرِه الأَقدارُ خاضعةٌ ... إذْ لا يُكافؤُ ذلك القدْرُ
هذا سبيلُ اللهِ ليسَ لهُ ... عِوَجٌ ولا لسُلوكِه عُسْرُ
فاسلكْهُ في أَمْنٍ وفي دَعَةٍ ... يا صاحِ تُنْجَ ودُونَكَ الخيْرُ

ويظهر في هذه القصيدة المبُالغةَ في وصْفِ أَخلاق الممدوحِ وكرمهِ وشجاعتهِ ودينهِ وعِلْمِهِ، من غير أَنْ يخْرُجَ عن تقاليدِ القصيدةِ العربيّةِ في هذا الغَرضِ من الشِّعرِ.

وفاتُهُ :

لم تُشر المَصادرُ إلى تاريخِ وفاتهِ أو مكانِها، غير أَنَّ وفاتَهُ كانت قبْلَ طَبْعِ المعيارِ، ففي الصَّفحةِ الأُولى من الطَّبْعةِ الحجريّةِ له بين عاميّ (1311هـ ــ 1313هـ) إشارةٌ واضحةٌ تدلُّ على ذلك، جاءَ في عنوانِ الكتاب: ((هذا كتابُ معيارِ اللُّغةِ للعالمِ الطَّريفِ والفاضلِ الغطْريفِ، الصفيِّ الوفيِّ الوليِّ، مُحمّد عليّ الشِّيرازيّ أطابَ اللهُ ثراهُ وأسبغَ عليه جَزاهُ...))[1].

(1) المعيار 1: 1.

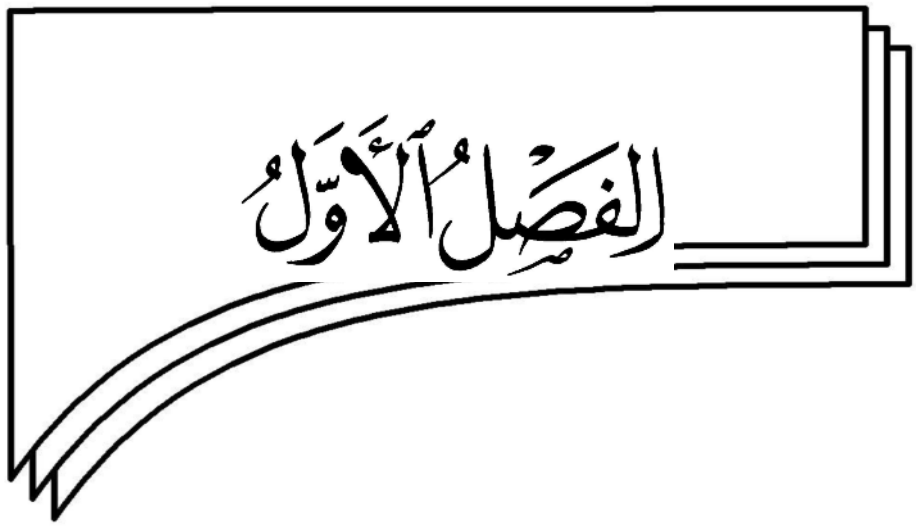

وصف المعيار وأسباب تأليفه ومصادره

المبحث الأوّل :

وصف المعيار

المبحث الثاني :

المبحث الثالث:

مصادر المعيار

المبحثُ الأوّل

وصفُ المعيارِ

أوّلاً ـ المقدّمةُ :

في المِعيارِ ، كما في أَغلبِ المُعجماتِ التي سبقَتْهُ ، صدَّرَ الشِّيرازيُّ معجمَهُ بمقدِّمةٍ شغلَتْ (38) ثمانيَ وثلاثين صفحةً من القطعِ الكبيرِ، تكادُ تكونُ من أهَمِّ المقدِّماتِ وأَوفاها في تاريخِ التصنيف المعجميِّ عند العرب، وتكمنُ أَهميّتُها فيما أَودعهُ فيها ((من الأُمور اللّغويّةِ التي يجبُ فعْلاً أنْ تُعنى بها المُعْجماتُ في مقدّمتها))[1]، إذْ تمكّنُ الباحثينَ العاملينَ في مجالِ اللُّغة من التّصدّي للموضوعاتِ اللُّغويّة وتفحُّصها وكشْف أَسرارها، فضلاً على أَنَّها تذلِّلُ العقباتِ امامَ الدّراسينَ المبتدئينَ في هذا المجالِ، وتُمكّنهم من الإحاطة بأُسسِ هذا الفنِّ والقدرةِ على الفهمِ والتّواصلِ مع أُصول اللُّغة وفروعِها .

وتقسم مُقدّمةُ الشِّيرازيّ على قسميْنِ رئيسيْنِ:

أحدهما: **ولم يُصدِّرْهُ بعنوانٍ معيّنٍ، ويمكنُ أَنْ نعدّهُ تمهيداً لعملهِ في المعيارِ، وفيه أُمورٌ:**

أ ـ الحمدُ والصّلاةُ وطاعةُ الله:

يُحاولُ الشِّيرازيُّ ــ وهو من اللّغويّينَ المُتأخّرينَ (كانَ حيّاً سنة 1273هــ) الظهورَ بمظهَرِ علماءِ اللُّغة الأَوائلِ، يتّبعُ طرائقَهم وأَساليبَهم، ويستمدُّ آراءَهُ ونظرتَهُ العلميّةَ منهم ، فكانَ من أَنصارِ نظريّةِ التّوقيفِ الإلهيِّ في اللُّغة ((الحمدُ للهِ الذي اصطفى لُغةَ العرب فجعلَها أفصحَ اللُّغى))[2] وكانَ أَيْضاً من أَنصارِ مدرسةِ الكوفةِ في كوْنِ الفعل أَصْلاً للمشتقّاتِ اللّغويّةِ ((والصلاةُ على الاسمِ الأَعظم ... مُحمّدٍ الذي تأَصّلتْ بأَمْرِهِ أُصول شجرةِ الأَفعالِ فقامَتْ على ساقٍ ، فتفرّقَتْ واشتقَّتْ منها فُروعُ الأَسماءِ وانتشرَتْ في الآفاق))[3]يدعو بعدها لناصرِ الدّين شاه قاجار، مبالغاً في مدْحهِ والدُّعاءِ لهُ بالنَّصْرِ والتأْييدِ.

وعلى خُطى أُولئك العلماءِ التُّقاةِ، أظهرَ الشِّيرازيُّ تواضعَهُ وانقيادَهُ التامَّ وخضوعَهُ المطْلقَ

(1) المعجم العربي ــ نشأته وتطوره ــ حسين نصار 2 : 649.

(2) المعيار 1 : 1.

(3) نفسه .

لله سبحانه وتعالى ((وبعدُ يقولُ العبدُ الجاني والأَسيرُ الفاني، المقيَّدُ بوثائق الآمالِ والأَماني، أَصْغرُ العبادِ جَرْماً وأَكْبرُهم جُرْماً، وأَقلّهمُ غُنْماً وأَكثرُهم غُرْماً، العاصيّ الآبقُ مُحمّد عليّ بن مُحمّد صادق الشِّيرازيّ))[1] موثّقاً تصنيفهُ للمعيارِ.

ب ـ مدحهُ لمحمّد كريم خان وإهداؤهُ المعيارَ :

سلكَ الشِّيرازيّ مسلكَ مَنْ سبقهُ من المعجميين في مدحهم للملوك والوزراءِ والولاة والشيوخ والأدباء الذين طلبوا منهم التصنيفَ في هذا الضرب من العلم، أو رسموا إِهداءَه لهم بعد إِنجازهِ، كالصغاني (ت 650)[2] والفيروزآبادي(ت 817هـ) [3] والزبيدي(ت 1205هـ)[4] وغيرهم، فمدحَ مُحمّد كريم خان بقطعةٍ نثريةٍ تغلبُ عليها الصنعةُ والتزويقُ اللفظيّ والمحسنات البديعية، مغالياً في وصفهِ والثناءِ عليه، حتى جعلَ منه ((حامِل لواءِ الدين وحافظَ حماء الشرعِ المبين، حامي بيضة الإِسلامِ وراعي حوزة المسلمينَ))[5]، أعقبها بقصيدةٍ شعريةٍ تقعُ في ثلاثةَ عشر بيتاً ، جلُّ معانيها مما ألفهُ شعراءُ العربيةِ في غرضِ المديحِ ، أولها[6] : (الكامل)

ملكُ كريمُ للنَّدى أبداً في راحتيهِ أبحرُ عشرُ

وصفه فيها بقوله:

هو تربةُ للعلم طاهرةُ للناس فيها قُدِّرَ السيرُ
نُورُ مبينُ يستضاءُ بهِ برُّ تقيُّ طاهرُ طهرُ

ذكرَ الشِّيرازيّ بعدها أنَّ شيخهُ الممدوحَ كانَ الباعثَ الأساسَ في تأليفِ معجمهِ ((وقَدْ أمرنِي أنْ أكتبَ كتاباً في هذا الفنِّ الشريفِ، ناهجاً منهجَ التوضيحِ وحُسنِ التأليفِ))[7].

ويبدو من كلام الشيرازي أَنَّ هُناك خلطاً بين شخصية الممدوح والشخصية التي طلبت منه تصنيف المعيار ، يقولُ الشيخ أغابزرك الطهراني في ترجمته للمعيار: ((كتبه بأَمر أُستاذه الحاج

(1) معيار اللغة 1 : 1.
(2) مقدمة العباب الزاخر واللباب الفاخر ــ فير محمد حسن 1 :10.
(3) مقدمة القاموس المحيط ــ اعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي 1 : 92.
(4) ابجد العلوم 3 : 217 ، مجلة المورد م5 عدد 2: 57 ، الزبيدي في كتابه تاج العروس : 113 و 194.
(5) المعيار 1 : 1.
(6) نفسه 1 : 2 ، ولم اعثر عليه في مصدر آخر.
(7) نفسه .

كريم خان الكرماني، قال الكرماني في أَوّل تذكرته في النحو: إِنِّي أَرشدْتُ بعض الأَصحاب بتأْليف كتاب في اللغةِ وسميته بمعيار اللغةِ، لم يسبقهُ أحدٌ بمثله))[1] .

ت ـ أسْبابُ تأليفهِ المعيارَ، ومصادرُه المعتمدةُ:

ذَكرَ الشِّيرازيّ ــ غير سببه الباعثِ ــ الأسبابَ العلميّةَ التيَ دعتهُ إِلى تأليفِ معجم معيارِ اللُّغة ، سجل بعد ذلك مصادرهُ الأساسيّة التي اعتمدَ عليها في تأليفه، وهي : المصباحُ المنير، الصحاحُ ، النّهايةُ ، مجمعُ البحرين، القاموسُ المحيطُ ، الأوقيانوس في ترجمةِ شرحِ القاموس، تُرجمانُ اللغة ، صُراحُ اللُّغة، مُغني اللبيب، التبصرة ، ذكرَ بعد ذلك الأُمورَ المنهجية التي صنعها والهدفَ من تأليفهِ وإِثبات تسميته بمعيارِ اللُّغة ((وسميته معيارَ اللُّغة ورتبتهُ ... على ترتيب صحاحِ الجوهري))[2] .

والآخرُ : سمّاهُ المقدِّمةَ ، وتشتملُ على ستّة وعشرين فصلاً ، تتفاوَتُ فيما بينها قِصَراً وُطوْلاً ، منها القصيرُ الذي لا يتجاوزُ الأسطارَ القليلةَ، ومنها ما يبلغُ عدة صفحاتِ العديدةَ، صرَّحَ في كثيرٍ من هذهِ الفصولِ بالمصادر التي نقل عنها ورتبها على النحو الآتي:

الفصلُ الأوّل : **وخصصهُ لذكرِ الأوزان التي وزن بها اللغاتِ في المعيار كله ، رتبها على حروفِ المعجم جاعلاً إِياها ضوابطَ وزنيةً مختلفةَ الصيغ، اسماً وفعلاً ومصدراً بلغَ مجموعها (813) ثلاثة عشر وثمانمئة ضابطٍ، وزعها على النحو الآتي:**

أ ــ (747) سبعةُ وأربعونَ وسبعمئةَ ضابطٍ اسميّ.

ب ــ (48) ثمانية وأربعونَ ضابطاً فعليّاً.

ت ــ (18) ثمانية عشر ضابطاً مصدرياً.

وأهمل ذكر الضوابطِ الحرفيةِ التي وزن بها بعضَ المفرداتِ في معياره.

يُعدُّ الشِّيرازيّ أوَّلَ المعجميينَ الذينَ تناولوا فكرةَ الضابطِ الوزنيِّ وطبقوها بهذا الاهتمامِ والتفصيل وآخرهم ، بإِفرادهِ فصلاً في مقدمتهِ، كانَ مرجعاً لوزنِ المفرداتِ والتراكيبِ اللّغويّةِ في المعجمِ كله ، صرَّحَ بذلك قائلاً : ((... بَلْ عَقدتُ فصلاً في المقدّمةِ ، وأوردتُ فيهِ كُلَّ ما وزنتُ بهِ من أوّلِ الكتابِ إِلى آخره ، وبينتُ حروفها وإِعرابها كيما إِنْ وقع في أثناءِ الكتابِ زيادةٌ أو نقصانٌ

(1) **الذريعة الى تصانيف الشيعة 21 : 282.**

(2) **المعيار 1 : 2.**

أو تحريفٌ رجعُوا إليها وصحَّحوها))[1] .

لم يذكر الشِّيرازيّ مصادرَه لهذا الفصل، وواضح أنهُ نقلَ ما ورد فيه من معجماتِ اللغة وكتبِ الصرفِ والنحو، مُطرحاً كُلَّ ما فيه صُعوبة وغرابة واستثقال .

الفصل الثاني : وخصَّصهُ لمعاني الحروف المقطعةِ في أوائلِ سُورِ القرآنِ، نقلهُ من معاني الأخبارِ لابْنِ بابويّهِ القمي(ت 381هـ)[2] ، مُقلِّداً الأزهريّ (ت 370هـ) الذي وضعها في نهاية معجمهِ تهذيب اللُّغة[3] وابنَ منظورٍ (ت 711هـ) في لسان العرب، الذي وضعها بين المقدمةِ وصلبِ الكتابِ تبرُّكاً بتفسيرِ القرآنِ الكريم[4] .

الفصولُ من الثالثِ إلى السادسِ عشر: خصصها لموضوعاتٍ مختلفةٍ ورتَّبها تباعاً على النحو الآتي: في أقسامِ تركيب الفاءِ والعينِ واللاّمِ وخواصِّها ومناسباتها[5] ، في مصادرِ الثلاثي والرباعيّ والخماسي[6] في اسم الفاعِل[7] ، في الصفةِ المشبَّهةِ[8] ، في صيغِ المبالغةِ[9] في اسْمِ التفضيل[10] في صيغةِ التَّعجب[11] ، في اسْمِ المفعول[12] ، في اسْمِ الآلةِ[13] ، في اسم الزَّمانِ والمكانِ[14] ، في الاشتقاق[15] ، في المذكَّرِ والمؤنّث[16] ، في التصغير[17] ، في النسبةِ[1] .

---

(1) نفسه .
(2) المعيار 1 : 2 ، وينظر معاني الاخبار ، ابن بابويه القميّ : 22، 23، 28.
(3) تهذيب اللغة 15 : 677 .
(4) لسان العرب 1: 57 .
(5) المعيار 1 : 13.
(6) نفسه 1 : 15.
(7) نفسه 1 : 16.
(8) نفسه 1 : 17 .
(9) نفسه .
(10) نفسه .
(11) نفسه .
(12) نفسه .
(13) نفسه 1 : 18 .
(14) نفسه .
(15) نفسه .
(16) نفسه .
(17) نفسه 1 : 22.

وهي أربعةَ عشرَ فصلاً صرَّحَ[2] الشِّيرازيّ بأنَّهُ نقلها من كتاب (التبصرةِ) لمحمد كريم خان القاچار، وهو كتابُ وصفه المصنّفُ بقوله: ((كتابُ شريفٌ في كليّات علم الصَّرفِ الذي لَم يسمحْ لأحَدٍ بمثلهِ بلا اشتباهٍ))[3] ، ضمَّنَ الشِّيرازيّ بعضَ فصُولِهِ المنقولةِ ردوداً وزيادات على عددٍ من المسائلِ اللّغويّةِ التي ناقشها في معياره، فمثلاً نقل من التَّبصرة في فصل المذكر والمؤنّث المؤنثاتِ السَّماعية كما ضبطها بعضُ علماءِ الأدبِ في قصيدة ليسهل ضبطها ، وهي على قسمين:

أحدهما: ما لا بُدّ من تأنيثهِ وعددها ستّونَ مفردةً.

والآخرُ: ما أنتَ فيه بالخيار ــ جوازُ التذكير والتأنيثِ ــ وعددها سبعَ عشرةَ مفردةً[4] ، وزادَ عليها الشيرازي فقال: ((وأنا أذكرُ هنا مؤنثاتٍ سماعيّةً زيادةً على ماذُكر بحيثُ لا يشُذُّ في الألْفاظ منها إلاّ نادراً، وأُرتّبُ أوّلها على ترتيب الحروف الهجائيّةِ، وأذكرُ أوّلاً منها ما يؤنَّثُ لا غير، وأشيرُ إلى ما وقعَ في بعضها من الخلاف ، ثمَّ ما خُيِّرَ فيه التذكير والتأنيث)) [5] . عَدَّ الشيرازي(103) ثلاثاً ومئةَ مفردةٍ واجبةَ التأنيث، فضلاً على الحروفِ الهجائيّةِ، وجميعِ الحروف المعنويّة، وأسماءِ القبائلِ، والأسماءِ التي جاءَتْ على فَعالِ غالباً، والجموع باستثناءِ جمعِ السلامة[6] . وعدَّ بعدَ ذلك(55) خمْساً وخمسين مفرَدةً جائزة التذكير والتأنيث، فضلاً على أسماءِ الأجناسِ التي ليس بينها وبين واحدها إلاّ الهاء، وأسماءِ البُلدانِ، وأسماءِ الجموعِ التي لا واحدَ لها من لفظها إذا كانتْ للآدميين[7].

الفُصولُ من السابعِ عشر إلى الثالثِ والعشرين: خصَّصَها لعدة موضوعات ورتبها تباعاً على النحو الآتي: في قياس مضارع المجرَّدِ الثُلاثيِّ المضعف لازماً ومتعدياً[8] ،في الفعل الثُلاثيّ اللازمِ وتعديتهِ بالهمزةِ والتضعيفِ[9] ،في مضارع الفعل الثلاثي على فعل (بفتح العينِ) وفعل (بكسر العين) وفعل (بضمِّ العين)[10] ، في مصدر فعَّل المشدّد[11] ، في عينِ الاسمِ الثُلاثيّ على فُعْل (بضمِّ

(1) نفسه 1 : 23.
(2) نفسه .
(3) المعيار 1 : 2.
(4) نفسه 1 : 19.
(5) نفسه .
(6) نفسه 1 : 21 .
(7) نفسه 1 : 22.
(8) نفسه 1 : 24.
(9) نفسه .
(10) نفسه .
(11) نفسه .

الفاءِ وسكون العين) [1] ، في الأعضاءِ [2] ، في الأعدادِ[3].

وهي سبعة فصولٍ صرَّحَ[4] الشِّيرازيّ بنقلها عن المُصباح المنير للفيومي (ت 770هـ).

الفصل الرابع والعشرون: خصَّصهُ للأسماءِ التي لا تدخل عليها الألف واللاّم ، والإشارة إلى المتصرِّفِ منها وغيرِ المتصرِّفِ[5] ، وعَدَّ منها الشيرازي(267) سبعاً وستين ومئتي مفردةٍ ، رتّبَ أوائلها على حروف المعجم، ذاكراً معانيها ولغاتها والاختلاف الحاصل في بعضها، فضلاً على سائر أسماءِ القبائل والأحياء، وسائر الأعلام، والكنى غالباً، وكُلّ اسمٍ جاءَ على فعالِ (بفتح الفاء وكسر اللاّم)، وما جاءَ على وزنِ الفعلِ، وأسماءِ الظروف لأنَّها تلزمها الإضافة، وأسماءِ البلدان والقرى والمواضعِ غالباً[6] ، ولم ينقلها الشِّيرازيّ من مصدرٍ بعينهِ، فقد استقاها من كتبِ اللُّغة ومعجماتِ العربيّة.

الفصل الخامسُ والعشرون: خصصه للمشتقات التي جاءَتْ لامها بالواوِ أو الياء[7] ، وعدَّ الشِّيرازيّ منها (109) تسعاً ومئة، رتب أوائلها على حروف المعجم، وهي مقدمة لما صنعه بعد ذلك بفصلهِ التّامِّ بين المشتقات الواويّة والمشتقات اليائية في بابيهما، واضعاً بينهما بابَ الهاءِ، وذلك ما لَم يَقمْ به أحدٌ من أصحابِ المعجمات الذين سبقوهُ ، ولم يذكر أنَّه نقلها من مصدرٍ معيّن وواضحٌ أنَّه استقاها من كُتبِ اللُّغة ومعجماتِ العربيّةِ.

الفصل السادُس والعشرون: خصَّصَهُ للإتباعِ والمزاوجةِ، وهذان التركيبانِ يعتمدانِ على العلاقةِ بين مفردتينِ فـ ((كُلُّ ما كانَ لثانيهِ معنى فهو المزاوجةُ ، وما ليس كذلك فهو الإتباعُ)) [8]، وعَدَّ الشِّيرازيّ منها (209) تسعاً ومئتين، رَتَّبَ أواخرَها على حُروف المعجمِ ، (95) خمسةً وتسعينَ تركيباً في المزاوجة ، و (114) وأربعةَ عشرَ تركيباً ومئة في الإتباع، مع إشارتهِ أحياناً إلى الاختلافِ الحاصلِ في المعنى، الذي يترتَّبُ عليه اختلافٌ في كونه إتباعاً، ولم يُشر الشِّيرازيّ

---

(1) نفسه 1 : 25 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) المصباح المنير 1 : 23 .

(5) المعيار 1 : 25.

(6) نفسه 1 : 29 .

(7) نفسه .

(8) نفسه 1 : 33 .

إِلى مصدرٍ معيّنٍ نقل منهُ ، وواضحٌ أنَّه استقاها من كُتبِ اللُّغة ومعجمات العربيةِ[1].

ثانياً: الكتاب:

طُبِعَ معجمُ المعيارِ في جزأينِ بمجلدين كبيرين طبعةً حجريةً قديمةً في بلاد فارس، كتبَ الجزءُ الأوّلُ منه وصحح وطُبِعَ في الشَّهرِ الثاني عشر من سنةِ (1311هـ)[2]، وأُنجزَ الجزءُ الثاني كتابةً وتصحيحاً وطباعةً سنة (1313هـ)[3].

بلغ عدد صفحات المعيار (1400) صفحةٍ تقريباً، قسّمت كُلُّ صفحةٍ من صفحاتِ المعيارِ طوليّاً إِلى عمودينِ، يحتوي العمود الواحد من الصفحةِ على (39) تسعةً وثلاثينَ سطراً ، لا يقلُّ محتوى السطرِ الواحدِ عن عشرِ كلماتٍ، كُتِبَ في أعلى يمين العمودِ الأيمن اسمُ البابِ، وفي أعلى يسارِ العمود الأيسر اسم الفصلِ ، وكتبت عنوانات الأبوابِ والفصولِ وموادُّ كلِّ فصل في المتنِ بخطٍّ واضحٍ ومضعَّفٍ، وشُرِحتْ المفرداتُ بخطٍ صغير، غيرِ واضحٍ في كثير من الأحيانِ ، ورقمتْ الصفحاتُ بالأرقامِ الفارسيّةِ، ورسمت الحُروفُ أحياناً بالفارسيّةِ، والعجمةُ هنا لا تُنسب إِلى صاحبِ المعيارِ قطعاً، بلْ تُرَدُّ إِلى القائمينَ على طبعهِ وإِنجازهِ، فالمصنِّف لُغويٌّ بارعُ لا تجري عليهِ هذهِ الهناتُ.

قسَّمَ الشِّيرازيّ موادَّ معجمه المعيارِ على (28) ثمانيةٍ وعشرين باباً ذاتِ فصولٍ، تاركاً الألفَ الليّنةَ في قسمٍ خاصٍّ سمّاهُ بابَ الخاتمةِ، وهو خالٍ من الفصول، يتبيَّن من ذلك اختلافُ المعيارِ عن القاموسِ وغيرهِ من معجمات اللُّغة في عددِ الأبوابِ والفصولِ، إِذْ جَمَعَ أصحابُ المعجماتِ ما كان مُعْتَلَّ اللاّمِ بالواو أو الياء في بابِ المُعتَلِّ وفصلهما الشِّيرازيّ على بابينِ مستقلينِ بفصولهما.

صرَّحَ الشِّيرازيّ في موضوع نظامِ الكتابِ وأبوابهِ وفُصولهِ وموادِّه إِلى أنَّهُ رتَّبَ كتابَهُ على ترتيبِ صحاحِ الجوهريّ (ت حدود 400هـ)[4]، الذي تابَعَ فيه اليمان بن أبي اليمانِ البندنيجيّ (ت 284هـ) في كتابهِ (التَّقْفية في اللُّغة) بالنسبةِ إِلى الأبواب، وإِسحاق بن ابراهيم الفارابيّ (ت 350هـ) في كتابهِ (ديوان الأدب) بالنسبةِ إِلى الفُصُولِ.

إِنَّ فكرةَ البابِ والفصل هي الفكرةُ الأهمُّ التي سار عليها المعجميّونَ العَربُ ليُسرها وسهولةِ فهمها، ومع ذلك ((لَم تخلص المعجماتُ المؤلفةُ على وفقهِ من النَّقْدِ))[5] الذي ((انصبَّ على صُعُوبةِ ترتيبِ

---

(1) نفسه 1 : 35 وما بعدها.

(2) المعيار 1 : 622.

(3) نفسه 2 : 757.

(4) نفسه 1 : 3 .

(5) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 419.

الألفاظِ المعتلّةِ الآخرِ التي لا يعرفُ أصلُ حرفِ العلّةِ فيها أواويٌّ هو أمْ يائيّ»[1] و« الخلافِ القائمِ بين أصحابِ المعجماتِ العربيّةِ في وجهاتِ النَّظرِ في أصالةِ كثيرٍ من الحروفِ أو زيادتها، ولاسيّما ما يتعلَّقُ بالألفاظِ الرُّباعيّةِ والخُماسيّةِ التي يختلفُ المعجميونَ في مواضعِ ورودها في معجماتِهم»[2].

في مسألةِ الألفاظِ المعتلَّةِ اللاّم، حاولَ الشِّيرازيّ أنْ يفصلَ فصلاً تاماً بين المفرداتِ المختلفِ في أصلِ حرفِ العلّة فيها، جاعلاً المعتلَّ بالواوِ في بابِ الواو، والمعتلَّ بالياء في باب الياء اعتماداً على رؤيتهِ في أُصُولها اللّغويّةِ، والسّببُ الذي دعا المعجميّينَ ــ في رأينا ــ إلى عدمِ معالجة هذا الموضوع، نابعٌ من حرصهم على عدمِ فتح باب النَّقْد والتأويل والطَّعن بآراءِ السَّابقينَ من عُلماءِ اللُّغة الذينَ اختلفوا في الأصولِ اللّغويّةِ لعددٍ من المفرداتِ المعتلّةِ، وما يخلقه ذلك من رُدودٍ قد تكونُ على جانبٍ كبير من الصَّواب، لذلك عمد أصحابُ المعجمات بصورةٍ عامة، إلى طريقةٍ توافقيّةٍ من خلالِ نقلهم لهذه المفردات عمّن سبقهم بلا مساس بجوهرها ولا التطرّق لأُصولها، فلم يخرج ما زادوهُ عن استدراك لفظ، وتصحيح معنى مغلوط، أو إشارة إلى تحريفٍ أو تصحيفٍ وغير ذلك.

إنَّ هذا السَّببَ قد أوقع أصحابَ المعجماتِ في خطأ منهجيٍّ كانَ حريّاً بهم الابتعادُ عنه، وتمثَّلَ في إلغائهم تقسيماتِ الأبواب والفُصولِ لحرفينِ من حروفِ الهجاءِ التي بنوا عليها أبوابهم وفصولهم، فأفردوا لكلِّ حرفٍ باباً خاصاً به، ولكنّهم خالفوا ذلك حينَ جمعوا حرفي الواوِ والياءِ في بابٍ واحدٍ سمّوه بابَ المعتلِّ، وقد تنبَّه الشِّيرازيّ على جوانب من المسألةِ فعالجها، ونحسبهُ قد وفَّقَ إلى حدٍّ ما في ذلك.

إنَّ رأيَ الدكتور هاشم طه شلاش المتمثّلَ بقولهِ : «وهذا يعني أنَّ الكلمة ينبغي ان تردَ في مكانينِ من المعجمِ، لذا جمعوا بينهما في بابِ المعتلِّ تخلّصاً من ذلك»[3]، فسر جانباً من المسألةِ وأوجدَ العذرَ للمعجمّيينَ، وإلاّ ففكرةُ البابِ والفصلِ تُوجبُ عليهم أن يضعوا المعتلَّ اللاّم بالواوِ في بابِ الواوِ، والمعتلَّ اللاّم بالياءِ في بابِ الياءِ.

أمّا مسألةُ اختلافِ العُلماءِ في أصالةِ الحروفِ أو زيادتها، فقد جرى الشِّيرازيّ على نهجهم، ولمَّا جعل المصنِّفُ القاموسَ المحيط أساساً لمعياره، نراهُ وافق الفيروزآبادي في بعضِ ما أوردهُ

(1) نفسه : 420.

(2) نفسه : 420 وينظر دراسات في القاموس المحيط ــ محمد مصطفى رضوان : 97.

(3) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 421.

في القاموسِ، وخالفهُ في مواضعَ متابعاً الجوهريّ ، أو مخالفاً الأخيرَ متابعاً غيرهُ من أصحابِ المعجماتِ في مواضعَ أُخرى.

يتبيَّنُ من ذلك أنَّ ابوابَ المعيارِ كانت (29) تسعةً وعشرينَ على عددِ حروف الهجاءِ، زيدَ عليها بابُ الخاتمةِ في الألفِ اللينّةِ، وهنا خالف الشِّيرازيّ الفيروزآبادي وغيرَهُ من أصحابِ المعجمات في عددِ الأبوابِ والفصول، وفيما يأتي جدولُ فيه بيانٌ لعددِ فُصولِ كُلِّ بابٍ في المعجمينِ مع زيادةِ المعيارِ على القاموسِ أو نقصانه عنهُ.

الباب	عدد فصول القاموس	عدد فصول المعيار	الفصول الناقصة في القاموس
الهمزة	28	28	
الباء	28	28	
التاء	28	28	
الثاء	25	25	ذ ، س ، ض
الجيم	28	28	
الحاء	23	24	خ ، ظ ، ع ، غ ، هـ
الخاء	26	26	ح ، ع
الدال	27	26	ظ
الذال	24	24	ث ، ظ ، ط ، ي
الراء	28	28	
الزاي	24	23	ث ، ص ، ظ ، ي
السين	25	24	ث ، ز ، ظ
الشين	25	25	س ، ص ، ض
الصاد	21	21	ث ، ذ ، ز ، س ، ض ، ط ، ظ

الضاد	20	20	ث ، ذ ، ز ، س ، ص ، ض ، ط ، ظ
الطاء	27	27	ث
الظاء	18	18	ت ، ث ، ذ ، ز ، س ، ص ، ض ، ط ، ظ ، هـ
العين	26	26	ح ، غ
الغين	22	22	ح ، خ ، ع ، غ ، ف ، ي
الفاء	27	27	م
القاف	26	26	ظ ، ك
الكاف	26	26	ظ ، ق
اللام	28	28	
الميم	28	28	
النون	28	28	
المعتل (الواو والياء)	28	(الواو) 26	و ، ي
الهاء	25	25	ح ، ظ، غ
		(الياء) 28	

ــ أمّا بابُ الخاتمة[1]، في الألفِ الليّنةِ غيرِ المنقلبةِ عن شيءٍ ، فقد عَدَّ الفيروزآبادي في القاموسِ (25) خمساً وعشرينَ مفردةٍ منها، زادَ عليها الشِّيرازيّ في المعيارِ (7) سبعَ مفرداتٍ.

يُستخلصُ من ذلك ما يأتي:

1ــ تابعَ الشِّيرازيّ الفيروزآبادي في :

(1) المعيار 2 : 844 . والقاموس 2 : 1766 ، وما بعدهما في المعجمين.

أ ــ (9) تسعةِ أبوابٍ كاملةِ الفُصول، هي : الهمزةُ ، الباءُ ، التاءُ ، الجيمُ ، الراءُ ، اللامُ الميمُ ، النونُ ، الياءُ التي جمعها صاحبُ القاموسِ مع الواو في المعتلِّ.

ب ــ (2) بابين اثنين نقص كل منهما فصلاً واحداً هما: باب الطاء وسقط منه فصل التاء، وباب الفاء وسقط منه فصل الميم.

ت ــ (4) أربعةِ أبوابٍ نقص كُلُّ بابٍ فصلين اثنين، هي : بابُ الخاءِ سقط منهُ فصلا الحاءِ والعينِ ، وبابُ العينِ سقط منهُ فصلا الحاءِ والغينِ، وبابُ القافِ سقط منه فصلا الظاءِ والكافِ، وبابُ الكافِ سقط منهُ فصلا الظاءِ والقافِ .

ث ــ (3) ثلاثة أبوابٍ نقصَ كُلُّ بابٍ ثلاثةَ فُصولٍ هي: بابُ الثاءِ سقطتْ منهُ فُصولُ الذالِ والسينِ والظاءِ، وبابُ الشينِ سقطت منه فُصول السينِ والصّادِ والضّادِ، بابُ الهاءِ سقطت منهُ فصولُ الحاءِ والظاءِ والغينِ.

جـ ــ تابع الشِّيرازيّ الفيروزآبادي في أبوابِ:

ــ الذالِ مع نقصِ فُصولِ الثّاءِ والضّادِ والطّاءِ والياءِ.

ــ الغينِ مع نقصِ فصولِ الحاءِ والخاءِ والعَيْن والغَيْن والفاءِ والياءِ.

ــ الصادِ مع نقصِ فُصولِ الثاءِ والذالِ والزاي والسينِ والضادِ والطاءِ والظاءِ.

ــ الضادِ مع نقصِ فُصولِ الثّاءِ والذالِ والزاي والسينِ والصادِ والضاد والطاءِ والظاءِ.

ــ الظاءِ مع نَقْصِ فُصولِ التاءِ والثاءِ والذّالِ والزاي والسينِ والصادِ والضادِ والطاءِ والظاءِ والهاءِ.

2 ــ تابع الشِّيرازيّ الفيروزآبادي في:

أ ــ بابِ الدّالِ مع نقصِ فصلِ الظاءِ لكنّه أسقط معه فصلاً آخرَ هو فصلُ الياءِ، ذكَرَ صاحبُ القاموسِ فيه ستَّ موادّ هي: الأيدُ ، اليدُّ، يَرْدُ، يَزْدُ، يَنْدَدُ، ياقِدُ[1].

ب ــ بابِ الزاي مع نقصِ فُصولِ الثاءِ والصادِ والظاءِ والياءِ لكنّه أسقطَ معها فصْلاً خامساً هو فصلُ الذالِ ، ذكر صاحبُ القاموس فيه مادَّتينِ اثنتين هما : ذَرِزَ، الذَّرْمازيُّ[2].

ت ــ بابِ السّينِ مع نقص فُصولِ الثّاءِ والزاي والظاءِ لكنه أسقط معها فصلاً رابعاً هو فصل

(1) القاموس 1 : 474.

(2) نفسه 1 : 705.

الصادِ، ذكرَ صاحبُ القاموسِ فيه مادَّةً واحدةً هي: صفاقُس[1].

3ــ في بابِ الواو أسقط الشِّيرازيّ فصلين اثنينِ هُما: الواو والياء لكنه عادَ ووضعهما في بابِ الياءِ، أمّا صاحب القاموسِ فذكرَ الفصلينِ في بابِ المعتلِّ ذي الفصولِ التّامةِ عندهُ.

4ــ في بابِ الحاءِ، زادَ الشِّيرازيّ فصلاً واحداً هو فصلُ الهاءِ الذي أسقطهُ صاحبُ القاموس، ولكنّه اتّفقَ مع الشِّيرازيّ على إسقاطِ أربعةِ فُصولٍ أخرى هي : الخاءُ والظاءُ والعينُ والغينُ، وذكر الشِّيرازيّ في فصل الحاء من هذا البابِ مادّةً واحدةً هي: هَزاح[2].

يتبيَّنُ من ذلك أنَّ فُصولَ المعيارِ بلغت (713) سبعمئة وثلاثةَ عشرَ فصلاً بزيادةٍ قدرُها (24) أربعة وعشرونَ فصلاً على فُصولِ القاموسِ البالغة (689) ستمئةَ وتسعةً وثمانينَ فصلاً، تمثِّلُ ــ هذه الزِّيادةُ ــ فُصولَ بابِ الواوِ مع حسابِ نقصِ الفُصولِ وزيادتها عند الشِّيرازيّ الموضَّحة في الفقراتِ (2، 3، 4)، ويتبينُ كذلك زيادة فصولِ المعيار على فُصول الصِّحاح بـــ (81) واحدٍ وثمانين فصلاً، إذا علمنا أنَّ فصولَ الصِّحاح بلغت (632) ستمئةَ واثنين وثلاثين فصلاً[3].

أمّا مجموع جُذور المعيار ــ الثلاثية والرباعيّة والخماسيّة ــ فقد بلغت (10541) عشرةَ آلافٍ وخمسمئة وواحداً وأربعين جذراً، في حين بلغتْ جذورُ القاموسِ (10368) عشرةَ آلافٍ وثلاثمئةٍ وثمانيةً وستين جذراً[4]، بزيادة قدرُها (25) خمسة وعشرون جذراً على ما وردَ في إحصائيّةٍ لجذورِ معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر ، جاءَ فيها أنَّ جذور القاموسِ المحيط بلغتْ (10343) عشرةَ آلافٍ وثلاثمئة وثلاثةً وأربعينَ جذراً، استعان بها الدكتور هاشم طه شلاش في موازنته بين جُذورِ التاجِ والقاموسِ واللسانِ والصحاح[5].

---

(1) نفسه 1 : 758.

(2) المعيار 1 : 271.

(3) مقدّمة الصحاح، السيد أحمد عبد الغفور عطّار: 15 ومصادر اللغة في المكتبة العربية، د. عبد اللطيف الصوفي: 160.

(4) جرُد القاموس من الباحث اعتماداً على نسخةٍ من القاموس المحيط، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ــ دار احياء التراث العربي ــ بيروت ــ الطبعة الثانية 2000.

(5) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر : 9، والزبيدي في كتابه تاج العروس: 424.

يتبيَّن من ذلك أنَّ زيادة جُذور المعْيار على جُذورِ القاموسِ بلغتْ (173) مئةً وثلاثةً وسبعينَ جذراً، هذا إذا نظرنا إلى الفارق العدديِّ، ولكنَّ المسألةَ فيها جانبٌ آخر، لقدْ أخْرجَ الشِّيرازيّ ما مجموعه (377) ثلاثمئةٍ وسبعةٌ وسبعونَ جذراً من جُذورِ القاموسِ، إمّا باهمالهِ لها أو ورودها عنده موادَّ فرعية في جُذورٍ أُخرى، مُقابلَ زيادة (264) مئتين وأربعةٍ وستين جذْراً في المعيارِ لَم ترِد جُذوراً أساسيّةً في القاموس، وإنّما وردَ كثيرٌ منها موادَّ في جُذورٍ أُخرى، هي في الغالبِ مُعرَّباتٌ لأعلامٍ وبلدانٍ وأنهارٍ ومصطلحاتٍ علميّةٍ.

حاولَ الشِّيرازيّ في معيارِه الإيحاءَ بأنَّهُ جعلَ من الصِّحاحِ للجوهري أساساً لكتابهِ، وإذا علمنا أنَّ جذور الصِّحاحِ بلغت (5618) خمسةَ آلافٍ وستمئة وثمانية عشر جذراً،[1]، زاد عليها صاحبُ القاموسِ (4750) أربعة آلافٍ وسبعمئة وخمسينَ جذراً، أثبتها جميعاً صاحبُ المعيارِ، أدركنا صحّةَ ما ذهب إليه الدكتور حسين نصار من أنَّ المعيار نسخةُ منقحةُ مزيدةٌ من القاموس[2]، فقد كان على جانبٍ كبيرٍ من الدِّقَّةِ والصَّواب، إلاّ أنَّ قولَهُ بعدَ ذلك ((ومن الطبيعيِّ أنّ أكثرَ ما أُخذَ على هذا يؤخذُ على ذلك))[3]، فيه نَظَر.

ثالثاً: عَرْضُ المادّة اللّغويّة :

عمد الشِّيرازيّ في كُلِّ بابٍ من أبوابهِ إلى تقديم الحرْفِ المفردِ الذي بني عليه البابُ، فذكر اقسامهُ ومعانيه واستعمالهُ وإبدالهُ ، معتمداً على كُتبِ اللُّغة المختلفةِ، فمن ذلك مثلاً، قولُهُ : ((بابُ الميمِ المفردة... حَرْفُ هجاءٍ تقعُ مضمومةً ومفتوحةً ومكسورةً وساكنةً ... أمّا المضمومةُ ففي اسْمِ الفاعلِ والمفعُول من بابِ الأفعالِ كأكرمتهُ فأنا مُكرم وذاك مُكرَم، والتَّفْعيلِ كحدَّثتهُ فأنا مُحدِّث وذاك مُحدَّث..))[4].

ذَكرَ بعدها الشِّيرازيّ ستة عشر موضعاً تضمُّ فيه الميم، تناول بعدها مواضعَ ورُودِ الميمِ المفتوحةِ والمكسُورة والسّاكنةِ بالأُسلوب ذاتهِ، خاتماً شرحهُ لحرفِ الميم، بقولهِ : ((ومن أقسامِ الميم ميمُ البدلِ، فتبدلُ بها من الواوِ كـــ (فم) فإنَّ أصلهُ فُوه، ومِن اللاّمِ ... ومن النون..))[5].

---

(1) نفسه.

(2) المعجم العربي نشأته وتطوره 2 : 648.

(3) نفسه 2 : 650.

(4) المعيار 2 : 445.

(5) نفسه 2 : 446.

وعندما ينتقلُ الشِّيرازيّ إلى الموادّ فانّه يبدأُ عادةً بمادّةِ القاموس ذاكراً عبارتها مقدِّماً الفعلَ بوزنهِ ومعناه المشهور غالباً، وإذا كانَ الاسمُ أشهر في الاستعمالِ، فهو المقدَّمُ في الترتيبِ ثُمَّ تاتي بعدهُ المشتقاتُ تباعاً، مفسّراً الألفاظ الغامضة ، موضحاً المسائل اللّغويّةِ المختلفةِ، ضابطاً الألفاظ التي أغفل الفيروزآبادي وغيرهُ من أصحابِ المعجماتِ ضبطها في كثيرٍ من المواضعِ ، مصححاً الكثيرَ من التصحيفِ والتحريف، مهتمّاً بالشواهدِ ولاسيّما شواهدُ القُران الكريم، مستعيناً في كُلّ ما تقدَّم بالنقل من مصادرهِ المختلفةِ مبيناً الآراءَ المختلفة من غير أنْ يُعزوها إلى أصحابها إلاّ قليلاً.

زادَ الشِّيرازيّ بعض الموادّ القصيرةِ والألفاظ والمصطلحات العلميّة، وتمثلت زياداته أيضاً بالعباراتِ التي جاء بها للضَّبط، والتوضيحاتِ التي ذكرها للمسائل اللّغويّة شارحاً بيتاً شعرياً أو مثلاً ومفسّراً حديثاً دينياً أو معنى شرعياً ومناقشاً مسألةً فقهيّةً ولاسيّما ما يتعلّق منها بالفقهِ الجعفريّ وغير ذلك.

حذف الشِّيرازيّ كثيراً من الموادّ غير اللّغويّة التي أسهب في ذكرها الفيروزآبادي كالاستطرادِ في ذكر الأعلام والفوائد الطبيّة وما يتعّلق بوصف المُدنِ والمواضعِ وغيرها، وحذف أيضاً كثيراً من الشواهدِ الشعرية الموجودةِ في القاموس ــ على قلتها ــ ذاكراً غيرها أحياناً مستشهداً لمعانٍ أُخرى في المعيار.

رابعاً : الخاتمةُ:

ذَكَرَ الشِّيرازيّ بعد إنهائهِ بابَ الخاتمةِ في الألفِ الليّنةِ، الكلمات التي ختم بها كتابهُ بقوله: ((هذا آخرُ المجلَّدِ الثاني من كتاب معيار اللُّغة لمؤلّفهِ مُحمّد عليّ مُحمّد صادق الشيرازي))[1]، بيَّن بعد ذلك جهده الكبير في تأليفِ المعيار، وتخليصه من العبارات المستغلقةِ المستهجنةِ، وتهذيبهُ من الإبهامِ والغموضِ، وتحليتهُ بالألفاظِ الحسنةِ الجميلة، وعنايتهُ الكبيرة في جمع لغاتهِ وإتقانها، وبيان مبانيها وأوزانها ، طالباً قبولهُ ، راجياً أنْ ينتفع بكتابهِ، شاكراً حامداً الله تعالى على ما أولاهُ من توفيقٍ لاتمامهِ قائلاً: ((وقعَ الاتمامُ في قريْةِ كنجر من أعمالِ كرمانِ . عصر يوم الثلاثاءِ لاثنتين بقيتا من شهر ذي القعدةِ الحرام من شهور سنة 1273هـ ثلاث وسبعين ومئتين بعد الألفِ من الهجرة))[2].

(1) المعيار 2 : 856.
(2) نفسه.

المبحث الثاني

أسباب تأليف المعيار

ذكر الشِّيرازيّ في مقدّمته مجموعةً من الأسباب التي دعتهُ إلى تأليف معجمِ معيار اللُّغة، صرَّحَ ببعضها وفُهمَ بعضها الآخرُ من سياق كلامهِ، وقدْ رأى فيها استدراكاً لبعضِ النَّقائصِ التي وقعَ بها المعجميّونَ قبلهُ، وهي بمجملها تعودُ إلى قضيَّتينِ رئيستيْنِ، فُهمَ من أمر شيخهِ وتكليفهِ إيّاهُ بكتابةِ المعيار[1]، أنّه قصرَّ فيهما ولم يأخذا حقَّهما من البحثِ، وتندرجُ تحتهما كُلّ العُيوب التي سيذكرها ، إحداهما قضيّةُ التَّوضيح، والأُخرى حُسنُ التأليفِ، ولم يأتِ بدعاً في ذلك، فما من معجميٍّ إلاّ أشارَ إليهما أو إلى إحداهما، قالَ ابن منظورٍ ، بعد أن تحدَّث عن إطّلاعهِ الواسعِ على كتبِ اللُّغة: ((ورأيتُ علماءَها بين رجلين، أمّا من أحسنَ جمعهُ فأنَّهُ لَم يُحسنْ وضعهُ وأمّا من أَجادَ وضعهُ فاتّه لَم يُحسن جمعهُ))[2]، وحُسنُ الوضع والجمع يعني سلامةَ العرضِ من حيث التبويبُ والترتيب والاستيعاب، وتمثَّلتْ هاتانِ النقطتان عند الشِّيرازيّ في أمُور منها :

1- الإهمالُ في ذكر الأوزان والاقتصارُ على الإعراب:

بعد أنْ انتقلَ علماءُ العربيّةِ من تأليفِ الرسائلِ والكتبِ اللّغويّةِ الخاصّةِ بموضوعاتٍ معيّنةٍ إلى تأليف المعجماتِ اللّغويّةِ الشاملة، أصبحت هذه المعجماتُ مرجعاً للتفتيش عن معاني المفرداتِ والألفاظِ، فكان لزاماً على المعجميّن البحثُ عن أساليبَ تُساعدُهم على ضبطِ الألفاظِ المدوَّنةِ، من غير أنْ يقتصروا على الإعرابِ والإشكال، إذ ((يظهرُ أنَّ ضبط القلمِ لَم يؤمنْ معهُ التَّصحيفُ والتحريفُ إمّا سهواً من الضّابطِ وإمّا سهواً من النُسّاخِ))[3]، والحق أنَّ عُلماءَ اللُّغة الأوائلَ لَم يعطوا الموضوعَ حيّزاً كبيراً من اهتمامهم، معتمدينَ على السَّليقةِ والفصاحةِ الموجُودةِ آنذاك، لذا كانت أساليبُهم في الضَّبطِ نزرةً ولمعانٍ قليلةٍ منتشرةً في مواضعَ متباعدةٍ في كتبهم، فأهملوا ضبط الكثير من مفرداتِ اللُّغة، إلاّ أنَّ اختلاطَ العربِ بالأُممِ الأُخرى أسهمَ في التَّسريع بتدهورِ اللُّغة وفسادها، الأمرُ الذي أدَّى بمن تبعهم من المعجميّين ــ ومع التقادمِ الزَّمنيّ ــ إلى اعتمادِ أساليبَ أُخرى جديدةٍ والإكثارِ منها في معجماتهم، ففضلاً على الإشكالِ والإعراب ، ضبطوا مُفرداتهم

---

(1) المعيار 1 : 2.

(2) لسان العرب ، المقدمة، بيروت دار صادر 1968 ، 1 : 7.

(3) الزبيدي في كتابهِ تاج العروس : 566.

بالحركاتِ والسَّكَناتِ والأوزانِ الصَّرفّية وتبيانِ نَوْعِ الحرفِ وبيان الصِّيغةِ والإشارةِ إلى نوع البناءِ وغير ذلك.

إنَّ هذه الأساليبَ يمكنُ ملاحظتها ومتابعتها عندَ مطالعتنا تهذيبَ اللُّغة للأزهري، والصِّحاحَ للجوهري ، وأساسَ البلاغةِ للزمخشري (ت 538هـ) والعبابَ للصغّانيّ، ولسانَ العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ت 817هـ) وأخيراً تاجَ العروس للزَّبيدي، الذّي استقصى هذه الأساليب وعمّمها على معجمه، بلِ زادَ عليها أساليبَ جديدةً ، فقد ضبطَ أحدَ ألفاظهِ بالصُّورةِ وهو قيدُ نادرُ[1]، سبق إليه في غير ما ذكرُه هنا[2]، يمكنُ أنْ نعدَّهما وأمثالهما سابقةً للصُّورِ التوضيحيّةِ التي ظهرَتْ في المعجماتِ العربيّةِ الحديثةِ، وبلغت في معجمٍ عصريٍّ كالمعجمِ الوسيط مثلاً (600) ستمئة صُورةٍ توضيحيّةٍ[3].

يرى الشِّيرازيّ أنّ هذا السبب من أعظمِ الأَسبابِ التّي أدَّتْ إلى حُدوثِ التصحيفِ والتَّحريفِ، محملاً المعجميّنَ الأوائلَ مسؤولية الإهمال فيه، قال : ((إنَّ القومَ قد سلكوا مسلكَ الاهمالِ في مقامِ البيان، واقتصروا في جلِّ ما كتبوا في هذا الفنِّ على الإعرابِ والإشكال دونَ ذكرِ الأوزانِ)) [4]، غيرَ أنَّ الشيرازيَّ، وعلى نهْجِ علماءِ العربيّة في عدمِ توجيه نقد خارجَ نطاق المألوفِ لسابقيهم، نفى عنهم تعمّدَ هذا الخطأ وقصدهُ ، قال : ((ووقعتْ كُتبهم بأيدي المستنسخينَ غير المطلعينَ من العربِ والعجم، فحصل فيها الزِّيادةُ والنُّقصانُ))[5]، وهذا قياسٌ صحيحٌ ، فقد نبّه العلماءُ من خطرِ هؤلاءِ وحذَّروا منهم، قالَ الأزهري في مقدِّمتهِ: ((ولو أنّي أوْدعتُ كتابي هذا ما حوتهُ دفاتري، وقرأتهُ من كُتُبِ غيري، ووجدتهُ في الصُّحف التي كتبها الورَّاقون، وأفسدها المصحِّفون، لطالَ كتابي ثمَّ كنتَ أحدَ الجانينَ على لغةِ العربِ ولسانها))[6].

ويذهبُ الشِّيرازيّ إلى أنَّ ما وصلَ إلينا من المعجمات الأُول لا يمثِّلُ ما كتبهُ أصحابُها حقيقةً، قال : ((وبالجملة وقعَ أمثالُ ذلك في كتبهم كثيراً بحيثُ لو أَحياهُم الله يومنَا هذا، وعُرِضت عليهم

(1) الزبيدي في كتابه تاج العروس: 571، التاج 6 : 53 ، المطبعة الخيرية (ث ق ف).
(2) القاموس 2 : 1220 (ق ر ق).
(3) المعجم الوسيط : 10 ، وينظر مصادر اللغة ــ الصوفي : 307.
(4) المعيار 1 : 2.
(5) نفسه .
(6) تهذيب اللغة 1 : 40.

كُتبهُم أنكرُوها غايَةَ الإنكارِ أنّها منهم، ولم يقعْ ما قد وقع في كُتبهم إلاّ لإهمالهم ذكر الأوزانِ واقتصارهم على الإعرابِ))[1].

واللُّغةُ عند الشِّيرازيّ مضبوطةٌ بأوزانٍ معروفةٍ يتكلَّمُ أهلُها بها، وأيّةُ مفردةٍ بوزنٍ معلُومٍ عندهُم تلفظ بوزنٍ آخر، حكموا بعدمِ صحّتها وأهملُوها وغلَّطوا من تكلَّمَ بها[2]، ونرى أنّ حكمهُ هذا في اللُّغاتِ نابعٌ من معرفته وإجادتهِ التّامةِ للّغاتِ العربيّةِ والفارسية والتركية.

وقد أوضح الشِّيرازيّ الأمرَ فقال : ((مثلاً الحطبُ بفتحتين لفظهُ في لغةِ العربِ موضوعُ بإزاء معنى معلوم، فإنْ أردْتَ منهم ذلك المعنى وقُلْتَ آتوني بالحطبِ بكسرتينِ... وكذلك إنْ قُلْتَ الحُطُبُ بضمَّتينَ كعنق، وكذلك إنْ قُلْتَ كصُرد وكتف وعِنَب وعَضُد وقُفْل وفَلْس وجِسْم وعُتُلّ وسجلّ وهجفّ وقنبٍّ وسُكّرٍ وبقمٍّ وكُلُّ ذلك من أوزانهم ... غلَّطُوك إلاّ أنْ تقول: آتوني بالحطبِ بفتحتينِ))[3].

وكذلك القولُ عندهُ في الرُّباعيّ والخُماسيِّ . وقد ضرب أَمثلةً على ذلك أيضاً ثمَّ تكلم بعد ذلك على ما يحدثُ في أبوابِ الفعل قائلاً: ((لأَنَّ اللَّفْظةَ من باب ضربَ مثلاً واقتصرَ فيها على الإعراب، ربّما تتصحَّفُ وتصيرُ من بابِ نصرَ وفَرِحَ ونَفَعَ وكَرُم ووَرِث))[4].

أفادَ الشِّيرازيّ في هذا الجانب ــ من كُلِّ المعجماتِ التي سبقتهُ ، فتوسَّعَ في إعمامِ أَساليب الضَّبط المختلفةِ على مفرداتِ معجمهِ توسُّعاً كبيراً، الأمرُ الذي يبيحُ لنا القول: إنّه واحدٌ من أكثر المعجمّيين اهتماماً بضبطِ الألفاظِ والمفردات، وقد لا يجاريه في ذلك أحدٌ إلاّ الزَّبيدي في كتابه تاجِ العروسِ.

2ـ تفسيرُ اللَّفظِ المعروفِ بالخفيِّ وغير المعروفِ:

وهو أمرُ نسبيٌ ، فقد يكونُ اللَّفظُ ــ في عصرٍ ما ــ مشهوراً متداولاً جارياً على الألسُن، غير متداولٍ بلفظه بل بما يرادفه معنى في بلدٍ آخرَ، وربّما انعكست المسألةُ في بلدانٍ أُخرى وأزمانٍ أخرى.

ومثَّلَ الشِّيرازيّ لذلك فقال: ((كقولِ بعضهم:[1] سبح في الماءِ أيْ عام، وجمد الماءُ أيْ قامَ))،

---

(1) المعيار 1 : 2.
(2) نفسه .
(3) نفسه .
(4) نفسه .

وصَوَّبَ ما رآه غلطاً فقال: ((والصَّوابُ سبح في الماءِ معروف وعامَ في الماءِ أيْ سبح، وجمد الماءُ معروفُ وقامَ الماءُ أي جمدَ))[2].

يقولُ الدكتور حسين نصّار معلِّقاً على ما أَوردهُ المصنّف ((يبدو أَنّ المؤلّفَ نسي انَّ المعرفةَ والخفاءَ أمرانِ نسبيان، فالمعروفُ في إِقليمٍ قدْ يكونُ خفياً في آخر، فعامَ التي عابها أشهرُ عندنا في مصر من سبح))[3]، ونحنُ هنا لسنا بصدد ذكرِ الخلاف بين أهل اللُّغة فيما بين السِّباحةِ والعوم من فرق، ولا نختلفُ مع الدكتور نصّار كثيراً، إِلاّ أنَّ الشِّيرازيّ ينظرُ إِلى المفرداتِ ويتفحصها ويضعُ في حسبانهِ أصلها اللّغويّ، وشيوعها في الاستعمالِ أكثرُ من مرادفاتها، وما اختارهُ الجمهور، ولا يعيبها كونُها مفردةً شائعةً في رقعةٍ جغرافيةٍ بعينها دون غيرها ، ونحسبُ أنّهُ تلمّس شيئاً من ذلك، فلم يعقّب على الشِّقّ الثّاني من مثالِ الشيرازي، ناقداً صاحب المعيارِ ضمناً في كونه غير موفقٍ في نقدِ الفيروزآبادي في شقّ مثاله الأوّل.

وقد وردَ في القاموس أمثالُ ذلك كثير، قالَ الفيروزآبادي: ((المدادُ : النِّقس))[4]، وهو من تفسيرِ اللَّفظِ المعروفِ بالخفيّ الغريب[5]، فسَّرَه الشِّيرازيّ بقوله: ((والدَّواة جعل فيها المداد ككتاب: ما يكتبُ منه))[6]، ويمكنُ القول أَنَّ هذهِ اللَّفظةَ ربّما كانت متداولةً في واحدةٍ من البيئاتِ العلمية التي عاش فيها الفيروزآبادي، أَكثرُ من لفظةِ الحبر لذا فسَّر به، ولاسيّما أنَّه ذكرهُ في موضعٍ آخر فقال: ((الحبر بالكسرِ : النِّقس وموضعه المحبرةُ))[7]. وربّما قصد ذلك فقد نقلَ الزَّبيدي عن شيخهِ : ((وهذا من باب تفسير المشهور بما ليس بمشهور ، فإِنَّ الحبرَ معروفٌ أَنَّه المداد الذي يكتب به، وأَمّا النِّقس فلا يعرفه إِلاّ من مارسَ اللغة وعرف المطَّرد منها وتوسَّع في المترادف))[8].

---

(1) القاموس 1 : 337 (س ب ح).

(2) المعيار 1 : 2.

(3) المعجم العربي ــ نشأته وتطوره 2 : 646.

(4) القاموس 1 : 460 (م د د).

(5) التاج 9 : 157 (م د د).

(6) المعيار 1 : 340 (م د د).

(7) القاموس 1 : 526 (ح ب ر).

(8) التاج 10 : 502 (ح ب ر).

وجاء في القاموسِ أيضاً ((القُنْفُذُ وتُفتحُ الفاءُ : الشَّيْهم))[1]، ففسَّر المشهورَ المتداولَ والمعروفَ بالغريب الخفيِّ، قالَ الشِّيرازيّ : ((القُنْفُذُ بضمِّ القافِ والفاءِ وسكونِ النونِ بينهما وتُفتحُ الفاءُ: (م))) أي معروف، ثمَّ نقل رأياً ((ربَّما قيلَ للأُنثى قُنْفذة بهاء وللذكرِ شيهم بالشينِ المعجمةِ كضيغم))[2]، وبهِ فسَّرَ المصنّفانِ في تركيبِ (ش هــ م)[3].

وقدَ عمد الشِّيرازيّ إلى أمثال ذلك كثيراً في المعيار جاعلاً من القاموس مرتكزاً بنى عليه هذه التوضيحات.

3ـ تعبيرُ لفظٍ بلفظٍ على سبيل الدور:

ويعني بلفظةِ التعبير: التفسير، أيْ أنْ تفسَّر المفردتانِ كُلٌّ منهما بالأُخرى في موضعيهما من المعجم غامضتين من غير توضيحٍ ، قال : ((كقولهِ العوذةُ : الرُّقْيةُ ، والرُّقيةُ: العوذةُ، وكلتاهُما مجهولتانِ عند الأكثرينَ))[4]، ويعني صاحب القاموس[5]، وقد فسَّرَ الشِّيرازيّ العوذةَ بعد أنْ ذكرَ من معاني عاذ: اعتصم والتجأ، فقال: ((والتعويذ على مصدرِ التفعيل : ما يعوَّذُ بهِ كالعُوذَةِ كغرفة))[6].

وضبطه العوذة كغرفة ممّا يصحّح عليه، بما قرره على نفسه في المقدّمةِ من وجوبِ الرُّجوعِ إلى فصلِ الأَوزان، وتصحيح ما يقعُ في أثناءِ الكتابِ من زيادةٍ أو نقصانٍ أو تصحيفٍ، ولاسيّما أنَّه ذكر وزنها صحيحاً في بابِ الياءِ فصلِ الراءِ قالَ : ((والرّقيةُ : العوذة بالعين المهملةِ والذَّال المعجمة ككوفة بمعنى التَّعويذِ))[7].

4ـ تعبيرُ لفظةٍ غير معروفةٍ بلفظةٍ غيرِ معروفةٍ أُخرى لا على سبيل الدَّور:

ومَثَّل لها الشِّيرازيّ بان قالَ : ((كقولهِ الحثربةُ : الحثرمةُ))[8]، ويعني صاحب القاموسِ أيضاً[9]، وقدْ فسَّرَها هنا بما ذكرهُ في موضعها من المعجمِ، قالَ : ((الحثربةُ كسلسلة: الدائرةُ تحتَ

---

(1) القاموس 1 : 484 (ق ن ف ذ).

(2) المعيار 1 : 359 (ق ن ف ذ).

(3) القاموس 2 : 1485، والمعيار 2 : 506 (ش هــ م).

(4) المعيار 1 : 2.

(5) القاموس 1 : 482 (ع و ذ) و 2 : 1692 (ر ق ي).

(6) المعيار 1 : 357 (ع و ذ).

(7) نفسه 2 : 798 (ر ق ي).

(8) نفسه 1 : 2.

(9) القاموس 1 : 146 (ح ث ر ب).

الأنفِ وسط الشَّفةِ العليا)) [1]، وزادها إيضاحاً في موضعٍ آخر، قال: ((والبظارة: شيء ناتئُ من الشَّفةِ العليا، وهي الحثرمةُ بالمهملتينِ والمثلَّثة بينهما الميم كسلسلة : الدائرة في وسطِ الشفةِ العليا ما لَم تطُل، فإذا طالت قليلاً فالرَّجلُ حينئذٍ أبظر))[2].

وقد بذل الشِّيرازيّ جُهداً يحسبُ لهُ في هذه النقطة، فوضّح العشراتِ من أمثالها في المعيار، قالَ صاحبُ القاموس: ((سيفُ حاطورة : حالوقة))[3]، وفسرها الشِّيرازيّ ((سيفُ حاطورة : كباكورةٍ أيْ ماضٍ))[4]، وقال الفيروزآبادي أيضاً : ((المتش : الوبشُ))[5] وفسَّرها الشِّيرازيّ ((المتشُ كفلسٍ: سوءُ في البصرِ))[6].

وجاءَ في القاموسِ: ((طرْطرَ : طرْمذَ))[7] هكذا، وفسَّرها الشِّيرازيّ بقولهِ ((طرْطرَ طَرْطَرةً على فعلل : صَلِفَ وتكبر وفاخر))[8] وغيرها كثيرُ.

5ــ الإتيانُ بألفاظٍ غير معروفةِ الأَوزانِ والحروفِ لوزنِ الأَلفاظِ والمفردات في معاجيمهم : عَمَد بعضُ أَصحابِ المعجماتِ عندَ وزنِ الألفاظِ والمفرداتِ في معجماتهم إلى وزنها بلفظٍ يُشبهها في النطق، ولكنَّهم ذكروا أحياناً في اللَّفظِ المشابهِ للفظ الموزونِ كلماتٍ غريبةً غامضة المعنى، صعبةً غير معروفةِ الحروف، جافّةً بشعةً مستكرهةً لا تلائمُ الأذواق اللّغويّةَ، وربّما كانت مهملةً أو ليس لها معنى في العربيّة ، نحو قولهم : (آءِ) بوزن عاع[9] وأجيئيون بوزنِ أجيعيونَ مع أنَّ الأخيرَ مهملُ[10]، وقد وزنَ الفيروزآبادي بعض مفرداتهِ بمثلِ هذا قال: ((البلأز، كبلعز: الشيطان))[11] و ((والآخنيّ، كالعاخنيّ : ثوبٌ مخطّط) [1]، وقالَ أيضاً: ((الزّلنباعُ، كسرطارٍ: الرَّجُلُ المندريءُ بالكلام))[2]، و((السِّلنقاعُ كجحنبار: البرْقُ إذا استطار))[3]، وغيرها.

---

(1) المعيار 1 : 72 (ح ث ر ب).
(2) المعيار 1 : 374 (ب ظ ر).
(3) القاموس 1 : 535 (ح ط ر).
(4) المعيار 1 : 398 (ح ط ر).
(5) القاموس1 : 823 (م ت ش).
(6) المعيار 1 : 617 (م ت ش).
(7) القاموس 1 : 604 (ط ر ر).
(8) المعيار 1 : 453 (ط ر ر).
(9) القاموس 1 : 95 (أ ا ءِ).
(10) مقدِّمة القاموس المحيط ــ الشيخ نصر الهوريني 1 : 83.
(11) القاموس 1 : 695 (ب ل أ ز).

يرى بعضُ اللّغويّين[4] أَنَّ أَصحابَ اللُّغة إِذا أرادوا أنْ يبيِّنُوا وزن كلمةٍ أبدلوا همزتها عيناً كقولهم: جبرائيل بوزن جبراعيل و(كاءٍ) بوزن كاعٍ، وهذا لايدفعُ عنهم شيئاً، فالعربيّة لغةٌ واسعةٌ فيها من الألفاظِ السِّهلةِ المفهومةِ ما يغني عن هذا الكلامِ المبهم، وإِنْ سلَّمنَا بهذا القولِ في الكلماتِ المهموزة فكيف بغيرها؟ وهي كثيرةٌ في المعجماتِ وكتبِ اللُّغة الأُخرى.

لقد تنبّه الشِّيرازيّ على قضيّة الوزن بهذه الأَلفاظ فقال : ((رجلُ وعضدُ معروفانِ عند الأكثرين وزناً وحروفهما معلومةُ وقد تركوهما وقالوا في مقامِ الإِتيانِ بالوزنِ كندُس، وكذلك الكلمة معروفة عند كُلِّ أحدٍ وزناً وقد تركوها وقالوا كزنخةٍ، وكذلك جهنَّم وعصفورُ وخنزيرُ وقد تركُوها وقالوا كعملس وسرسور وبرطيل، وكذلك غضنفر وقد تركوها وقالوا كسمندل وعقنقلٍ مثلاً))[5].

ويمكنُ القولُ : إِنَّ الشِّيرازيّ يرى في هذه المفردات بأوصافها السَّابقة، وما يمكنُ أنْ تتعرَّض له بسببها من تحريف وتصحيفٍ وتغييرّ، ربّما يسهم في انتقال التَّصحيفِ والتَّحريف إِلى المفرداتِ الموزونةِ بها، ويؤدّي إِلى حدوثِ الخطأ فيها، يقول: ((ولمّا كانتْ تلك الأَلفاظُ غيرَ معروفةِ الحروف والأوزان تصحَّفتْ في كُتبهم، وتغيَّرَت في زبرهم))[6].

6- تعبير اللَّفظِ على سبيل اللُّغز والمعمّى :

وقد أُولع بعض علماء اللُّغة الأوائل بإِيرادِ هذه العباراتِ الملغزة الغريبة، التي تستغلقُ على أكثر الأفهام حرصاً على أنْ لا تخلو كتبهم من أمثالِ هذه الغرائبِ والشَّوارد، فلا نجدُ لهم كتاباً يخلو من بعضها، وصاحب المعيار يُركّز هنا على الفيروزآبادي، نحو قوله: ((كقولِ صاحب القاموس في تفسير باظ بوظاً بالموحدةِ والظاءِ المعجمةِ من بابِ قال: قذفَ أرُونُ أبي عميرٍ في المهبل))[7]، و ((كقولهِ في تفسير جاء مشظظاً بالشِّينِ والظاءِ المعجمة كمعظَّم: جاءَ وأدافه متمهلّ))

(1) نفسه 2 : 1545 (ا خ ن).
(2) نفسه 2 : 973 (ز ل ن ب ع).
(3) نفسه 2 : 979 (س ل ن ق ع).
(4) مقدمة القاموس، الشيخ نصر الهوريني 1 : 83.
(5) المعيار 1 : 2.
(6) نفسه .
(7) نفسه ، وينظر القاموس 1 : 935 (ب و ظ).

[1]، و ((كقوله في تفسير الخاق باق بالخاء المعجمة في الأول وبالموحدة في الثاني وبالقاف بينهما، مبنيين على الكسر: صوت حركة أَبي عمير في زرنب الفلهم))[2].

والحقُّ أنّها تفسيراتٌ غامضةٌ جدّاً، تثيرُ الاستغراب والتساؤل عن مغزى إظهارها بهذه الضبابيّة التي تستغفل القارئ إنْ صحَّ التعبير، ولاسيّما أَنَّها في معانٍ تندرجُ تحت موضوعٍ واحدٍ.

قالَ الشِّيرازيّ مُفسِّراً ما تَقَدَّمَ: ((بَاظَ فُلانُ : قَذَفَ ماءَه في المِهْبل))[3]، و ((جاءَ مُشَظَّظاً كمُعَظَّم أيْ : جَاء وذَكَرُه في نُعُوظٍ))[4] و ((والخاق باق بكَسْرِ قافهما كالخاز بازِ : ... صوتُ حَركةِ الذَّكَر))[5].

ونَلْمَسُ هُنا سُهُولةَ العِبارةِ ووضوحَ التفسير، فصاحبُ المِعْيارِ يَنْظُر إلى الجانب التعليميِّ في المسألةِ، يقولُ ((وما أدْري كَيْفَ يَستقيمُ ذلكَ في كِتابِ اللُّغة الذي يُريدُ الطَّالبُ مَطْلُوبَهُ مِنْه في غايةِ التَّعجيلِ، ويَرُومُ مقْصودَه منهُ في نهايةِ التَّوْضيح))[6]، وفي النَّصِّ إشارةٌ إلى أحَدِ الأَسْبابِ التي دَعتْه إلى تأليف مُعْجَمِ معيارِ اللُّغة، والمُتَمثِّلُ بخدمةِ طلبةِ العِلْمِ بلْ أداني الطَلَبةِ كما عَبَّرَ في موضعٍ آخر، ثُمَّ قال: ((وأَيْنَ كِتابُ اللُّغة الذي مَبْنَاهُ على تَفْهيمِ اللِّسانِ وتَوْضيحِ المعانِ بفصيحِ البيان، مِن الألغاز والمعمياتِ والأحاجي والخزعبلات التي تَسْتَبْشعُ منها الطبائعُ السَّليمةُ والقرائحُ المستقيمةُ))[7].

خَلَّص الشِّيرازيُّ المِعيارَ من هذه العبارات، لأنّه لَيسَ فيها إظهارُ حُسنٍ أو إثباتُ فَضْلٍ بل ((إنَّ أمثَالَ ذَلك لا يَزيدُ في الكتابِ إلاّ قُبحاً ولا لِصَاحبِهِ إلاّ نقصاً)) [8]، ويُمكنُ أنْ يُسْتَحْسَنَ ذلك لَوْ أنَّها أُفرِدتْ في كتابٍ خاصٍّ في الألغازِ والمعمياتِ.

7- اختصارُ البيانِ في تَفْسيرِ الألفاظِ والكلامِ بما يجعله مُخلاً لفهم المعنى المراد :

وُجِدَت ظاهرةُ الاختصارِ في المُعْجمات العربيّة واختلفَ فيها، فهناك من يَرى أنَّها ميزةُ تَدُلُّ على قُدْرةِ المصنِّفِ وإبْداعهِ، ويَرى آخرون فيها خللاً بمناهجِ المُعجماتِ العربية، والشِّيرازيّ يركز

(1) نفسه ، وينظر القاموس 1 : 937 (ش ظ ظ).
(2) نفسه، وينظر القاموس 2 : 1117 (خ و ق).
(3) المعيار 2 : 76 (ب و ظ).
(4) نفسه 2 : 79 (ش ظ ظ).
(5) نفسه 2 : 245 (خ و ق).
(6) نفسه 1 : 3 .
(7) نفسه .
(8) نفسه.

هنا على صاحب القاموس الذي ألزم نفسه بالاختصار والإيجاز، قال الفيروزآبادي: ((وألَّفْتُ هذا الكتابَ محذوفَ الشُّواهدِ، مَطْروحَ الزَّوائدِ، مُعْرِباً عن الفُصَحِ والشَّواردِ ... إذا تأَمَّلْتَ صنيعي هذا وَجَدتَهُ مُشتملاً على فرائدَ أثيرةٍ وفوائدَ كثيرةٍ : مِنْ حُسْنِ الاختصارِ، وتَقْريبِ العِبارةِ، وتَهْذيبِ الكلامِ وإيرادِ المعاني الكثيرةِ في الألفاظِ اليسيرة))[1].

وعلى الرُّغمِ من حِرْصِ الفيروزآبادي على استيعابِ معاني اللَّفْظِ كاملةً في قاموسهِ، إلاّ أنَّ هذا الإيجازَ وما يتْبَعهُ من سُوءِ تَعْبيرٍ، وارتباك عبارةٍ ، وعدم وضوح شرح، فضلاً على فِقدان شواهدهِ ومكملاتهِ الأُخرى، سَبَّبَ خللاً واضحاً في فهمِ كثيرٍ من معاني المفرداتِ، يقول صاحب المعيار في ذلك: ((ولاسيّما صاحبُ القاموس في هذا الفنّ فإنَّه بصنيعه هذا قد أغلق على الأفهام أبوابَ المقال، وضيّقَ على الأحلام العرصةَ والمجال، زعماً منه أنَّهُ خلَّصَ كُتبَ القومِ ولخَّصها كما أشار إليه في آخرِ كتابهِ))[2].

وقد عالج الشِّيرازيّ الكثير من الشُّروح الموجزةِ التي لا تُعبّر عن المعنى المراد وتوضِّحُه عند الفيروزآبادي، بحيثُ أصبح ذلك معلماً من معالمِ منهجهِ في المعيارِ.

8- إيرادُ الكثير من اللغاتِ في غير مواضعها :

وهذه النقطة تمثِّلُ اختلافَ وجهاتِ النظر بين العُلماءِ في مواضع ورود المفرداتِ لاختلاف روآهم في أصُولها، كما اختلفوا مثلاً في أصلِ الهمزة من الألفاظ المهموزةِ وأصلِ حرفِ العّلةِ من المعتلاّتِ اللاّمِ ، وأصالةِ الحروف وزيادتها في كثيرٍ من مفرداتِ اللُّغة الأُخرى، ومواقفهم من المعرَّباتِ عن اللُّغاتِ الأَجنبيّةِ أو ما يستعمله العربُ منها وإضافتها إلى الأُصُولِ العربيّةِ من عدمه.

ويرى صاحبُ المعيار أنَّ هناك كثيراً ممّا أوردهُ أصحابُ المعجماتِ كانَ في غير موضعهِ، وهذا الأمرُ ((يُعسِّرُ على الطَّالبِ وجدانها، فأوردتُها في مواضعها، وأشرتُ في المواضعِ التي أوردُوها ليست بمواضعها))[3].

جاءَ في القاموس ((الإجرنباءُ : النَّومُ بلا وسادةٍ))[1]، وردَ في تركيب (ج ر ب) وذَكرَ الشِّيرازيّ في ذيلِ هذا التركيبِ أنَّ: ((اجرَنبَأ موضعُهُ في بابِ الهمزةِ))[2]، بعدِّ الهمزةِ حرفاً أصلياً غير زائدٍ، وذكرها بعد تركيبِ (ج ر أ) مستقلة[3].

---

(1) القاموس، مقدمة المصنف 1: 89.

(2) المعيار 1: 3 ويُنظر القاموس 2: 1776.

(3) المعيار 1: 3.

وجاءَ فيه أيضاً في تركيب (ح ت أ) : ((الحِنتأْوُ : القصيرُ الصَّغيرُ)) [4]، ولم يَعُدَّهُ الشِّيرازيّ في هذا التركيبِ، ولكنَّه ذكر بعد تركيبِ (ح ن أ) أنَّ الحنتأْوَ وأمثالهُ في المعتلِّ في بابِ الواو[5]، وذكرها بعد تركيب (ح ن و) مُستقلةً، ذاكراً بعدها الحندأوُ، الحنزَقْوُ، الحنصأو، الحنطأْو، والحنظأْوُ وهي في معانٍ متقاربة[6].

وجاءَ فيه أيضاً في تركيبِ (س ج س): ((سَجستان بالكسر: (د)، معرَّبُ سيستان))[7]، وأشارَ الشِّيرازيّ في ذيل هذا التركيب إلى أنّ : ((سَجستان في بابِ النُّون))[8]، بعدِّ جميع حُروفها أُصولاً. وذكرها بعد تركيبِ (س ج ن) مستقلّةً[9].

والشِّيرازيّ يناقش بعضَ مسائلِ الاختلاف هذه، فمثلاً بعدَ أَنْ فسَّر المصارّ بمعنى الأمعاء قال: ((كأنّها جمعُ مصرّةٍ كمحبّةٍ، ويمكن أنْ يكون جمعَ مصيرٍ بمعنى معيء كعظام وعظيم، وتصحَّفَ عليهم لأنهّم أوردُوه في ذيلِ لغةِ المصر في فصل الميم وبابِ الرّاء))[10]، وبعد أنْ ذكرَ الكذَّان بمعنى حجارة رخوة كأنَّها مدر، قال : ((ومنهم من يجعلُ النُّون أَصليةً، وضُعِّفَ هذا القول بالتَّصريفِ، يُقالُ: كذَّ القومُ كذاذاً، إذا صاروا في كذَّانٍ من الأرضِ، ولو كانت النونُ أصليةً لظهرتْ في الفعلِ))[11].

والشِّيرازيّ يُشير كثيراً إلى اختلافِ المواضعِ بسببِ التّعريبِ ، فبعد أنْ ذكرَ (جَزَّه)، بمعنى القريةِ التي يخرجُ منها الدَّجالُ، قال: ((والصَّوابُ فيها تخفيفُ الزاي وموضعُها في بابِ الهاءِ لأنَّها معرَّب كَزَه))[12]، وقد ذكرها هُناكَ مستقلّةً[13].

---

(1) القاموس 1: 140.
(2) المعيار 1: 68.
(3) نفسه 1: 42.
(4) القاموس 1: 100.
(5) المعيار 1: 42.
(6) نفسه 2: 685.
(7) القاموس 1: 754.
(8) المعيار 1: 568.
(9) نفسه 2: 611.
(10) نفسه 1: 445 (ص ر ر).
(11) نفسه 1: 359 (ك ذ ذ).
(12) نفسه 1: 530 (ج ز ز)، وينظر القاموس 1 : 697 (ج ز ز).
(13) المعيار 2: 755 (ج ز ه).

وبمثل هذا وغيره تواصل الشِّيرازيّ مع الموضوع، معتمداً على آراءِ سابقيه، آخذاً بما يتوافقُ مع خبرتهِ وثقافتهِ اللّغويّة، مدلياً بآراء مميزةٍ عميقةٍ بدت من خلالها شخصية الشِّيرازيّ العلمية قويّةً مؤثّرةً كما لَم تبدُ في أيِّ موضعٍ آخر في المعيار.

وأغلبُ هذه الأُمور التي ذكرها المصنفُ يمثل النقطة الأولى التي أشار إليها، وهي قضيّةُ التَّوضيح، أمّا الأُخرى وهي حُسنُ التأليف، فالظاهر أنّها لا تعني حُسنَ ترتيب الأبوابِ والفصولِ ومراعاة ترتيبِ الألفاظ داخلها، فقد كانَ للإمامِ الجوهريّ قصب السَّبق في هذا المضمارِ، فنحن لا نرى أحداً من أصحابِ المعجماتِ الذينَ ألّفوا على طريقتهِ أو غيرها إلاّ وسلَّمَ له بذلك، يقول ابن منظور: ((ورأَيتُ أبا النَّصر إسماعيل الجوهريّ قد أحسن ترتيبَ مختصرهِ وشهَّرَهُ بسُهولةِ وضعه))[1]، ويَقُولُ ياقوتَ الحموي عن الصحاح : ((وهذا الكتابُ هو الذي بأيدي الناسِ اليوم، وعليهِ اعتمادُهم، أحسنَ الجوهريُّ تصنيفهُ، وجوَّد تأليفه))[2]، لقد أعجبَ العلماء بما صنعه الجوهري ، فنهجوا منهجه وطوَّرُوا فيه، ومنهم الشِّيرازيّ الّذي صَنَعَ أُموراً في معجمه، قصدَ بها تحسين تأليفهِ كانت من صُلبِ منهجهِ في المعيارِ.

ويُمكنُ القولُ إنَّ هناك أسباباً أُخرى لتأليفِ المعيار، منها ما هُو ثابتٌ في تأليفِ المعجماتِ اللّغويّة، ويتمثَّلُ بخدمةِ اللغة العربية والحفاظِ عليها، وخدمةِ طلبةِ العلمِ بالرجوع إليها، ومنها ما يعود إلى فكر الشِّيرازيّ واتّجاهاته المختلفةِ، فقد حاول الرَّجُلُ أنْ يجعل من معجمهِ موسوعةً لكلِّ ما يتعلَّقُ بمذهب الشِّيعةِ الإماميةِ والمنقولِ من طريق آل البيتِ وثقاتِ أصحابهم في تفسير القُرآنِ الكريم والسنّةِ الشريفةِ المطهرةِ والعقائدِ والمعاني الشرعيةِ وغيرها.

(1) لسان العرب 1: 7.

(2) معجم الادباء 2 : 268، وينظر المزهر 1 : 98.

المبحث الثالث

مصادرُ المعْيارِ

ذَكرَ الشِّيرازيّ في مقدِّمتهِ المصادرَ الرئيسةَ الّتي اعتمدَ عليها في المعيار، وهي عشرةُ مصادر، يمثِّلُ نصفها معجماتٍ كتبتْ بالعربيّة، فيما مثَّلتْ ثلاثةٌ أُخرى ترجماتٍ لمعجماتٍ عربيّةٍ إلى اللُّغاتِ الفارسيّة والتركية، أمّا المصدران الأخيران فمن الكُتبِ المؤلّفةِ في إلنَّحو والصَّرفِ، ونذكرها على وفق ترتيبِ الشِّيرازيّ لها، قال: ((وأخذتُ في المقصود معتمداً على التَّوفيق من الله الودودِ، وأعظم أسبابي تعليمُ مولايَ الكريم ... ثُمَّ الكُتبُ الّتي أُلِّفت ومنها))[1] :

1ــ المصباح المنير لأحمد بن مُحمّد عليّ في غريب الشَّرْحِ الكبير[2]، هكذا ذكرهُ ويذكر في كُتبِ التَّراجمِ باسم (المصباحُ المنيرُ في غريبِ الشَّرْحِ الكبير لأحمدَ بن مُحمّد بن عليّ الفيُّوميّ (ت 770هــ)، وهو من الكُتبِ المرتّبةِ على أبواب الفقه[3]، والشَّرْحُ الكبيرُ كتابُ الإمامِ الرافعيّ أَبي القاسم عبد الكريمِ بن مُحمّد القزوينيّ الشافعيّ (ت 623هــ)، المسمّى (فتح العزيز على كتابِ الوجيزِ) شَرَحَ فيه كتابَ (الوجيز) للإمامِ الغزالي (ت 505 هــ)[4].

صَرَّحَ بالنقلِ منه في المعيار مصدراً نقله بقوله : ((قال صاحب المصباح))[5]، ونَقَلَ منه من غير إشارةٍ في مواضع كثيرةٍ، ولاسيّما فيما يتعلَّقُ بمعاني الفقهِ وشرحِ الأحاديث.

2ــ الصِّحاح لأبي نصرٍ إسماعيل بن حمّاد الجوهري[6]، واسمهُ الكاملُ (تاجُ اللُّغة وصِحاحُ العربيّة) للإمام الجوهري، وهو أوّل معجمٍ حقٍّ في العالمِ؛ لِإنَّ المعجماتِ العربيّة أو غيرها في عصره أو قبله عصره، لَم تكُنْ في مستواه العلميِّ واستيعابهِ وجودة نظامه وترتيبهِ وحُسن تأليفه[7]، ولَعلَّ ميزتهُ الكبرى تحرِّيه الصحَّةَ في المفردات ، مما جعلهُ أساساً لا يقبلُ الشكَّ فيما

(1) المعيار 1: 3.

(2) نفسه .

(3) معجم المؤلفين 2: 132 و 144.

(4) مقدمة عطار: 36

(5) المعيار 1 :178 (م و ق) ، 2 : 75 (و س ط).

(6) المعيار 1: 3.

(7) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، السيد أحمد عبد الغفور عطار ط 2 بيروت 1967: 24.

صحَّ عنهُ روايةً ودرايةً وسماعاً[1].

صَرَّح الشِّيرازيّ بأنَّهُ رتّبَ كتابهُ على ترتيبِ صحاح الجوهريّ[2]، وصرَّح بالنَّقْلِ منهُ في المعيارِ بعبارَتَي ((وفي الصحاحِ))[3]، ((وقال الجوهري))[4]، ونَقَل منهُ في مواضعَ كثيرةٍ من غير إشارةٍ، ولاسيّما في المفرداتِ والشُّروحِ التي أهملها صاحبُ القاموس.

3ــ النهايةُ لابن الأثير[5]، المعروف بـــ (النِّهايةُ في غريبِ الحديثِ والأثر) للعلاّمةِ مجد الدِّينِ أَبي السعاداتِ المباركِ بن أَبي الكرمِ مُحمّد المشهور بابن الأثيرِ الجزريّ (ت 606هـــ) ، الذي بلغَ الغايةَ في مضمار التأليف في غريب الحديث.

جاءَ النقلُ منه في المعيار بعد عبارتي ((قال في النهاية))[6]، و((كذا في النهاية))[7] فضلاً على نقلهِ منهُ من غير إِشارةٍ، ولاسيّما ما يتعَّلقُ في الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريف وشُروحه التي لَم تَرِد في القاموس.

4ــ مجمعُ البَّحرين للشّيخ فخر الدِّين الطريحيّ[8]، وعنوانهُ الكاملُ (مجمعُ البحرينِ ومطلعُ النيرين) للشَّيخ فخر الدِّين بن مُحمّد عليّ بن أحمد الطريحيّ الرَّماحيِّ المسلميّ النَّجفيِّ الشِّيعيِّ (ت 1087هـــ)[9]، وسرَى سهواً بين أَرباب المعاجمِ أنَّ تاريخ وفاته (1085هـــ)[10]، وهو من الكتُب التّي اهتمت بتفسير غريب القرآن والحديث النبوي الشريف ويجمعُ موادَّ لغويةً مهمة إِلى جانبِ الأَلفاظ الغريبةِ في الكتابِ والسنّةِ المطهرة[11].

صرَّح بالنقل منه في المعيارِ بعباراتِ: ((وفي مجمعِ البحرين))[12] و ((في المجمعِ))[1] و ((زادَ

(1) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري ، دار الكتاب العربي بمصر 1 : 33.
(2) المعيار 1: 3.
(3) نفسه 1: 677 (ث ف و).
(4) نفسه1: 134 (ق و ب).
(5) نفسه 1 : 3.
(6) نفسه 1: 477 (ص ر ف).
(7) نفسه 2: 73 (ن ص ص).
(8) نفسه 1: 3.
(9) مجمع البحرين ومطلع النيرين ، فخر الدين الطريحي 1: 14 و15 .
(10) معجم المؤلفين 5: 41 ، وهدية العارفين 1: 432 وتنقيح المقال 1: 196.
(11) مجمع البحرين، المقدّمه 1: 2.
(12) المعيار 1: 572 (ط ل س).

في المجمعِ))[2]، ومن غير إشارةٍ أَحياناً ولاسيّما في شُروحِ الحديث النَّبويِّ والدُّعاءِ والمعاني الشرعيةِ التي تُروى عن طريق آل البيت(عليهم السلام).

5ــ القاموس لمحمد بن يعقوب الشيرازي[3]، أيْ القاموس المحيط لمولّفهِ مجد الدين مُحمّد ابن يعقوب الشِّيرازيّ الفيروزآباديّ، وهو من أهمِّ معجماتِ لغةِ العربِ وأنفعها، مكثَّفِ المادّةِ جدّاً مع غزارة مادَّةٍ وسعةِ استيعاب[4]، تُرجمَ إلى اللاتينيةِ عام 1632م[5]، عُدَّ أساساً وركيزةً لعددٍ من المعجماتِ التّي أُلفت بعده، يقفُ في مُقدِّمتها تاجُ العروسِ للزَّبيدي (ت 1205هــ)، جعله الشِّيرازيّ مُرتكزاً لمعياره، فنقل مادَّتهُ بنصوصها، مع تصرُّفهِ فيها أحياناً، واستدرك عليهِ قليلاً، ونقده بعنفٍ مخالفاً إياه في مواضعَ.

6ــ أُوقيانوس في ترجمةِ شرحِ القاموسِ لمحمد مرتضى الحسيني الهندي الزَّبيدي المصري بالتركية[6]، هكذا ذكره ، والمعروف في المصادرِ وكتب التراجم (أُوقيانوس في شرحِ وترجمةِ القاموس)، لمؤلِّفهِ أَبي الكمال أَحمد عاصم بن جناني العينتابي الرّومي المعروفُ بــ (جناني زاده) من الموالي (ت1235هــ)[7]، وذُكرَ أيضاً باسمِ (الأُقيانوس البسيط في ترجمةِ القاموس المُحيط) ، طُبعَ في الاستانةِ بثلاثةِ مُجلَّداتٍ سنه (1305هــ ــ 1887م)[8]، و ((هو ترجمةٌ وشرحٌ للقاموس وفيه دفاعٌ عن الجوهريّ في مواضعَ محدودة))[9].

مما تَقَدَّم، يبدو واضحاً أنَّ الأُوقيانوس هو ترجمةٌ لتاجِ العروس، لَم ينص الشِّيرازيّ على ذكره باسمه بناءً على شُهرة الشَّرح للزبيدي، كما أنَّ إهماله لذكر مؤلِّفِ التَّرجمةِ كان من بابِ أنّه ليس له فيه من فضل إلاّ ترجمته من لغةٍ إلى لغةٍ أُخرى، فقد ذكر إدورد لين صاحب مدّ القاموس

(1) نفسه 1: 414 (د هــ ر).
(2) نفسه 1 : 300 (ح م د).
(3) المعيار 1: 3.
(4) القاموس ، مقدمة الشيخ نصر الهوريني 1: 43.
(5) مصادر اللغة، الصوفي : 210.
(6) المعيار 1: 3.
(7) مقدِّمة الصحاح ، عطار : 96.
(8) المعجمات العربية ــ بيلوجرافيه شاملة مشروحة : 29.
(9) مقدمة الصحاح ، عطار : 196.

أنّ عاصم أَفندي أخبره أنَّهُ استعانَ بنُسخةٍ من تاجِ العروس بخطِّ الزبيدي نفسه تقعُ في مجلدينِ كبيرين عند ترجمته التّاج إِلى التركية[1].

إِنَّ حجمَ الأُوقيانوس المطبوع يبيَّنُ لنا صنيع المترجم فيه، فقد اختصر تاجَ العروس اختصاراً كبيراً، ومن الطبيعي أنْ يتصرَّفَ في ترجمةِ الشَّرحِ لأُمورٍ تتعلَّق بطبيعةِ اللُّغاتِ، فينقصَ شروحاً ويزيد نقداتٍ ويدافع عن آراءٍ لعلماءَ آخرين بما يتوافق مع أفكاره ونظرته اللّغويّة.

لم يصرِّح الشِّيرازيّ في موادهِ بالنصِّ على أنّه نقل من الأُوقيانوس ولكنّه نقل منه بغير إِشارةٍ في مواضعَ، وغالب نقلهِ هذا لَم ترد عبارتُهُ في القاموسِ بل وردتْ كما هي في تاج العروس أو بتصرفٍ قليل.

7ــ تُرجمان اللغة لمحمّد يحيى بن مُحمّد شفيع القزويني في ترجمةِ القاموس بالفارسيّة[2]، وجاءَ في كُتبِ التَّراجمِ اسمُ مؤلفّهِ مُحمّد يحيى بن مُحمّد الشافعيّ (ت 1167هــ) وهو اختصار للقاموسِ المحيط مترجم إِلى الفارسيّة، طبع في إِستامبول (1273هــ ــ 1856م)[3]، وهي السَّنةُ التي أَتمَّ فيها الشِّيرازيّ معياره.

لم يصرّح الشِّيرازيّ في موادِّهِ على أَنَّهُ نقل من ترجمان اللغة.

8ــ صُراح اللغة لأَبي الفضل مُحمّد بن عمر بن خالد [4]، من غير أن يُصرِّحَ بكونهِ مترجماً أو غيرَ مترجمٍ، وعنوانه الكاملُ (الصُّراحُ من الصِّحاحِ) لأَبي الفضل مُحمّد بن عمر بن خالدٍ القرشيّ المعروف بجمالي القرشي (كان حيّاً سنه 681هــ) ، وهو ترجمةُ للصِّحاحِ إِلى اللُّغة الفارسية، أَبقى المترجمُ الآيات القرآنيةَ، والأَحاديثَ النبويّةَ والشِّعر والأَمثالَ على العربية، تصرَّف القرشيُّ في ترجمةِ الصِّحاحِ وتجنّى على الجوهريّ موجهاً له نقداً لاذعاً، مما دعا الشيخ مُحمّد ابن سعد الله المفتيّ المرادآباديّ (ت 1293هــ)، نزيلُ رامفور بالهندِ إِلى الردِّ عليه بعنفٍ مفنداً آراءَهُ في كتابهِ (نُور الصَّباح في أغلاطِ الصُّراح)[5].

ويبدو أنّ القرشيَّ من المتخصصين بنقدِ الجوهريّ ، فلهُ ثلاثة كتب أخرى تتعلق بالصحاح فضلاً على كتابهِ السابق، أولّها كتابُ (مختصرُ الصحاحِ) وثانيها (القراحُ بتكمل الصِّحاحِ) وهو تكملةُ

(1) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 193.

(2) المعيار 1: 3.

(3) المعجمات العربية ــ بيلوجرافيه شاملة مشروحه : 29.

(4) المعيار 1: 3.

(5) معجم سركيس : 707 ، هدية العارفين 2 : 380، ومقدمة الصحاح ، عطّار: 184.

للصِّحاح ولكنّه يختلفُ عن كتابِ الرضيِّ الصغَّانيّ الحسن بن مُحمّد والمعروفُ بالتكملةِ والذّيل والصلة، استدرك موادَّ قليلةً على الجوهريّ ونقده في مواضع[1]، والثّالثُ كتابُ (نور الصَّباح في أغلاطِ الصِّحاحِ) ، وهو كتابُ موجزُ نقدَ فيه الجوهريّ وتحامل عليه كثيراً ذاكراً بعض ماوهم فيه ، مصوِّباً التصحيف والتَّحريف، وهو شبيه بكتابهِ (القراحُ بتكمل الصِّحاحِ) [2].

ويبدو أنَّ الشيخَ مُحمّد بن سعد الله المفتيّ قد طالع كتابهُ (نور الصَّباحِ في أغلاطِ الصِّحاح) في أَثناءِ ردِّهِ على صُراحِ القرشيِّ فقابلهُ عنواناً بعنوانٍ، مسمِّياً كتابهُ (نورُ الصَّباحِ في أغلاطِ الصُّراحِ).

لم يُصرِّح الشِّيرازيّ في موادّه بالنصِّ على أنّه نقل من صُراحِ اللُّغة.

9ــ مفرداتُ مغني اللبيب لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف هشام الأنصاري[3]، هكذا ذكرهُ الشِّيرازيّ ، وهو كتابُ (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب) للإمامِ أَبي مُحمّد عبد الله جمالِ الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ (ت 761هــ)، أفادَ منه الشِّيرازيّ في ذكرهِ الحروفَ المفردةَ من العواملِ وما تضمَّنَ معناها من الأَسماءِ والظُّروف ممّا كان محتاجاً إِليه في أوائلِ الأبوابِ[4] وفي أثناء المعجمِ ولاسيّما بابُ الخاتمةِ.

صَرَّح بالنقلِ منه في المعيار مصدِّراً ما نقلهُ بعبارةِ ((وفي مغني اللبيب))[5] أحياناً متجاوزاً التصريحَ أحياناً أُخرى.

10ــ التبصرةُ، ونسبهُ الشِّيرازيّ من غير أنْ ينص على اسمِ المؤلّف صراحةً بقولهِ : ((لمولاي الكريم الأوّاه جعلني الله فداه))[6]، وظاهرُ اللَّفظِ يدلُّ على أنّ مؤلِّفَهُ الحاج مُحمّد كريم خان القاجار الذي طلب من الشِّيرازيّ تأليفَ المعيارِ، غير أنَّ الشيخ العلاّمة أغا بزرك الطهرانيّ قال: ((التَّذكرةُ في النَّحو للحاجِ كريم خان بنُ إِبراهيم خان القاچار، مجلَّدُ كبيرُ كتبهُ لولده مُحمّد ... فرغَ منه سنة 1276هــ ... وأحال فيهِ إِلى كتابه في الصَّرف الموسومِ بالتبصرة، وذكر فيه أنّه حرَّرَ اللغة العربيّة عن التقييد بالقواعدِ النَّحويّة، وإِنْ كانَ ذلك عند الطلاّبِ مخالفاً للضروري))[7]، وقال

(1) مقدمة الصحاح عطار : 17.

(2) نفسه : 184.

(3) المعيار 1: 3.

(4) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 1: 107، والمعيار 1 : 3 .

(5) المعيار 2 : 853 .

(6) نفسه 1: 3.

(7) الذريعة إِلى تصانيف الشيعة / اغا بزرك الطهراني 26: 178.

أيضاً في ترجمتهِ للتَّبصرةِ : ((التَّبصرةُ في التصريف للحاجِّ كريم خان القاچار، ذكرهُ في أوَّلِ تذكرتهِ للنحو، الذي ألغى فيه القواعدَ النحويةَ وحرَّرَ اللغةَ العربيّة عن القيودات التي عملها النحويون، ولعلَّ الركنَ الرابعَ فيها أَلغى القواعد الصرفيّةَ في التبصرةِ))[1]، ويبدو أنَّ الشيخ الطهراني لَم يطلع على التبصرةِ.

وَصَفَ الشِّيرازيّ التبصرة بأنَّهُ : ((كتابُ شريف في كلّيات علم الصَّرف))[2]، ونقَلَ منه فصولاً في المقدّمةِ، ولم يصرِّح في موادّه بالنَّقلِ منه بالاسمِ، ولكنّه نقل رأياً للمؤلّفِ في الخلاف بين البصّريينَ والكوفيينَ في اشتقاق لفظةِ السّموِّ[3]، ونقل عن كتبٍ أُخرى نسبها إلى الحاجِّ مُحمّد كريم خان، ففي سياق حديثِه عن الكبائرِ قال: ((وكتب في ذلك .. الحاجّ مُحمّد كريم خان كتاباً سَمّاه ضياءَ البصائر في تعيين الكبائر)) [4]، وبعد أنْ نقل معاني المكّوك بمعنى المكيال من القاموسِ عقّبَ بقولهِ : ((كذا في القاموس وفي الجامعِ لمولانا الكريم..))[5]، ونقل معاني المكيال والمعايير الأُخرى، وذكر لهُ أيضاً رسالةً في شرح دُعاءِ السَّحر[6].

والكتبُ السابقةُ تمثِّلُ مصادرَهُ الرئيسةَ التي عوَّلَ عليها في النَّقْلِ أكثرَ من غيرها، فقد علِمَ من عبارتهِ ــ ومنها ــ أنَّهُ لَم يقتصر عليها في النَّقْلِ ، بلْ نقل من مصادرَ كثيرةٍ أَشار إليها أحياناً بأَسمائها أو أَسماءِ مؤلفيها وأَغفلَ الإشارةَ إليها أَحياناً أُخرى وأَهمُّ هذه المصادر هي:

1ــ الكافي للشَّيخ مُحمّد بن يعقوب الكلينيّ (ت 329هــ)، وهو من أَجلِّ كُتُبِ الأُصول، ولم يكتب مثله في المنقول عن آل الرَّسولِ، يشتملُ على أَربعةٍ وثلاثين كتاباً وثلاثمئةٍ وستّة وعشرين باباً ، وأحاديثهُ حُصرت في ستّة عشر ألفِ حديثٍ[7].

صَرَّحَ الشيرزايُّ بالنقل منهُ بقولهِ : ((عن الكافي))[8].

---

(1) نفسه 26 : 146.

(2) المعيار 1: 3.

(3) المعيار 2: 702 (س م و باب الواو).

(4) نفسه 1: 498 (ك ب ر).

(5) نفسه2 : 314 (م ك ك)، وينظر القاموس 2 : 1263 (م ك ك).

(6) المعيار 2: 544 (ك ل م).

(7) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 17 : 245.

(8) المعيار 1: 147 (ن ص ب).

2ــ تهذيبُ اللُّغة لأَبي منصورِ مُحمّد بن أَحمد الأزهريُّ وصرَّحَ بالنقل منه بقولهِ : ((وفي التهذيب)) [1] و((عن الأَزهري))[2].

3ــ معاني الأَخبارِ للصدوق أَبي جعفرٍ مُحمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويّهِ القُميّ (ت 381هــ) وهو في معاني الأحاديث ومشكلاتِ الأخْبارِ المنقولةِ عن طريق آلِ البيتِ، لَم يذكر اسم مُؤلّفه في المعيار.

صَرَّح بالنَّقْلِ منهُ بقولهِ: ((وفي معاني الأخبار))[3]، ونقل منهُ فَصْلاً في معاني الحروفِ المقطعةِ في اوائلِ سُورِ القرآن في مقدمته كما تَقدَّم .

4ــ علل الشَّرائعِ، ولم يذكر الشِّيرازيّ اسم مؤلفهِ، وهو للصدوق أبي جعفر صاحب المصدر السابق ، والكتابُ في المعاني والعللِ، صَرَّحَ بالنقلِ منهُ بقولهِ : ((وفي عِلل الشرائعِ))[4].

5ــ المُحيط ، ولم يذكر اِسمَ مولّفه أَيضاً، وهو أَبو القاسمِ إِسماعيلَ الصاحبُ بن عبّاد (ت 385هــ)، صَرَّح بالنَّقل منه بقولهِ : ((كذا في المحيط))[5].

6ــ أساس البلاغة لجار الله أَبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هــ) ، صَرَّح بالنقل منه بقوله: ((وفي الأَساس))[6].

7ــ شَمْس العُلومِ لنشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت 573هــ) صَرَّح بالنقلِ منهُ بقولهِ: ((قال صاحبُ شَمْسِ العلوم))[7].

8ــ مصباحُ الكفعميّ ، ذكرهُ هكذا، وهو كتابُ ((جُنّةُ الأَمانِ الواقيةِ)) المعروفُ بالمصباحِ للشيخ تقي الدّين إِبراهيم بن عليّ بن الحسن بن صالحٍ العامليّ الكفعميِّ (ت 905هــ)، وهو كتاب في الأَحاديثِ والأَدعيةِ والزيارات، صرح بالنقل منه بقولهِ : ((وفي مصباحِ الكفعميّ))[8].

---

(1) نفسه 1 : 58 (و ر أ).

(2) نفسه 2 : 836 (و ر ي).

(3) نفسه 1 : 567 (ر س س).

(4) المعيار 2 : 564 (هــ ل م).

(5) نفسه 2 : 670 (أ ث و باب الواو).

(6) نفسه 2 :670 (1 ت و ــ باب الواو).

(7) نفسه .

(8) نفسه 1 : 106 (ص ب ب).

9ــ بحارُ الأنوار للشيخ مُحمّد باقر بنُ الشيخ مُحمّد تقيّ المجلسيِّ (ت 1110 هــ) وهو أَحدُ الكتبِ المسماةِ بالكتبِ الأربعةِ التي كانت مدارَ البحثِ في الحلقاتِ التدريسيةِ في الحوزاتِ العلميّة ، وهو في الأحاديثِ والأخبار[1] صرَّحَ الشِّيرازيّ بالنقلِ منهُ بقولهِ: ((ويُؤيِّدُهُ ما وَرَدَ في البحار))[2] وربّما ذكر اسم مؤلّفه نحو: ((قالَ المجلسيُّ في اللُّغة))[3].

10ــ البرهان القاطع للتبريزي، ولم يذكر الشِّيرازيّ اِسم مؤلّفه، وهو من المعجماتِ الفارسيةِ، وشُهرتهُ عند الفرسِ كشهرة القاموسِ عند العرب، قيلَ إنَّ مؤلفهُ هو مُحمّد حسين بن خلف المتخلص بــ (برهان)[4]، صرَّح الشِّيرازيّ بالنقل منهُ بقولهِ : ((وفسَّره صاحبُ البرهان القاطع))[5] وسَمّاه ُ مرةً أخرى : ((وفي البرهان الجامع))[6].

11ــ دستور اللُّغة، ولم يذكر اسم المؤلّف، صرَّح بالنقلِ منهُ بقوله: ((وعن صاحب دستور اللُّغة))[7] ناقلاً كلاماً بالفارسيّةِ، ممّا يدلُّ على أنَّه معجمٌ فيها.

12ــ المهذّبُ ، ولم يذكر اسْمَ المؤلفِ، صرَّح بالنَّقل منهُ بقولهِ : ((قال صاحب المهذَّب))[8] وهو من معجماتِ اللُّغة الفارسيّةِ أيضاً.

وتبقى هناكَ مصادرُ ينقلُ منها صاحبُ المعيارِ، لم يَرِد ذِكْرُ لأسمائها في المعيار كله، فقد نقل مادَّة هذه المصادرِ معزُوَّةً إلى مؤلّفيها فقط، كالخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هــ) والأَصمعيّ (ت 216هــ) وابن فارس (ت 395هــ) والحموي (ت 626هــ) والصغانيّ وغيرهم.

لم يشر الشِّيرازيّ إلى اعتمادِه على نسخ متعدَّدةٍ لمصادرهِ، هذا إذا استثنينا القاموسَ المحيط، فقد نقل منهُ أحياناً، وأَشارَ إلى ورودِ ما نقلهُ بضبْطٍ آخر أو معنى آخر في نسخةٍ أخْرى، جاءَ في القاموس : ((شهرابان: (ه) بنواحي الخالص))[9]، وقال الشِّيرازيّ : ((شَهْرَبان بالفِ

---

(1) وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحُرّ العاملي، مقدمة التحقيق 1 : 72.

(2) المعيار 2 : 85 (ب ض ع).

(3) نفسه 1 : 413 (د م ر).

(4) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 278.

(5) المعيار 1 : 71 (ج و ذ ب).

(6) نفسه 2 : 540 (ق م م).

(7) نفسه 1 : 609 (ش وش).

(8) نفسه 2 : 670 (أ ت و).

(9) القاموس 1 : 186 (ش هــ ر ب).

ونُونٍ، وفي بعض النسخ شهرابان بألفٍ بعد الرّاءِ أيضاً : قريةُ بنواحي الخالصِ من أعمالِ بغداد))[1]، وواضحٌ أنَّ نسخةَ الشِّيرازيّ الّتي اعتمدها غيرُ النُّسخةِ الثانيةِ التي نقل منها الضَّبط الثّاني، وكانت إِحدى النسّخِ التي حُقِّقَ عليها القاموس، ولا نعلم عددَ النُّسَخ الّتي اعتمدها لعدم تسميتهِ إِياها.

إِنّ اكتفاءَهُ بنسخة واحدةٍ من مصادرهِ لا يعني أنّهُ لَم يحقيق مادّةِ المعيارِ وتوثيقها ، فقد بحثَ ووازن كثيراً بين معاني المفردات وأوزانها في مصادره المختلفةِ وصولاً إِلى الصحيح، ولاسيّما في تصحيحاتهِ وزياداته اللّغويّة على القاموسِ المحيط، وإِنْ كانَ في الأعمِّ الأغلبِ ناقلاً أكثرَ منهُ محققاً للقاموس، فهو لَم يرم إِلى شرحهِ على الصورةِ التي وجدتْ عند الزَّبيدي، الذي شرحهُ شرحاً وافياً واسعاً معتمداً في التَّوثيق والتقويم على عشرينَ نسخة من القاموس[2]. وعدة نسخٍ من صحاحِ الجوهريِّ وجمهرة ابن دريد ومجمل ابن فارس وعباب الصغَّانيّ وأساسِ الزَّمخشري وغيرها، فضلاً على عشراتِ المصادرِ الأُخرى التي صرَّح بالنقل منها أو لَم يصرح ، فيما كان هدف الشِّيرازيّ في المقامِ الأوّل ضبطَ الأوزانِ وتصحيح الأخطاءِ والتصحيفِ والتحريفِ وتوضيحَ المسائل المختلفةِ من غير إِسهابٍ وتطويل، ولعلَّ هذا السَّببَ ورغبة الشِّيرازيّ في الاختصارِ وعدم الخوضِ في تفاصيلٍ لا تتعلق بالمادّةِ اللّغويّةِ، هي التي دفعتْ بهِ إِلى عدم تقويمِ مصادرهِ ومؤلفيها إِلاّ قليلاً، وإِنْ كان اختياره هذه المصادرَ بعينها دليلاً على تقويمهِ إِيّاها، وهو تقويمُ مبنيٌّ على إِعجابٍ بها لما انمازت به من خصائصَ معينةٍ، والواقعُ أنَّ مصادرهُ لها مكانتها في عالمِ التصنيفِ المعجمي، فالصحاحُ أصحُّ المعجماتِ وأوثقها، والنهاية ومجمعُ البحرين بلغا الغايةَ في مجالِ تفسيرِ غريبِ القرآنِ والحديثِ، والمصباحُ من المعجماتِ التي اهتمت بغريب معاني الفقهِ ورتبت على أساسها، والقاموسُ أنفعُ المعجماتِ وأكثرها استيعاباً للألفاظِ، ومغني اللبيب من الشهرة بمكان، فصاحبه أنحى من سيبويه عند ابن خلدون وأهلِ المغرب، والتبصرةُ من الكتبِ التي لَم يسمح الزمانُ بمثلها عند الشيرازي[3]، وكذلك مصادرُه المكتوبةُ باللغتينِ الفارسيّةِ والتركيّة، سواءُ أذكرها في مقدمته أم نقل منها في المعيار، فشهرةُالبرهانِ القاطعِ عند الفُرسِ كشهرة القاموس المحيط عند العرب، كما يقول الزَّبيدي[4].

(1) المعيار 1 : 105 (ش هـ ر ب).

(2) الزبيدي في كتابه نتاج العروس: 239 وما بعدها.

(3) المعيار 1 : 3.

(4) تاج العروس 4 : 371 (المطبعة الخيرية).

وتبقى مصادره التي نقل منها في المعيارِ ولم يذكرْها في مقدِّمتهِ، فقد نقل من كتابِ العين للخليل بن أحمد والمحيطِ لابنِ عباد وشمسِ العلومِ لنشوانِ بن سعيدٍ الحميريّ وغيرها، وقد ثبت من خلالِ البحث أن الشِّيرازيّ ينقلُ منها مباشرةً بصورةٍ توازي ما ينقله من مصادرهِ الرئيسةِ إِنْ لَم يكن أكثر نقلاً من بعضها ، ولاسيّما نقله من تهذيب اللُّغة للأزهريّ، فقد أكثرَ منه في المعيار[1]، ونقل الشِّيرازيّ أيضاً عن الكافي ومعاني الأخبار وعلل الشرائع وبحار الأنوارِ وغيرها، وهي من الكتبِ القيمة في مجالها ، وقد قوَّم تآليفَ القمّي ، والدليلُ على ذلك تعقيبه على تفسير القمّي لقولهِ تعالى : {الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَ النَّاسِ}[2]، بقولـــهِ: ((ويظهرُ من تفسيرِ القمّي وهو لا يفسِّرُ إلاّ بالخبر))[3]، وهو أحدُ تقويماتِهِ القليلةِ لمصادرهِ ومؤلفيها.

لم يعتمد الشِّيرازيّ في الإشارةِ إلى مصادرهِ التي نقلَ منها على أُسلوبٍ معيّنٍ، والغالبُ في المعيارِ أَنّه يهملُ ذكرَ اسم الكتابِ واسم مؤلفهِ وبطرائق متعدِّدةٍ، فهو ينقلُ أحياناً من غير أنْ يُشيرَ إلى مادّةِ نقلهِ، فتكون عبارتُه متصلةً مع الموادّ الأُخرى، لا تُعلمنا بها إلاّ عبارةُ انتهى[4] وهي أحدُ أساليبهِ في التنصيص على النَّقْل، وقد يُشير إلى ذلك بتراكيبٍ معينةٍ نحو: ((وفي بعضِ النسخ))[5] و ((كذا في بعضِ النسخ وفي آخر))[6] و ((كذا عن بعضهم وعن آخر))[7]، و((في بعض الكتب))[8] و ((وقيلَ))[9] و ((يُقالُ))[10] و ((قال بعضُ الحذّاق))[11] و ((عن بعضهم))[12] و ((وبعضهم ضبطها))[13] و((زادَ بعضهم))[1] و ((قال بعضُهم سمعتُ))[2] و ((كذا عَبَّر بعضُهم))[3] و ((كذا صَرَّحَ

(1) المعيار 2 : 476 (خ ذ م).
(2) الناس : 5 ــ 6.
(3) المعيار 1 : 595 (ن و س).
(4) المعيار1 : 52 (ك ف أ).
(5) نفسه 1 : 55 (م ر أ).
(6) نفسه 1 : 99 (س ن ب).
(7) نفسه 1 : 79 (خ ر ب).
(8) نفسه 2 : 578 (ب ر ن).
(9) نفسه 1 : 75 (ح س ب).
(10) نفسه 1 :288 (ر ب ب).
(11) نفسه 1 :609 (ش و ش).
(12) نفسه 1 : 57 (ح ب ب).
(13) نفسه 1 : 96 (ز ل ب).

بعضهم))[4] و ((كذا فسَّرَ بعضهم))[5] و ((كذا عن بعضهم وأنكرَ آخرُ عليه))[6] وأمثالها، وتختلفُ مواقعُ هذه التراكيبِ من النَّقلِ، فقد تكونُ في أوّلِ المنقُولِ أو آخرِهِ، ولا ينصّ فيها على انتهاءِ ما ذكره من النَّقُولِ القصيرةِ في الغالبِ بعبارةِ انتهى.

إنّ هذا الأُسلُوبَ أُسلوبُ مبهمٌ يتركُ الباحثَ في حيرةٍ من أمْرِه، لا يعْلَمُ إلى أيِّ كتابٍ يرجعُ لتحقيق المنقول، ولاسيّما أنّه لا يقتصرُ في نقله بهذهِ الطريقةِ من مصادرهِ المعتمدة فحسب، بلْ ينقل أيضاً من مصادر أُخْرى لا يردُ ذكر لأسمائها أو أسماءِ مؤلفيها في المعيارِ كُلِّه.

جاءَ في القاموسِ : ((الفالوذُ: ... وحلواءٌ م))[7].

نقلها الشِّيرازيّ وزادَ : ((وعن بعضهم: الفالوذُ والفالوذَقُ بزيادةِ القافِ وفتحِ الذَّالِ معرَّبان، ولا تقل الفالوذجُ بالجيم، وعن آخر الفالوذُ: حلواءُ (م) وأمّا الفالوذجُ فأعجميٌّ والفالوذق مولَّد، وعن آخر الفالوذجُ معرَّبُ بالوده بالدال المهملةِ ككافورٍ بهاء))[8].

فنقل منْ مصدرٍ معلومٍ هو القاموسُ ثُمَّ نقل ثلاثةَ أقوال من غير أن يُشيرَ إلى مصادرِها ، مما يُسببُ صعوبةً في الرُّجوع إليها لتحقيق هذّهِ النقولِ.

وقال أيضاً : ((المداس: الذي يلبسُ في الرِّجلِ فقياسه كسر الميم لأنّه آلةٌ.. وبعضهم ضبطه بالفتح))[9] ، ويقصدُ بهِ صاحبَ القاموس، الذّي قال ((المداسُ كسحاب ...))[10].

وقدْ يذكرُ الشِّيرازيّ اسم الكتابِ ولا يذكرُ اسمَ مؤلفه كما فعلَ مع معظم مصادره ، معتمداً على القارئ وثقافتهِ اللّغويّةِ التي اكتسبها بمطالعتهِ لكُتبِ اللُّغة المختلفة، وقد وردتْ عباراتُ في المعيار توحي بأنَّه نقلَ مباشرةً من مؤلفاتِ سمّاها من غير أن يذكرَ أسماءَ مؤلفيها، نحو : ((وفي

---

(1) نفسه 1 : 103 (ش ع ب).
(2) نفسه 1 : 104 (ش ن ب).
(3) نفسه 1 : 112 (ط ب ب).
(4) نفسه 1 : 116 (ع ث ل ب).
(5) نفسه 2 : 589 (ح ذ ن).
(6) المعيار 1 : 276 (س ل خ).
(7) 1 : 483 (ف ل ذ).
(8) المعيار 1 : 358 (ف ل ذ).
(9) المعيار 1 : 565 (د و س).
(10) 1 : 751 (د و س).

التهذيب))[1] و ((عن صاحبِ المُحيطِ))[2] و ((عن صاحبِ الأساسِ))[3] و((عن صاحبِ شمسِ العلومِ))[4] و((عن صاحبِ المهذِّب))[5] وغير ذلك، وهذا أُسلوبُ أفضلُ من سابقهِ لأَنَّ الباحثَ يستطيعُ معرفةَ مادّةِ الكتب التي نقلت منها، إلاّ في حالةِ ورودِ مصنفاتٍ تحملُ الاسم نفسهُ لأكثر من مؤلفٍ وكلٌّ منها في موضوع يختلفُ عنْ غيرهِ.

وقد يذكر الشِّيرازيّ اسْمَ المؤلّفِ ولا يذكر اسم الكتاب، والمعيارُ مليء بالنقولِ عن علماءِ اللُّغة بذكر أَسمائهم فقط من غير ذكرِ اسماءِ مصنفاتهم، فقد نقل الشِّيرازيّ عن : أبي عمرو (ت 154هـ)[6] والخليل بن أحمد[7] والاصمعي [8] وابن السكيت (ت 244هـ)[9] والمبرّد (ت 285هـ)[10] وثعلب(ت 291هـ) [11] وابن الأنباري (ت 328هـ)[12] والفارابي (ت 350هـ)[13] وابن فارس[14] والحريري (ت 516هـ)[15] والحموي [16] وغيرهم.

وهذا أُسلوبٌ يعسِّرُ على الباحثِ أيضاً الرُّجوعَ إلى مواطنِ نقلِه، ولاسيّما إنْ عُرِفَ المصنِّف بأكثر من كتابٍ مشهور، أو جاءَ له رأيٌ بمسألةٍ ما في كتابينِ أو أكثر من كتبهِ باختلافٍ في العباراتِ أو في المعنى.

---

(1) المعيار 2 : 574 (غ و م).
(2) نفسه 2 : 474 (ج م م).
(3) نفسه 1 : 129 (ق ر ب).
(4) نفسه 1 : 609 (ش و ش).
(5) نفسه 2 : 649 (ل ج ن).
(6) نفسه 1 : 128 (ق ر ب).
(7) نفسه
(8) نفسه 1 : 121 (ع ق ب).
(9) نفسه.
(10) المعيار 1 : 136 (ك ت ب).
(11) نفسه 1 : 512 (ن ذ ر).
(12) نفسه 1 : 128 (ق ر ب).
(13) نفسه 1 : 501 (ك ف ر).
(14) نفسه 1 : 121 (ع ق ب).
(15) نفسه 1 : 129 (ق ر ب).
(16) نفسه 1 : 148 (ن ص ب).

في الأُسلوبينِ الأخيرينِ يبدو الأمرُ أحياناً وكأنَّ الشِّيرازيّ لا ينقلُ من مصادره نقلاً مباشراً، ولاسيّما عند إغفالهِ التَّنْبيه عليها بعبارةِ (انتهى)، وعند اختلاطها مع أسلوبهِ الأوّل ، وكأنَّ العباراتِ المجتزأةَ، إنْ جازَ التعبيرُ، التي أكثرَ من استخدامها قد خلقتْ عند الباحث نوعاً من عدمِ التَّيقُّنِ بكونهِ نقل موادَّهُ بصورةٍ مباشرةٍ لا بالوساطة، وقد تبين بعد البحث والموازنة أَنَّ الشِّيرازيّ كان ينقلُ مواده بشروحها من مصادرهِ المختلفةِ بعبارتها في الغالب، مع تصرفهِ فيها أحياناً وتعقيباتهِ عليها ونقدهِ لها، معتمداً على خزينهِ اللّغويّ ومعرفته وخبراتهِ اللّغويّة من جهةٍ ، ومستعيناً بآراء علماءِ العربيةِ المنقولةِ في مصادره التي ذكرتْ هذه الآراءَ، مع الرُّجوعِ إلى مصادرها الأُولى إنْ أَمْكن، ولا نستطيعُ الجزمَ في هذهِ الحالةِ بأنهُ نقلها نقلاً مباشراً ، ولاسيّما إذا نقلتها مصادره كما هي في المصدر الأصليّ، والشِّيرازيّ في كلِّ ذلك أمينٌ في النقل والمحافظةِ على المعنى، وعزو الأقوالِ إلى أصحابها الذّينَ ذكرهُم باسمائهم أو أشارَ إلى الأخذِ من كُتبهم بعباراتهِ المعروفةِ.

ولتوضيحِ ما تقدَّمَ نعرض ما ذكرهُ الشِّيرازيّ في معاني التشويش، فبعد ذكره معاني لفظة (شوَّشَ) قال : ((والتشويش: التخليطُ وزناً ومعنى، وقد تشوَّش عليه الأمرُ على تفعَّل ، كذا قال الجوهري))[1] والصِّحاحُ مصدرٌ من مصادرهِ ، وقدْ وهَّمَ الفيروزآبادي الجوهريَّ هنا، جاءَ في القاموس: (التَّشويشُ والمشوَّشُ والتشوُّشُ كلهّا لحنٌ ، ووهمَ الجوهريُّ والصوابُ التهويشُ والمهوَّشُ والتهوِّشُ))[2]، ولا يمكنُ القولُ إنَّ الشِّيرازيّ لَم يلحظ ذلك، فالقاموس مرتكزُ المعيار كما قلنا، ويبدو أنَّه أراد أنْ يرُدَّ على مصدرِ الفيروزآبادي وهو الصَّغاني، إذ قال : ((وعن الصَّغاني ذكرَ الجوهريُّ التَّشويشَ والتشوشَ في تركيبِ (ش ي ش) ولو كانا من كلامِ العربِ لكان موضعهما هذا التركيب، وليسا من كلامهما[3] والصَّواب التَّهْويشُ))[4] والمعروف أنَّ التكملةَ من مصادرِ القاموسِ المهمة، ثمَّ وجَّهَ نقداً للصَّغاني، وهو أيضاً نقدُ ضمنيٌّ لصاحبِ القاموسِ قالَ: ((وهذا القولُ مع ذِكرِ اللّغويّينَ إيّاهما غير سديدٍ))[5] ثم يُدَلِّلُ على ما يقولُ بالنَّقل من مصادرَ عدّة تمثلت بأقوالهِ:

---

(1) نفسه : 1، 609 (ش وش) وينظر الصحاح 3 : 1009(ش و ش).

(2) القاموس : 1، 812 (ش و ش).

(3) هكذا في المعيار ، وهو خطأ والصوابُ كلامها.

(4) المعيار : 1، 609 (ش و ش).

(5) نفسه .

1ــ ((وعن صاحبِ دستورِ اللُّغة، تشويش كاربهم برزد نست، ومعنى هذا الكلامِ : التفريقُ)) والدُّستورُ من مصادره بالفارسيةِ.

2ــ ((وكذا عن الخليل بن أحمد: الوشوشة من الفعللةِ: كلام في اختلاطٍ وكذلك التَّشويشُ)) وهو منقول عن العينِ بزيادةِ من الفعللةِ[1].

3ــ ((وعن صاحبِ شمسِ العُلوم : تشوَّشَ عليهِ الأمرُ على تفعَّل: التبسَ))، وهنا ذكر اسمَ المصدرِ ولم يذكر مؤلِّفهُ.

4ــ ((وعن ابن عبّاد : جاءَ فلانٌ فشأشأ بينهم ..)) وهُنا ذكر اسم المؤلّفِ ولم يذكر اسم الكتابِ.

5ــ ((وعن صاحب المصباح: شوَّشْتُ عليه الأمر تشويشاً: خلطتهُ عليه فتشوَّشَ على تفعَّل، قالهُ الفارابيُّ وتبعهُ الجوهريُّ)) وهو من مصادره المذكورة في المقدمةِ ونقله الشيرازي بزيادة (على تفعل)[2].

6ــ ((وقالَ بعضُ الحذَّاق: هي كلمةٌ مولّدَةٌ والفصيحُ هوَ شتُ بالهاءِ، وقالَ ابنُ الأنباري: قال أئمة اللُّغة: إنّما يقالُ هوَّشتُ، وتبعه الأزهريُّ وغيرهُ))، ويبدو هُنا أُسلوبُه الأوّلُ واضحاً ، فقد نقل عن مصدرٍ من غير ذكرٍ لاسمهِ أو مؤلفه واكتفى بالإشارة إليهِ بعبارةِ (وقال بعض الحذّاق).

وبعدُ : فأساليبُ الشِّيرازيّ الثلاثة في الإشارةِ إلى مصادرهِ واضحةٌ للعيانِ، ونقله من تلك المصادر لا يحتاجُ إلى تفسير ، فقد نصَّ في أغلبها على ذلك ويمكنُ مراجعتها لموازنةِ النُّصوصِ المنقولةِ.

بذلَ الشِّيرازيّ لتحقيق هذه المادّة وتوثيقها جهداً علميّاً واضحاً، فقد نقلها من ثمانيةِ مصادر يُمثِّلُ الأوّل والثاني (الصّحاح والتكملة) حقيقة اِختلافها ، وتمثلُ المصادر الأُخرى رُؤية العلماءِ فيها.

لقد أحاط الشِّيرازيّ بالموضوع، فأصلُ الإختلافِ بيّنٌ، وكانت طرائق نقله من المصادرِ واضحةً، ويظهرُ ذلك في قوله: ((أصلُ الإيراد من الأزهري على اللَّيث أخذاً من ابن الأنباري، حيثُ قال: قالَ اللَّيثُ: الوشوشةُ من الفعللةِ كلامٌ في اختلاطٍ وكذلك التَّشويشُ من التَّفعيلِ، فإنَّ اللّغويّين لَم يذكروا الأصل لهُ في العربيّة، وأنّه من كلام المولدين، وأصلهُ التَّهويشُ بالهاءِ وهو التخليطُ

(1) ترتيب كتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هــ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، تصحيح اسعد الطيّب، طبعة قم 1414هــ ، 3 : 1956.
(2) المصباح المنير (ش و ش).

انتهى))، وقد نقله الشيرازي بتصرفٍ عن التهذيب أحد مصادر الشِّيرازيّ المهمة[1] .

ويبدو واضحاً أنَّ ما نصَ عليه الأزهريّ بقولهِ: (عن اللَّيث)، يمثل اختلافَ العلماءِ في نسبة كتاب العين، فقد نقل الشِّيرازيّ الرأي بنصِّه من العين عن الخليل بن أحمد الفراهيدي كما تقدَّم.

وبَعْد أن انتهى الشِّيرازيّ من مناقشةِ المسألة بجوانبها المتعدِّدةِ أَبدى رأيه بقوله: ((أنت سمعت كلماتهم فظهر من هذهِ الكلماتِ أَنَّ كُلَّ ما كانَ من ذلك البابِ من التشويشِ والتشوّشِ والتَّشاوشِ من التفعيل والتفعُّلِ والتَّفاعلِ والمشوّشِ كمعظَّم ومحدِّث كُلُّها مستعملةُ ، على أنَّه جاءَ في فصيح الكلامِ عن الصادق (عليه السلام) في الاستخارةِ ذاتِ الرِّقاعِ، اضربْ بيدكَ الرِّقاعَ فَشَوّشْها[2]، فتبيَّنَ أنَّه لَيْسَ من كلامِ المُولّدين))[3]، فَتَرَى أنَّهُ أَشْرَكَ القارئَ مَعَهُ في رأيهِ، وبيّن استعمالَ هذا التركيب بمُشتقاتهِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغة الأوائل، كالخليل بن أحمد واللّيث بن المُظّفر، وتبعَهُما الفارابيُّ والجوْهريُّ وغيرهما ممّنْ ذكرَ، وفي ذلك ردٌّ على الأزهريِّ من أَنّ اللّغويّينَ لَم يذكروا لهُ أَصْلاً في العربيّة، وردَّ عليه ادّعاءَهُ بأنّها من كلام المولدينَ بإيرادِهِ حَديثاً للإمام جعفر الصّادق عليه السلام (ت 148هـ) ، وهو مِمّن يُحتجُّ بكلامهم ويُسْتشهدُ به لأنه عاشَ في عصورِ الاحتجاجِ الأُولى.

إنّ نقولَه في هذا التركيب واضحةٌ ، ويمكنُ للباحثِ الرُّجوعُ إلى مصادرِهِ بيُسر وسهولةٍ، غير أنَّهُ لا يسيرُ على هذا النهج في النَّقْل من مصادره ، بل يخالفُ ذلك غالباً، نحو قوله في تفسير لفظةِ (خدبات) : ((وادي خدبات ككلماتِ : الهلاكُ والُخروجُ عَنْ القَصْد كذا عن بَعْضهم))[4]. ويعني به الفيروزآبادي[5]، ثم زادَ ((وبَعْضُهم رَواهُ بالجيم والدالِ المُهملةِ جَمْعُ جدِبَةٍ ككلمةٍ بمعنى الأرض الخالية من النَّباتِ والماءِ وهي مُستلزمةُ للهلاك، وبعضهم رَواهُ بالجيم والذّالِ المعجمةِ مفتوحتينِ، جَمْع جَذْبةٍ كسجداتِ وسجدةٍ من جَذَبَ الصبيَّ إذا فطمهُ وربّما يؤدِّي إلى الهلاكِ، وبعضهم رواهُ بالخاءِ المعجمةِ والدّالِ المهملةِ مفتوحتينِ جمعُ خدبةَ كسجداتٍ وسجدةٍ أيضاً من

(1) تهذيب اللغة 11 : 445 (و ش ى).

(2) التحفة الرضوية ، محمد الرضي الرضوي : 274.

(3) المعيار : 1، 609 (ش و ش).

(4) المعيار 1: 79 (خ د ب).

(5) القاموس 1: 154 (خ د ب).

خدبتهُ الحيّةَ خدْباً كنصر إذا نهشتهُ وهذا أيضاً يؤدّي إلى الهلاك، وقيلَ الخدَباتُ كسجداتٍ: الشَّدائدُ المنكرةُ العظيمةُ من خدبهُ بالسَّيفِ إذا ضربهُ))[1].

نقلَ الشِّيرازيّ خمسة آراءٍ في هذه المفردة من غير أن يُشيرَ إلى مصادرها أو يعزوها إلى قائليها ، عُلِمَ أحدُها وهو القاموسُ لأنّه أساسُ مادَّتِهِ في المعيار، وأشار إلى الاربعة الباقيةِ بعبارتي : (رواه بعضهم) و(قيلَ)، ولا شَكَّ في أنّ الرُّجوعَ إلى هذه المصادرِ لتحقيق المنقولِ صعب.

لقد نقلَ الشِّيرازيّ من مصادره الرئيسة نقلاً مباشراً لا بالوسائطِ، وتعدَّدت طرائقه في النَّقل ، فمثلاً نقل في معاني الحمد قال: ((وفي النّهايةِ في كتابِ عليّ (عليه السلام) : أمّا بعدُ فانّي أحمدُ إليك الله، أيْ أحمدُهُ معك، فأقامَ (إلى) مقامَ (معَ) ، وقيل : معناهُ أحمدُ إليك نعمة الله بتحديثك إيّاها انتهى)) [2] وقد نقلهُ تامّاً، ومراجعةُ النهاية لموازنةِ النصين تُنبئُ بذلك[3].

ونقل من المصباح المنير للفيّوميِّ، قالَ : ((قالَ صاحِبُ المصباحِ: الميتةُ كصيحةٍ من الحيوانِ جمعها ميتات بالألفِ والتاء، وأصلها ميتة بالتشديد ، قيل والتزم التشديدُ في ميتةِ الأُناسيّ لأنَّه الأصلُ، والتزمَ التخفيفُ في غيرهم فرقاً بينهما، ولأَنَّ استعمالَ هذه أكثرُ من الآدميات فكانت أولى بالتخفيف، والموتى جمعُ من يعقل، والميتونَ بالتشديد مختصٌّ بالذكورِ، والميتاتُ بالتشديد والألفِ والتّاءِ بأَناثهم، وبالتخفيف للحيوانِ، كُلٌّ جمعٍ على لفظ مفردهِ ، والأمواتُ جَمْعُ ميت كأبياتٍ وبيت انتهى)) [4].

وقد نَقَل النَّصَّ كاملاً بلا تغيير، ونلحظُ أنّهُ بدأ النَّصين بذكرِ اسم المصدرِ وأنهاهما بعبارةِ انتهى، وغالباً ما يفعلُ ذلك مع مصادرهِ الرئيسةِ وإنْ فَعَلَ خلافَ ذلك أحياناً، قال: ((وفي المجمع عن النبيّ صلّى الله عليه وآله: لا تسبُّوا الدَّهرَ فإنَّ الله هُو الدَّهرُ)) [5]، وبموازنةِ النصِّ في مجمعِ البحرين يتبين أنَّه نقل النصَّ من غيرِ أنْ ينقلَ تعقيبَ الطُريحيِّ عليهِ واستبدل جملة (وعن النبي صلى الله عليه وآله) بجملة (وفي الخبرِ) واستبدل الفاء في (فإنَّ) باللاّمِ في (لأنّ) ، ولم يذكر تعقيب صاحبِ مجمع البحرين، وهو قوله : ((لأنَّهم كانوا يُضيفونَ النوازلَ إليه، فقيل لهم: لا تسبّوا فاعلَ

(1) المعيار 1: 79 (خ د ب).

(2) نفسه 1: 299 (ح م د).

(3) النهاية: 1 : 437 (ح م د)، بنسبة الكتاب إلى النبيّ محمد (صلى الله عليه وآله).

(4) المعيار 1: 177 (م و ت)، وينظر المصباح (م و ت).

(5) المعيار 1: 414 (د هـ ر).

ذلك فإنَّه هُو اللهُ))[1] وهو تكملة ضروريةُ للتَّوضيحِ، ويؤاخذ عليه هنا اقتصاره على الحديثِ واهمالهُ التوضيح، وتغييرُ حرفِ فيه ، قد يكون بفعل النَّسخِ ولم يُنبِّه الشِّيرازيّ عليه.

وقال صاحبُ القاموسِ ((الرُّقبى: المرأةُ التّي لا يبقى لها ولد أو ماتَ ولدُها))[2]. نقله الشِّيرازيّ وزاد : ((وكذلك الرَّجل))[3]، ونقله عن ابن الأثير بتصرُّفٍ في قولهِ : ((الرَّقوبُ في اللُّغة: الرَّجُل والمرأةُ إذا لَم يعش لهمُا ولدُ))[4].

وقال أيضاً: ((وفي المجمع : الطيلسان، هو ثوبُ محيطُ بالبدن يُنسجُ للّبسِ، خالٍ عن التفصيل والخياطةِ، وهو من لباسِ العجم (ج) طيالسةٍ كفراعنةٍ والهاء في الجمعِ للعجمةِ))[5].

والنصُّ في مجمعِ البحرين : (الَّطيلسانُ مثلثةُ اللام: واحدُ الطيالسةِ وهو ثوبُ محيطُ بالبدن يُنسجُ للبس، خالٍ عن التفصيل والخياطة، وهو من لباس العجم، والهاءُ في الجمع للعجمة، لأنَّه فارسيٌّ معرَّبُ تالشانْ))[6].

وبموازنة النصّين يتبيّنُ أنَّهُ:

1ــ حذف عبارة (مثلثةِ اللاّمِ).

2ــ أخّر ذكر جمع الطيلسانِ إلى ما بعدِ إتمامِ المعنى، فذكرهُ بعد لفظة (العجم) باستبدال (ج طيالسةٍ) بـــ (واحد الطَّيالسةِ).

3ــ وزن الجمع باللفظ المقابل لهُ ، وهو قوله (كفراعنةٍ).

4ــ حذف عبارة (لأنَّه فارسيٌّ معرَّبُ تالشان).

ونلحظ أنَّ النقطة الأولى تمثلُ مخالفة منهجه في ذكر اللغات في أوائلِ السطور، والثانية تمثل موافقة عمله في المعيار بإعطائه الجمع بعد إتمامه ذكر معاني المفرد، وهي من نقاط التَّرتيب عنده، والثالثة تتماشى مع منهجه بوزن المفردات في المعجم كلِّه مع أنّه أهمل الإشارة إلى وزن الطيلسان، أمّا الرابعةُ فتمثلُ مخالفةَ منهجه في التَّوضيح.

(1) مجمع البحرين 3 : 305 (د هــ ر).
(2) القاموس 1: 170 (ر ق ب).
(3) المعيار 1: 127 (ر ق ب).
(4) النهاية: 2 : 249 (ر ق ب).
(5) المعيار 1: 572 (ط ل س).
(6) مجمع البحرين 4 : 82 (ط ي ل س).

وبمراجعة المعيار يتبيّنُ أنَّ الشِّيرازيّ قبل نقله عن المجمع، قال: ((والطيلس كضيغم والطيلسان بالفٍ ونونٍ وروي بتثليث اللاّم عن بعضهم، ثوبُ يلبس على الكتف فارسي معرَّبُ وفي المجمع...))[1] وأكمل النقل.

وبملاحظة النصوص الثلاثة السابقةِ نرى أنّه لَم ينهها بأسلوبه في التنصيص بعبارة (انتهى)، وكأنَّ ذلك إيحاءُ إلى نقله من هذه المصادر بتصرُّفٍ ، فقدم ألفاظاً وأَخّر أُخرى، حذف بعضاً منها وزاد بعضاً قاصداً ذلك لفائدةٍ هي خدمةُ المعنى وتوضيحهُ.

كما نقل الشِّيرازيّ باختصارٍ كبير جدّا عن مصادرهِ ملخصاً ما نقله ، ولاسيّما في المقدِّمةِ فقد نقل فصولاً من المصباح المنير باختصارٍ شديدٍ مع تلخيصٍ بعبارةٍ وأُسلوبٍ آخر، ونقل فصلاً في معاني الحروف المقطعة في أوائلِ سور القرآنِ من كتاب معاني الأخبار بالطريقةِ نفسها، وكذلك فعل في نقله من مغني اللبيب في الحروف المفردة التي يبنى عليها البابُ وفي باب الخاتمةِ.

أمّا المصادرُ الأخرى التي لَم يذكرها في المقدِّمةِ، فقد نقل منها نقلاً مباشراً وغير مباشرٍ، فمثلاً كان ينقل من تهذيب اللغة للأزهري بالمباشرة نصوصاً تامةً غالباً، كنقله عنه في مسألة (التشويش والتهويش) السابقة .

وهو أيضاً ينقل منه بالوساطة، ولاسيّما إذا تعلَّق الأمرُ بمسألةٍ لغويّةٍ نقلها أحدُ اللّغويّينَ وحاول تقوية رأيه فيها بما قالهُ الأزهريُّ ، قال الفيروزآبادي: ((والمهدئ : الإناءُ يُهدى فيه والمرأةُ الكثيرةُ الإهداءِ))[2]، نقلهُ الشِّيرازيّ وعقّبَ : ((كذا في القاموسِ وأنكرَ آخرُ عليه، وقال: والصَّوابُ المهداءُ بالمدّ كمفتاحٍ كما قال الأزهريُّ : امرأةُ مهداءُ إذا كانت تُهدي لجاراتها، وأمَّا المهدئ بالقصرِ فهو الطبق))[3].

نقلَ الشِّيرازيّ بهاتين الطريقتين من أغلبِ مصادرهِ غير الرئيسة، واذا علمنا أنَّه أهمل ذكر أسماء معظم المصادر وأصحابها التي نقل منها في المعيار، أدركنا صعوبةَ التفريق بين المصادر التي نقل منها مباشرةً والمصادر التي نقل منها بالوساطة، ولاسيّما أنّه نقل معظم الأقوالِ التي ذكرها أصحابُ المعجمات في المفردةِ التّي يوردها، فكان ينقلها بالتتابع بلا اشارة إلى مصدرها ولا إلى قائلها إلا بعباراتٍ نحو: (عن بعضهم) ، و(عن آخر) ، و(في بعض النسخ) وأمثالها.

---

(1) المعيار 1: 572 (ط ل س).

(2) القاموس 2: 1762 (هــ د ي).

(3) المعيار 2: 841 (هــ د ي)، وينظر تهذيب اللغة (هــ د ي).

ونقل الشِّيرازيّ أيضاً من مصادره التي لَم يُصرِّح بأسمائها، فذكر نقولهُ عنها مُصرِّحاً بأسماءِ مؤلفيها، فقد[1] نقل عن (أبي عمرو) زبان بن العلاء (ت 154هـ) بالوساطة عن بعضهم[2]، وكذلك عن (الخليل بن أحمد) الفراهيدي بالمباشرةِ أحياناً[3]، وبالوساطةِ من تهذيبِ اللُّغة للأزهريّ أحياناً أُخرى[4]، وعن (أبي عبيدة) معمر بن المثنى (ت 210 أو213هـ) بالوساطة أيضاً[5]، وقد نقل عنه بالمباشرة قال : ((وعن أبي عبيدة في كتابِ الأمثال))[6]، ونقل خلافاً في المثلِ المشهور : (عند جهينة أو عند جفينة الخبرُ اليقين)، وهذا الإيرادُ ربّما يعني أنَّه نقله بالوساطةِ من أحدِ كُتبِ الأمثالِ.

ونقل الشِّيرازيّ كذلك عن (أبي زيدٍ) سعيد بن أوس بن ثابت (ت 215هـ) نقلاً مباشراً من كتابه النوادر[7]، ونقل عنه بالوساطة أيضاً[8].

أمّا نقولـــه عن (الأَصمعي) عبد الملك بن قريب، فكان مباشراً غالباً مذيلاً إيَّاهُ بعبارة (انتهى)[9]، ونقل عنهُ بالوساطة من الكتب الأُخرى[10] ولاسيّما من طريق كتب (ابن السكِّيت) أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، وهو من تلامذةِ الأَصمعيّ المكثرين في الرواية عنه[11]، والذي نقل عنه الشِّيرازيّ نقلاً مباشراً، قال الفيروزآبادي: ((الأُوقيّة بالضمّ: سبعة مثاقيل كالوقيّة))[12] وعقبَ الشِّيرازيّ موضحاً بقوله : ((الوقيّة بالضمّ لغة هكذا مضبوطة في كتابِ ابن السكِّيت))[13] ونقل

(1) الاسماء بين القوسين هي تعريفات الشِّيرازيّ بالعلماء.
(2) المعيار 2 : 820 (ق د ي) ، و2 : 808 (ط غ ي).
(3) نفسه 1 : 609 (ش و ش).
(4) نفسه 2 : 835 (و د ي) و 2 : 836 (و ر ي).
(5) نفسه 2 : 820 (ق د ي ــ باب الياء).
(6) نفسه 2: 586 (ج ف ن).
(7) نفسه 2: 750 (هـ ن و ــ باب الواو).
(8) نفسه 2 : 850 .
(9) نفسه 1: 132 (ق ص ب).
(10) نفسه 2 : 821 (ق ر ي ــ باب الياء).
(11) الاصمعي وجهوده في رواية الشعر، اياد عبد المنعم : 137.
(12) القاموس 2: 1760 (و ق ي ــ باب المعتل).
(13) المعيار 2: 839 (و ق ي ــ باب الياء).

عنه بالوساطة أيضاً[1].

ونقل عن (أَبي عبيدٍ) القاسم بن سلام (ت 224هـ) بالوساطةِ عن بعضهم، قال: ((وعن أبي عبيد نقلاً عن بعضهم إنَّ السمحاق[2] في لغة أهل الحجازِ الملطاء))[3] وكذلك نقولـه عن (ابن دريد)[4] أَبي بكر مُحمّد بن الحسن الازديّ (ت 231هـ)، وعن (أَبي حاتم)[5] سهل بن مُحمّد بن عثمان السَّجستاني (ت 250هـ)، وعن ابن الاعرابي أَبي عبد الله مُحمّد بن زياد (ت 281هـ) ونقل عنه بالوساطةِ عن بعضهم[6]، وغالباً ما ينقلُ عنهُ من طريق تهذيب اللغة، قال : ((الهاوي كالرامي: الجرادُ كذا في القاموس وأنكر آخرُ عليه، وقال: الصَّوابُ الذُّبابُ كما روى الأزهريّ عن ابن الاعرابي : إذا أَخصب الزَّمانُ جاءَ الغاوي والهاوي ، فالغاوي بالغين المعجمة الجرادُ وهو الغوغاءُ والهاوي الذُّبابُ))[7].

ونقلَ بالأَساليب نفسها عن (المبرِّد)[8]، مُحمّد بن يزيدَ بن عبد الأكبرِ (ت 285هـ)، وعَنْ (ثعلَب)[9]، أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني بالولاء، وعن (ابْنِ الأنباريّ)[10] أَبي بكر بن الأنباري وغيرهم من العلماء.

ولا نستطيعُ مع أُسلوب الشِّيرازيّ هذا الذّي يتناولُ به نقولـهُ عن أئمةِ اللُّغة الأوائلِ، أنْ نحكُمَ بالدِّقَّةِ التّامّةِ في كُلّ مصدر منها، وأغلبُ الظنِّ أنَّهُ ينقلُ عن هؤلاءِ العلماءِ بالوسائطِ من المعجماتِ وكتبِ اللُّغة الأُخرى التي نقلت آراءهم، إذا ما علمنا أن أغلبَ مصنَّفاتهم مفقودةُ ، أو مخطوطة تقبعُ في مجاهل المكتباتِ، أو طبعت بعد الشِّيرازيّ فلمْ يُفد منها، وإنْ كنا لا نجزم أَنَّهُ لَم يطلع على بعضِ ما وصل إليه من هذه المصنفاتِ.

---

(1) نفسه 1: 134 (ق و ب).

(2) السمحاق كقرطاس : قشرة رقيقة فوق عظم الراس، القاموس 2 : 1188 (س م ح ق).

(3) المعيار 2: 826 (ل ط ي ــ باب الياء).

(4) نفسه 2: 700 (ز هـ و ــ باب الواو).

(5) نفسه 1 : 593 (ن ر س).

(6) نفسه 2 : 833 (ن م ي ــ باب الياء) ، 2 : 866 (و ر ي ــ باب الياء).

(7) نفسه 2 : 842 (هـ و ي ــ باب الياء)، وينظر تهذيب اللغة (هـ و ي).

(8) نفسه 1 : 136 (ك ت ب).

(9) نفسه 1 : 512 (ن ذ ر).

(10) نفسه 2 : 719 (ع ش و ــ باب الواو).

نستنتج من ذلك أنَّ صنيع الشِّيرازيّ المتمثلَ بعدمِ ذكر أسماء مصادره أو المصادرِ التي نقلتها بالاسم، إنّما كانَ بسببِ الإيجازِ والاختصارِ واستعمالهِ العبارات المجتزءةِ، وهي قصيرة جدّاً كانَ لتأمين هدفه هذا من جهةٍ، ولكيلا يُرمى بقلّةِ الأمانةِ العلميّة في حالةِ عدم الإشارةِ إليها البتّة، ولاسيّما إذا اختلطت مع مادّتهِ الرئيسة وآرائه، من جهةٍ أخرى.

وقد وردتْ في المعيار أسماءُ أخرى لمؤلفينَ لَم يردِ ذكرُ لأسماءِ مصنفاتهم كـ (الفارابي)[1] إسحاق بن إبراهيم، و (ابن عبّاد)[2] أبي القاسم إسماعيل الصَّاحب بن عبّاد، و (ابن فارس) [3] أبي الحسين أحمد بن فارس، و (الحريري) [4] أبي مُحمّد قاسم بن عليّ الحريري، و(الزمخشري)[5] أبي القاسم جار الله محمود بن عُمر الخوارزمي، و (ابن برّي)[6] أبي مُحمّد عبد الله بن بري (576هـ)، و(الحموي)[7] أبي عبد الله ياقوت بن عبْد الله الحمويّ الروميّ البغداديّ، و(الصاغاني)[8] الحسن بن مُحمّد، و (الحكيم داود)[9] داود بن عُمر الأنطاكيّ (ت 1008هـ)، وغيرهم.

وتبقى مصنّفاتٌ كديوان الأدب للفارابيّ، والمحيطِ لابن عبّاد، والمجملِ والمقاييسِ لابن فارس، والأَساسِ والمفصّل والكشّاف والفائق للزمخشريّ ، وحواشي ابن برّي والعُبابِ والتكملةِ للصغّاني من المصادر المهمة التّي اعتمد عليها أصحابُ المعجمات في النَّقل ولاسيِّما الزَّبيدي في تاج العروس.

لقد أوردَ الشِّيرازيّ تفسيراتٍ كثيرةً لموادِّه نقلها من المصادرِ السابقة، لَم يردْ لها ذكرُ في القاموس المحيطِ الذي هو أساسُ مادّةِ المعيار كما أشرنا، ولم ينقلها الفيروزآبادي من مصادرها تماشياً مع منهجه في الاختصار، ولم يصرح الشِّيرازيّ بأنَّه نقل من لسانِ العرب لابن منظور، مع أنَّهُ اعتمد على ثلاثةٍ من مصادرِ اللِّسان الرئيسةِ هي: التهذيبُ والصِّحاحُ والنّهايةُ، نقل منها باختلاف

(1) المعيار 1: 505 (ك ف ر).
(2) نفسه 2: 706 (ش ب و ــ باب الواو).
(3) نفسه 1: 123 (ع ق ب) ، 2 : 760 (ش ف هـ).
(4) نفسه 1: 129 (ق ر ب).
(5) نفسه 1: 129 (ق ر ب).
(6) نفسه 1: 281 (ر ب ب).
(7) نفسه 1: 148 (ن ص ب) ، 2 : 775 (ش ف ي).
(8) نفسه 1: 324 (ع م د).
(9) نفسه 1: 429 (س ق ط ر).

عبارةٍ، باختصارٍ أو بزيادةٍ غير موجودة في المصادر الثلاثةِ.

ويغلبُ على الظنِّ أنَّه استقاها من تاج العروس بالوساطةِ لا بالمباشرةِ، ومن طريق ما ترجمهُ أبُو الكمالِ أحمد عاصم لتاج العروس في كتابهِ الأوقيانوس، فقد وردتْ في المعيارِ تفسيراتُ منقولـــةُ عن الصغانّي وابن برّي كانت أقربَ إلى ما نقلهُ الزَّبيدي في التاج، بل إنَّ بعضاً مما نقلهُ كان من مصادر انفردَ التاجُ بالنقل منها كشمسِ العلوم[1] لنشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ، والتذكرةِ في الطبِّ[2] لداود بن عمر الأنطاكيّ.

يتبين من هذا أنّ قولَ الدكتور حسين نصّار : ((حتّى إنّه لَم ينتفعَ كثيراً بما في تاج العروسِ في شرح القاموس)) محل نظر، وهنا يفرض السؤالُ نفسهُ ، لماذا لَم يستعنْ الشِّيرازيُّ بتاجِ العروس ؟ وهو من أعظم شروح القاموس وأَطبقت شهرته الآفاق في عصر الشيرازي.

والذي يَبْدو لنا أنَّ الشِّيرازيّ لَم يطلعْ على تاجِ العروسِ لعدم توافر نسخةٍ كاملةٍ منه في إيران كلِّها حيثُ يعيشُ ، إنْ لَم يكُن في الشرق الإسلامي كله، فنحنُ نعلمُ أنَّ الزَّبيديَّ انتهى من تأليفِ التّاج سنة 1188هـ وأكمل معارضاتهِ على تكملة الصغاني سنة 1192هـ[3]، في حين أنهى الشِّيرازيّ تأليفَ المعيار سنة 1273هـ فالفارقُ الزمنيُّ بين انتهاءِ التأليفين كانَ (85) خمساً وثمانينَ سنة ومع إكمالهِ للمعارضاتِ (81) إحدى وثمانين سنة، وفي عصرٍ انعدمتْ فيه الطباعة إلا قليلاً لا يعتقدُ أَنَّ التاجَ بمجلَّداتهِ الكبيرةِ قد نسخهُ طلبة العلمِ ووصلَ إلى إيران، ولم يعرف عن الزَّبيديِّ أنَّهُ أهدى بعض أكابرِ هذا البلد أو علمائهِ نسخةً أو جزءاً منه كما فعلَ في غيرها من الأقاليمِ، وحتّى هذه لا يُعرفُ لها أثرُ لمن أُهديتْ لهُ في بلده ((ولا ندري أينَ حلَّ الدَّهرُ بتلك النسخ إذ لَم نجد من يُشيرُ إلى نسخةٍ بخطِّ المؤلِّف أو بخطِّ تلامذتهِ في خارجِ الدِّيار المصريّةِ))[4].

وتبدو صعوبة نسخ التّاج بحجمه الكبير الذي طبعَ كاملاً أوّل مرةٍ سنة (1356هـ ــ 1890م) في المطبعةِ الخيرية بمصر، وبلغَ مجموعُ صفحاتهِ (5064) خمسة الاف واربع وستين صفحة من القطعِ الكبير في كُلِّ صفحةٍ (41) واحد واربعون سطراً يحوي كُلُّ سطرٍ (20) عشرين

(1) المعيار 2: 841 (هـ د ي).

(2) نفسه 1: 429 (س ق ط ر).

(3) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 186 ، نقلاً عن التاج 10 : 465 (المطبعة الخيرية) .

(4) نفسه : 193.

كلمةٍ[1]، ولعلَّ ذلك ما يفسر لنا اتجاه علماء فارس إلى اختصار الكُتبِ الكبيرةِ ولاسيّما المعجماتِ وترجمتها إلى اللغتين الفارسيّةِ والتركّيةِ.

وعلى الرُّغمِ من ذلك، أدركَ الشِّيرازيّ أهمّيةَ تاجِ العُروس في شرحِ القاموسِ للزَّبيديِّ، فاعتمدَ على الترجمةِ التركيّةِ التي اختصرتهُ كثيراً، وهو ما يفسر لنا اختلافَ العبارة بين النُّصوصِ المنقولةِ في الكتابين.

غير أنَّ هناك سؤَالاً مهماً، هو : لماذا اعتمدَ الشِّيرازيّ على مصادرَ ومراجعَ فارسيةٍ وتركيّةٍ في تأليفهِ معجما في العربيّة؟.

لقد كان الشِّيرازيّ من المعجميين القلائلَ الذّينَ عمدوا إلى ذلك، وهو إن استعانَ بالأُوقيانوس المكتوبِ بالتركيّةِ فذلك لحاجته إلى كتابٍ ينقُلُ شُروحَ الزَّبيديِّ على القاموسِ لأنه مادّة المعيارِ، فلماذا اعتمد على المصادرِ الفارسّية إذن؟.

وفي رأينا هناك أسبابُ دفعته إلى ذلك، بعضها شخصي وبعضها الآخرُ علميٌّ، يقول ابن جنِّي في اللّغة : ((أمّا حدّها فإنّها أصواتُ يعبرُ بها كُلُّ قومٍ عن أغراضهم))[2]، وهذا التَّعريفُ يراهُ الدارسونَ من أدقِّ التعابير في حقيقة اللُّغة وأصدقها، وصاحبُ المعيار أعجميٌّ ولاشكَّ، عاش في بيئةٍ أعجميّةٍ، اكتسب لغتها تلقينا منذ الولادةِ فكانت مادّةَ كلامهِ في حياته اليَّوميةِ، وأتقنَ العربيّةَ دراسةً لأنّها لغةُ العبادةِ والعلمِ، ومن الطبيعيِّ أنْ يستعينَ بالمصادرِ والمراجعِ المكتوبة بلغتهِ اعتزازاً بها من جهةٍ، ولما في ذلك من منهج يؤدِّي إلى توضيح المعاني وتقريبها لتفهيم أداني الطلبة، ولاسيّما ناطقو الفارسيّة من جهةٍ أخرى.

إنَّ اللغة العربيّة لغةُ صعبةُ على غير النّاطق بها، واستعانةُ المتعلِّم للعربيةِ بلغته الأُمّ تُعينه وترفدهُ بالمعلومات عن اللفظِ، وتعرِّفهُ المجال الدلاليَّ للفظِ ومرادفهِ في اللُّغة الأُخرى التي يُحاولُ إتقانها، وتعلم العربية هنا له جانبان : أحدُهما تعلمُ العربيّةِ بوصفها لغةً منطوقة، والآخرُ فهمُ معانيها ومعرفة أصُولها وخصائصها في التَّصريف والإعراب، لذلك كان اعتمادهُ على مصادر باللُّغة الفارسيّة مثلُ صُراحِ اللُّغة وترجمانِ اللُّغة ودستورِ اللُّغة والبرهانِ، نابعُ من إحساسه بأنَّها تخلق عند الطلبة نوعاً من الموازنة بين ما فيها من مفرداتٍ وما يقابلها من المفردات العربيّة في المعنى بما يشبهُ الترجمةَ، وقد فهم الشِّيرازيّ هذا الجانبَ، فعمد إلى ذكر كثيرٍ من المفرداتِ

(1) الزبيدي في كتابه تاج العروس: 196.
(2) الخصائص 1: 33.

العربيّة بذكرِ مقابلها الفارسيِّ بصورةٍ تقربُ كثيراً مما يُطلقُ عليه اليوم بالمعجمِ الثنائيِّ للغةِ، بل ذهبَ إلى أبعدِ من ذلك فقد كان يحيلُ القارئ إلى المصادر الفارسية لمراجعةِ معانٍ أُخرى لَم يذكُرها في المعيارِ للمُفردةِ التي يتناولها، فمثلاً بعد ذكره معان عدّة للأقلش وهو اسمُ أعجميّ، بمعنى المحتال المتلاعب جداً ، قال: ((ولهُ معانٍ أُخرى مذكورة في البرهان))[1].

وربّما أشار إلى التفسيراتِ التي ينقلها من مصادره الفارسيّة والتركيّة، نحو قوله: ((الحُميماتُ بالألف والتّاء جمعُ حميمةٍ كجهينةٍ بمعنى الجمرة، كذا في القاموس، وفسرها الشارح التركيُّ هكذا، وقال المترجمُ الفارسيُّ: طائرُ أحمرُ الرأسِ، وقالَ: والصَّوابُ حميماء ، كما ضبطها صاحبُ المحيط، ويحتمل أنْ يكون حُميماةٌ بهاءٍ))[2].

وبملاحظة ما تقدَّم نرى أنَّ قولَ الدّكتور حسين نصَّار : ((وتدُلُّ المراجعُ الفارسيّة والتركية ــ فيما تدلُّ ــ على عجمةِ هذا المؤلّف الذّي يؤلفُ معجماً في العربيّة))[3]، مَردودُ عليه، فقد عُرفَ عن علماءِ العربيّة ممّن صنَّفوا في المعجماتِ معرفتهم التامَّةُ باللُّغة الفارسيّة وغيرها، ويدُلُّ ذلك على أنَّهم إما أن يكونوا تكلَّموا بها بوصفها لغةً ثانيةً أو راجعوا مصادرها إنْ لَم تكنْ مكتوبةً فمسموعةٌ عن أهلها، وما آراؤهم في المعرب والدخيل ، وما تكلَّم به العربُ منها، إلاّ دليلٌ على تلكَ المعرفةِ التّي رأيناها عندَ الخليل والأصمعي وابنِ السكّيت والأزهري وابن فارس وغيرهم، بل إنَّ عميد المعجميين الزبيديَّ قد صَرَّحَ في تاجِ العروس بنقلهِ عَن بعضِ المصادرِ المكتوبةِ بالفارسيّة[4] التي نقل منها صاحب المعيار أيضاً، فهل يُرمى هؤلاءِ بالعجمةِ كما يرى الدكتور نصّار ؟.

فضلاً على أنَّ ما قاله الدكتور نصَّار بعد ذلك عنه : ((ومراعاةِ أنّ مؤلِّفه أعجميٌّ غيرُ خالصِ العروبةِ لا يُؤمنُ فيما غيَّرَهُ من تفسيرات))[5] فيه تحاملُ واضحُ، فكثيرُ ممّن صنّفَ في العربيّةِ أُصولُه فارسيّة غير عربيّةٍ، قدَّموا خدماتٍ جليلةً لحفظِ لغةِ العرب ممّا ألمَّ بها من مخاطرَ، ونحنُ نرى أنَّ الشِّيرازيّ قد سلك سبيلهم وإنْ كان يُؤاخذُ على بعضِ التَّفسيراتِ وهي قليلةٌ تتعلَّقُ ببعض الرِّواياتِ التي نقلها في مُوازنَتهِ بينَ الآراءِ التّي وردتْ في معاني بعض الألفاظِ المتعلِّقةِ بالجوانبِ الإعتقاديّةِ والمذهبيّة.

---

(1) المعيار 1: 615 (ق ل ش).

(2) نفسه 2: 474 (ح م م).

(3) المعجم العربي نشأته وتطوره 2: 647.

(4) تاج العروس 4 : 371 (الطبعة الخيرية) ، والزبيدي في كتابه تاج العروس : 287.

(5) المعجم العربي ــ نشأته وتطوره 2 : 650.

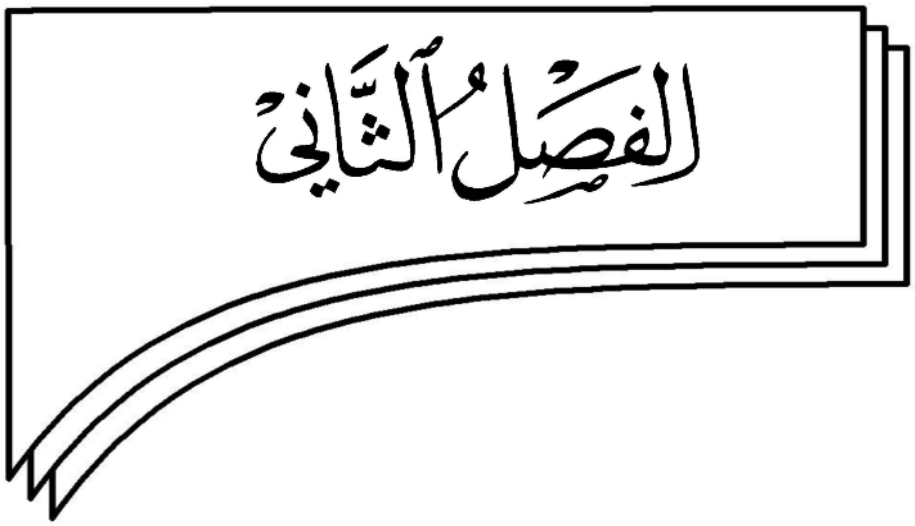

موضوعات المعيار ومنهج الشيرازي فيه

المبحث الأوَّل :

موضوعات المعيار

المبحث الثاني :

منهج الشيرازي في المعيار

المبحث الأوّل

مَوْضُوعاتُ المِعْيارِ

عرضَ معجمُ مِعْيارِ اللُّغة مُعْظَم الموْضُوعاتِ التّي تناولتها المعجماتُ العربية ولمْ يأْتِ بجديدٍ في هذا المجالِ، ولكنَّهُ انمازَ بتركيزهِ على موضوعاتٍ بعينها تتعلَّقُ باللُّغة حصراً، ولاسيّما الموضوعاتُ التّي أفرد لها فُصولاً في مقدِّمته، فموضوعاتُ الصَّرْفِ تَوَسَّعَ فيها توسُّعاً كبيراً وأوْلاها اهتماماً مقصوداً موضّحاً أوزانَ الأفْعالِ والمصادرِ والجموعِ والمشتقاتِ، جامعاً ما تفرَّق منها في معجماتِ اللُّغة، مناقشاً بعضَ الاختلاف فيها، واهتمَّ أيْضاً بمسائلِ التَّصْغير والنَّسب والتذكير والتأْنيث والإعلالِ وغيرها.

أمّا الموضوعاتُ اللّغويّة، فقد تَوَسَّع في بعضها وقصَّر عمّن سبقهُ في أُخرى تقصيراً كبيراً، فموضوعُ المجازِ مثلاً لَم يتناولهُ بالسَّعةِ التي تناوله فيها الزَّمخشريّ في أساس البَّلاغةِ والزَّبيديّ في تاجِ العروس ، واكتفى بالإشارةِ إليه نقْلاً من مصادرهِ المختلفةِ.

وفي موضوعِ المعرَّب والدَّخيلِ الذي بلغ فيه الفيروزآباديّ ومن بعده الزَّبيديّ الغايةَ، نرى أنَّ الشِّيرازيّ أكثر من التَّصْويبِ والتَّوضيحِ والشَّرْحِ، حتّى أنَّ زياداتِه على صاحبِ القاموسِ كانت في الغالب منهما، ويمكن أَنْ نتلمَّسَ من مُداخلاتهِ في هذا الموضوعِ ما يُعرَفُ في علم اللُّغة الحديث بالمعجماتِ ثنائيّة اللُّغة.

واهتمَّ أيضاً بموضوعِ اللُّغاتِ واللَّهجاتِ لما أوجبهُ على نفسهِ في مقدِّمتهِ، فضلاً على موضوع الإتباع والمزاوجةِ.

أمّا أَعلامُ الرِّجال والنساءِ والمواضعِ وغيرها، فقد عَمَدَ الشِّيرازيّ فيها إلى الاختصار فأَهملَ معْظمَ تراجمِ الصَّحابةِ والتّابعينَ والمحدثين والشعراء ورجال الدُّولِ التي اهتمَّ بها الفيرزوآبادي اهتماماً منقطعَ النَّظير ، وزادَ عليه الزَّبيديُّ في تاج العَروس، ومن الواضح أنَّ الشِّيرازيّ نأى بمعجمهِ أنْ يكُونَ من الموسوعاتِ الشَّاملةِ فأهْمل الكثير من الأعْلامِ والفوائدِ الطبيّة وإنْ كان قد اهتمَّ بذكر المصطلحاتِ العلميَّةِ في عَصْرِهِ.

ولمزيدٍ من التَّوضيحِ سنقفُ على أهمِّ الموضوعاتِ التي تناولها الشِّيرازيّ في المعيار:

أولاً: الموضوعاتُ النَّحْويّة :

عَرَض الشِّيرازيّ المسائل النَّحويّة مُقلِّداً أئمّةَ النَّحْوِ، ناقلاً عنهم من غيرِ تعقيبٍ غالباً إلاّ في

مواضعَ قليلةٍ عَقّبَ فيها على بعضِ المسائل بما هو جزءٌ من ثقافته اللّغويّة أو بتعقيبات مشهورةٍ لأَئمّةِ النَّحو نقلها نقْلاً مباشراً من كتبهم أو من مُصنَّفاتٍ نقلت آراءَهم ، وتركَّزَت الموضوعاتُ النَّحويّة عنده في مواضعَ من المعيار هي:

1ــ الأحرفُ الهجائيّةُ المفردةُ في أوائلِ الأبوابِ.

2ــ بابُ الأَلف الليّنةِ التي سمّاها بابَ الخاتمةِ.

3ــ عددٌ من المفرداتِ ذات الصبغةِ النحويّةِ وأوردها في أَثناءِ تناولهِ إيّاها في مواضعها من المعيار.

4ــ عددٌ من المفرداتِ والتراكيبِ التي عقّب عليها الشِّيرازيّ نحوياً بقصدِ التَّوضيح في مواضعها من المعْيارِ

واعتمدَ في نقلها على مصادرَ مختلفةٍ لَم يُصرِّح بأسمائها مستثنياً مغني اللَّبيب لابنِ هُشامِ الأنصاريِّ، وغالبُ نقله منهُ، وقد عَرَضَ لأَوزانها ومعانيها وأنواعِها ووجُوهِها الإعرابيّة واختلافِ العلماءِ فيها، ذاكراً شواهدها النّحوية المختلفة، مختصراً في النقل ، متصرِّفاً في النصوص مقدِّماً ومؤخّراً في لغةٍ تعليميّةٍ واضحة المعالمِ، ففي الحروفِ المفردةِ في أوائل الأبواب نقل عن مغني اللبيب في الهمزةِ المفردة خصائص الأحكام التي تختلفُ فيها عن أدواتِ الاستفهام الأُخرى، ومواضع خروجها عن الاستفهام الحقيقيّ مع بعض المسائلِ التي ذكرها ابنُ هشامٍ باختصارٍ شديد[1] وكذلك اللام المفردةِ فقد ذكر أقسامها وهي ثلاثة: عاملةٌ للجرِّ، وعاملةٌ للجزمِ ، وغيرُ عاملةٍ ، وعَدَّ من معاني اللاّم الجارّةِ اثنين وعشرين معنىً ذاكراً بعض مسائلها الإعرابيّةِ والاختلاف الحاصل فيها، وفعل الشيء نفسهُ في الباءِ المفردَةِ[2]، والتاءِ المفردة[3]، الكافِ المفردة[4]، والنّونِ المفردةِ[5]، والواوِ المفردةِ[6]، والياءِ المفردة[7]، وغيرها.

(1) المعيار 1: 39 ومغني اللبيب 1: 19.
(2) نفسه 1: 60.
(3) نفسه 1: 156.
(4) نفسه 2 : 292.
(5) نفسه 2: 565.
(6) نفسه 2 : 667.
(7) نفسه 2: 772.

وفي بابِ الخاتمةِ فَعَلَ الشيءَ نفْسَهُ مع إِذْ وإِذْما[1]، وأمّا [2]، وذا[3]، وكلا[4]، ولا[5]، وما[6]، ومهما[7]، وغيرها.

وتحدَّثَ عن كثيرٍ من المفرداتِ بالأُسلوب نفسهِ في مواضعها من المعيار، نحو : رُبَّ[8]، وتَحتَ[9]، وحتّى[10]، وليت[11]، وكُلّ[12]، ولَعَلّ[13]، وأمْ[14]، وكمْ[15]، وإِنْ[16]، وعن[17]، ومن[18]، وغيرها.

وشرح الشِّيرازيّ كثيراً من مصطلحاتِ النَّحو في أثناءِ كلامه على المادّةِ اللّغويّةِ نحو قوله: ((جَزَم الشيء بالفتحِ: قطعهُ ، ومنه جزمُ الحرفِ وهو في الإِعرابِ كالسكونِ في البناءِ))[19]، وقال أيضاً: ((والرَّفْعُ ... كالضمِّ في البناءِ وهو من أوضاعِ النحويين))[20]، وغيرها كثيرُ.

وأَشارَ في كثيرٍ من المواضع إِلى ما أغفلهُ الفيروزآبادي من تعدِّي الفعلِ ولزومهِ ، جاءَ في

(1) المعيار 2: 884.
(2) نفسه 2: 845.
(3) نفسه 2: 847.
(4) نفسه 2: 849.
(5) نفسه 2: 850.
(6) نفسه 2: 852.
(7) نفسه 2: 855.
(8) نفسه 1: 88 (ر ب ب).
(9) نفسه 1: 161 (ت ح ت)
(10) نفسه 1: 162 (ح ت ت).
(11) نفسه 1: 176 (ل ي ت).
(12) نفسه 2: 419 (ك ل ل).
(13) نفسه 2: 422 (ل ع ل).
(14) نفسه 2: 455 (ا م م).
(15) نفسه 2 : 545 (ك م م).
(16) نفسه 2 : 574 (ا ت ن).
(17) نفسه 2: 631 (ع ن ن).
(18) نفسه 2 : 657 (م ت ن).
(19) نفسه 2 : 436 (ج زم).
(20) نفسه 2 : 102 (ر ف ع).

القاموس: ((صَبَّهُ فَصَبَّ وانْصَبَّ واصطبَّ وتصببَ في الوادي: انحدرَ))[1]، وقال الشِّيرازيّ : ((صَبَّ الماءَ بنفْسهِ كفرَّ والمصدر كدبيب (م)، وصَبَّ صَبّاً كمدَّ مدّاً واصطبَّهُ بقلبِ تاءِ الأَفتعال طاءاً للتعدية ... وعن بعضهم صَبَبْتَ الماءَ صبّاً فصَبَّ هو، يتعدَّى ولا يتعدَّى))[2]. فنبّه بذكرِ بابِ الفعلِ ومصدرِه والزِّيادةِ عنْ بعضهم أنَّ المتعدِّي كمدَّ من البابِ الأوّلِ (نصرَ ينصُرُ) واللازمَ كفرَّ من البِاب الثاني (ضربَ ــ يضربُ) ، وتابَعَ هنا ماضبطهُ صاحبُ المصباح[3].

وقال الشِّيرازيّ : (وطِئه، وبرجله، بكسر الطاءِ المهملةِ، يطَأُه بفتحها : علاهُ وداسهُ)) فأوضح تعدِّيهِ بالحرف ولم يُشِرْ إليهِ صاحبُ القاموس[4]، وزادَ: ((سَقطت الواو من يطأُ كما سقطت من يسعُ لأَنَّ (فعِلَ يفْعلُ) مما اعتُلَّ فاؤه لا يكونُ إلاّ لازماً ، فلماّ جاءَا من بين أخواتهما متعدِّيْنِ خُولِفَ بهما نظائرهما))[5]، وتوجيهه أنَّ غالبَ أفعالِ الباب الرابع (عَلِمَ ــ يَعْلَمُ) المعتلَّةِ الفاءِ لازمة، نحو : وجِلَ يوْجَل ووبئت الأرضُ توْبأُ وغيرهما، وإذْ جاءَ وطِأ ووَسِع متعدِّيين خالفوهما مع نظائرهما اللاّزمةِ بإسقاطِ الواوِ منهما في المضارعِ، وربّما جاءَت بعضُ الأفعالِ من الأبْوابِ الأُخرى قابلة للتعدي بمعناها ، قالَ صاحِبُ المعيار : (رَحب المكان ... ويتعدّى بالحرف، يُقالُ: رَحُبَ بك المكانُ ثم كثُرَ حتّى تَعَدَّى بنفسهِ فقيل: رَحُبتْكَ الدار، وهذا شاذُ في القياس فأَنّه لا يوجد فَعُلَ مضمومُ العين إلاّ لازماً مثل كَرُم وشرُف وضخُم)) [6]، وعبارةُ القاموس: (وَرَحُبَكُمُ الدُّخولُ في طاعتهِ ككرُم : وَسِعكُم))[7]، ونقل تعديتها عن هُذيل.

وقال الشِّيرازيّ : ((استجمع ... والفرسُ جرْياً : بالغَ، وجرْياً تمييّز وليس بمفعولٍ لأَنَّ الفعل لازمُ)) وهو يكتفي بفاعلهِ، وإنْ جاء خلاف ذلك فمردود، وأَوضحَ ذلك بقوله: ((وقولُ الفقهاءِ مستجمعاً شرائطَ الجمعةِ ليسَ بحجّةٍ لأَنَّهُم لَم يسمعوا من العَرب بل هُمُ استعملوا هكذا)) [8].

ويُعقب الشِّيرازيّ على ما ينقله من المصادر المختلفة، نحو نقله من القاموس: ((الطبرزذُ :

(1) نفسه 1 : 187 (ص ب ب).
(2) المعيار 1 : 106 (ص ب ب).
(3) المصباح : (ص ب ب) .
(4) القاموس 1: 124 (و ط أ).
(5) المعيار 1: 58 (و ط أ).
(6) نفسه 1: 90 (ر ح ب).
(7) القاموس 1: 167 (ر ح ب).
(8) المعيار 2: 91 (ج م ع).

السكَّر، معرَّبُ، كأَنّه نُحتَ من جوانبهِ بالفأْسِ))[1] وزاد : ((وعن بعضهم سُكَّرٌ طبرزذٌ ... وعن آخر أصلُهُ بالفارسيّة تبرزدُ، والتّبر: الفأْسُ، وزدْ بالدَّالِ المهملةِ بمعنى ضرب كأنّهُ نحت من جوانبه بفأْسٍ)) وعَقّب على ذلك بقوله : ((وعلى هذا فيكون طبرزذ صفةً تابعةً لسُكّرَ في الإعرابِ))[2]، وبَعْدَ أنْ نَقَلَ : وفي الحديث: (إنّما يَرْحمُ اللهُ من عبادهِ الرُّحماء)[3]، عَقَّبَ عليه بقولهِ : ((يُروى بالنصبِ على أنّهُ مفعولُ يَرْحَمُ وبالرَّفْعِ على أنّهُ خبر (إنَّ) وما بمعنى الذين))[4].

وقال الشِّيرازيّ : ((وقولهم لا تعظيني وتَعَظْعَظِي، بصيغةِ النَّهي والأمر للمخاطبةِ، الأوّلُ من وعظَ يعظُ ، والثاني من عظعظ على فعلل، أي لا توصيني وارجعي إلى نفسك فاوصيها)) ذكر بعدها ما رآه الفيرزوآبادي صواباً[5] والذي نقله عن صاحب الصحاح باختصار شديدٍ، جاءَ في المعيار : ((وقالَ الجوهري[6]: هذا الحرف هكذا جاءَ عنهم فيما ذكر أَبو عُبيد ، وأنا أظنّه وتُعظعظي: أيْ لا يكن منك أمرُ بالصلاحِ وأنْ تُفسدي أنتِ نفسك ، كما قال الشاعر[7]: الكامل

لا تنه عن خلق وتاتيَ مثلهُ عار عليك إذا فعلت عظيمُ

فيكونُ من عظعظ السَّهمُ إذا التوى واعوجَّ، يقولُ : كيف تأمرينني بالاستقامة وأنت تتعوجين انتهى)).

وعَقّب الشِّيرازيّ على هذه المسألةِ بقولهِ: ((وهذا القول يستقيم إنْ كانت اللفظة تعظعظين لأنّها للواحدةِ المخاطبة والنون لازمة كما قال: كيف تَأْمُرينني وأَنتِ تتعوجين، وأنا أظُنُّ أَنَّ تلك اللفظةَ أمرٌ للمخاطبة من التفعل من عظعظ إليه : إذا رجع))[8].

وواضح من هذا النص أَنّه ينقل بالوساطة عن طريق الأُوقيانوس من تاجِ العروس للزبيدي، وحتى رأْيه الذي ذكرهُ مسبوقٌ إليه في شطره الأوّل، قال صاحب التاج: ((قلتُ : ووجدتُ بخطِّ أَبي زكريا، قال الهروي: قولُ الجوهريّ على ما فسَّرهُ خطأ ، لأنَّ تُعظعظي المضمومُ التّاء على ما ظنَّه

(1) 1: 481 (ط ب ر ز ذ).
(2) المعيار 1: 357 (ط ب ر ز ذ).
(3) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي (ر ح م).
(4) المعيار 2: 488 (ر ح م).
(5) القاموس 1: 938 (ع ظ ظ).
(6) الصحاح (ع ظ ظ).
(7) اختلف في قائله، نسب للأخطل، وسابق البربري، وللطرماح، والمتوكل الليثي، والصحيح إنه لابي الأسود الدؤلي، والشاهد في ديوانه 404 ، ينظر التاج 20 : 337 ، الخزانة 3 : 618.
(8) المعيار 2: 79 (ع ظ ظ).

وفسَّرهُ خبرُ يلزمهُ النُّون كما قال: وأنتِ تتعوجينَ، فجاءَ بالنونِ لمّا كانَ خبراً وإنّما النون محذوفة من تعظغظ المفتوحةِ التاء لأنَّه أمْرُ، ومعناهُ كُفّي وارتدعي عن وعظك إيّاي انتهى))[1].

ويبقى الشَّطر الثاني من رأيه في هذا القولِ، وهو مالم يذكره أحد من أَصحاب المعجماتِ بهذا المعنى وهو تفسير مقبول.

وقالَ أيضاً في حديثه عن أَنواع الألف: ((والصِّلةُ يُوصلُ بها فتحةُ القافيةِ فعلاً كانت نحو[2]: (البسيط)

بُشرا فقد أنجز الإقبالُ ما وعدا وكوكبُ المجدِ في أُفق العُلا صعدا

أو اسماً نحو[3]: (الكامل)

. . . . . .

ورايت في طلب العلوم المغنما

وعقب على قول صاحب القاموس : ((ألف الصلة توصل بها فتحة القافية، والفرق بينها وبين ألف الوصل إنَّ ألفها اجتُلبت في أَواخر الأسماء، وألفه في أواخر الأسماء والأفعال))[4]، بقوله : ((غلط ولم يلتفت إليه لأنَّ القافية ليست منحصرةً في الأسماء كما مثلنا، ولو جعل الفرق بينهما بأَنَّ ألفه تقبل الحركة بخلافها لكان صواباً))[5].

ومن الواضح أَنَّ الحديث يتعلق بهمزة الوصلِ التي يُتوصّلُ بها للنطق بالحرفِ الساكنِ الصحيح وتقبلُ الحركاتِ الثلاث، بخلاف ألفِ الصِّلَةِ التي تنشأ عن إشباع فتحة الرويِّ في القافية المطلقة، وهي ألف ساكنة قبلها حرف مفتوح، اقتصر الفيروزآبادي على ورودها في أواخرِ الأسماءِ فقطْ، وخالفهُ الشِّيرازيّ في أنَّها ترِدُ في أواخرِ الأسماءِ والأفْعالِ، وردَّ الفرقَ بينهما إلى تقبل الحركة من عدمها، وهذه الألف ــ أيْ ألف الصلةِ ــ تُسمى بأَلفِ التصريح في صدر البيت وبأَلفِ الإطلاق في عجزهِ.

وقد يعقب الشِّيرازيّ على بعض المسائل نحوياً بما هو جزء من ثقافته التي اكتسبها من مطالعاته لكتب اللُّغة والنَّحو، ففي اختلاف الروايات وما يترتب عليها من اختلاف المعاني

(1) التاج 2: 237 (ع ظ ظ).
(2) لم أعثر عليه في المصادر المتوافرة .
(3) لم أعثر عليه في المصادر المتوافرة .
(4) القاموس 2: 1766.
(5) المعيار 1: 39.

والتوجيه الإعرابيّ لكلّ روايةٍ، قال الشِّيرازيّ : ((بهموا البهم تبهيماً: أفردُوها عن أُمهاتها، وبالمكانِ: أقاموا... وأبهم الأمرُ إبهاماً: إشتبه كاستبهم على استفعل، والباب: أغلقه، والأمر: لَم يبينه، وفلاناً عن الأمر: نحاه، والأرضُ: أنبتت البهمي أو كثر بهماها))، وقد أورده نقلاً عن صاحب القاموس بتصرف[1]، وزادَ : ((وفي الحديث، مهما أُبهم على البهائم من شيءٍ فلا يبهم عليها أربعُ : معرفتها بالربِّ تبارك وتعالى ، ومعرفتها بالموت، ومعرفتها بالأُنثى والذكر، ومعرفتها بالمرعى الخصب))[2] ثم ذكر روايتين أُخريين قال: ((وفيه أيضاً: مهما أُبهمت عنه البهائم ولم تبهم عن أربعةٍ وفي بعض النسخ فلم، بالفاء)).

يبدأ بعدها بتفصيل إعراب هذه الأقوال اعتماداً على المعاني التي تدلُّ عليها، قال : ((فعلى الأوّل: مهما بمعنى ما ، ومن شيء بيانها، ونظيره {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا}[3]، وأُبهم مجهولاً من أبهمه إبهاماً إذا غلقه ولم يبينه ، ونائب الفاعل مهما، وعلى البهائم تتعلق بأبهم، وعلى الثاني: مهما بمعنى ما أيضاً، وأُبهمت مجهولاً أيضاً من أبهمه عنه إذا نحاه، ونائب الفاعل البهائم، وضمير عنه راجع إلى مهما، وعلى الثالث: ما موصولة مبتدأ وأُبهمت مجهولاً من بهم البهم تبهيماً إذا أفردها عن أُمهاتها ، والمعنى نحيت ومنعت، ونائب الفاعل البهائم، والجملة صلة، وضمير عنه عائد إلى ما ، والخبر محذوف، وهو كثير لا يحصى ، يعني ما نحيت ومنعت عنه البهائم من المعارف كثير ولم تبهم عن أربعةٍ))[4].

وندرك من خلال هذا النص والنصوص التي سبقته وأمثالها، إحاطة الشِّيرازيّ بالآراء المختلفة التي نقلها عن علماء العربية، وإيراده المصطلحات النحوية، مما أسهم في ظهور شخصيته النحوية في المناقشةِ والتصويب والتوضيح وإبداء الآراء والنقدات العلمية، فأثرى المعيار في هذا الجانب بكثيرٍ مما ينفع ويفيد طلبة العلم ومريديه.

ثانياً: الموضوعات الصرفية :

تابع الشِّيرازيّ من سبقه في عرض الأُصول والقواعد الكلية لعلم الصَّرف بمقاييسه وموازينه اللفظية لمعرفة بنية الكلمات وأحوالها غير الإعرابية ولكنه انماز بتوسعه في شرحها

(1) القاموس 2: 1426 (ب هـ م).
(2) المعيار 2: 456 (ب هـ م)، وينظر المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي (ب هـ م).
(3) الاعراف : 132.
(4) المعيار 2: 456 (ب هـ م).

وتبيانها بلغةٍ تعليمية ميسرةٍ، موضحاً أوزان الكلمات وهيآتها وحروفها مع مراعاة الزائدِ والأصليّ فيها، ذاكراً أبواب الأفعال وأَوزان المصادر ومعانيها وجموع الكثرة والقلة، ناصاً على المشتقات، موضحاً الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والإمالة وغيرها من الأَحكام، مع اهتمامٍ واضح بمسألتي التصغير والنسب، وهو في كلِّ ذلك لَم يأْت بجديد، بل كان ناقلاً أقوال أئمة الصرف وآراءهم مع تبسيط وتوضيح مقصودين، معتمداً على كتبٍ لغوية وصرفيةٍ لَم يصرح بأَسمائها مستثنياً كتاب التبصرة لكريم خان القاجار الذي نقل عنه في المقدمة فصولاً عدة.

ومن المسائل الصرفية التي وقف عندها الشِّيرازيّ في معياره في موضوع الإعلال :

1ــ ما يتصل بالنسبة إلى (الدار) في قول الفيروزآبادي: ((وما به داري وديار ...: أَحدٌ)) [1]، قال الشِّيرازيّ : ((وما بالدارِ داريٌّ كـــ(مالٍ) بياءِ النسبة، وديار كشداد وهو فيعال من درتُ وأصلهُ ديوارُ، قالوا إذا وقعت الواو بعد ياءٍ ساكنة قبلها فتحة قلبت ياءً وأُدغمت، مثل أيّام أصلها أيْوام))[2]، وذكر قبل ذلك معاني للدار في قوله: ((وعن آخر الدارة بهاءٍ أَخصُّ منها يعني الواحدة منها وتقديرها فعل بفتحتين ولهذا قلبت الواو ألفاً أيضاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (ج) في القلة أدوُر وأدؤُر بقلب الواو همزة كجبل وأجبل ، وآدرّ بمد الهمزةِ ونقل الواو مكان الدال وقلبها ألفاً فيصير الوزن ككابلّ... وفي الكثرة ديارُ كجبل وجبال صارت الواو ياءً لكسرةِ ما قبلها.....))[3].

2ــ قلب الواو تاء في لفظة (التيقور) التي جاءت في عبارة الفيروزآبادي : ((التيقور : الوقار فيعول منه))[4]،قال الشِّيرازيّ موضحاً: ((... كزيتون الوقار، وأَصله الويقور ، قلبت الواو تاءً))[5].

3ــ جمع إِنس على أُناسيّ، قال : ((الإِنس بالكسر: البشر ..... وهو أيضاً اسم جنس يقع على الذكر والأُنثى والواحد والجمع، (ج) أُناسيّ ، والأصلُ أُناسين كديوان ودواوين حذفت النون وعوضت عنها الياء وأُدغمت فيها))[6].

---

(1) القاموس 1: 757 (د و ر).

(2) المعيار 1: 414 (د و ر).

(3) نفسه 1: 413 (د و ر)، وينظر الكتاب لسيبويه 1 : 317 ، 2 : 129.

(4) القاموس 1: 683 (و ق ر).

(5) المعيار 1: 522 (و ق ر).

(6) نفسه 1: 552 (ا ن س).

والنصوص السابقة تمثل أكثر من موضوعٍ صرفي، نبه الشِّيرازيّ خلالها على إغفال شرحها وتبيانها عند صاحب القاموس وغيره من أصحاب المعجمات، ذاكراً قواعدها الصرفية وبيان أُصولها، وهذا ديدنُهُ في المعيار، فلا تَمُرُّ لفظةٌ تحتاج إلى تبيانٍ إلاّ باشرها بما تقدَّم، وكلُّ صفحةٍ من صفحات المعيار تنبئنا بذلك.

فمن تعقيباته على ما أنكره الفيروزآبادي في صيغة (آش) وتصاريفها : ((والليل طويل ولا آش شيته: لا أسهره للفكرِ وتدبير ما أُريد أَنْ أدبِّرهُ، ولا تعرف صيغة آش ولا وجه تصريفها))[1]. بقوله: ((كذا عن صاحب القاموس ، وعن آخر وجه تصريفها أنها صيغة المضارع للمتكلم ولا ناهية سقطت ياء الكلمة بها، والأصل أشى من باب دعى من الوشي بمعنى: النقش، ثمَّ كسرت الهمزة لإتباعِ كسرة الشين، والمعنى : لا أنقش نقش الليل بسهري في بندٍ منه وبنومي في بندٍ للفكر وتدبير ما أُريد أَنْ أدبره لأنَّه طويل انتهى))[2].

أمّا المصادر ، فقد عمد الشِّيرازيّ إلى ذكر ما أغفله صاحب القاموس منها، فكان يورد قول الفيروزآبادي ثم يوضحه ويبينه أو يزيد عليه ما أغفله ، من ذلك قول الفيروزآبادي: ((فقده يفقده فقداً وفِقداناً وفقوداً : عدمه))[3]. فزاده الشِّيرازيّ وزناً رابعاً بقوله: ((فقده بالقاف كضربَ والمصدرُ كفلس ورضوان وبرهان وسرور : عدمه))[4]، وجاءَ في القاموس : ((الخنزرة : الغلظ))[5]، فعقب الشِّيرازيّ بقوله: ((مصدر خنزر على فعلل))[6].

ولعل أهمَّ ما قام به في المصادر ، هو تفريق ما ذكره الفيروزآبادي منها مجتمعاً، اعتماداً على أَبواب الأَفعال التي ربّما زادها أيضاً، جاءَ في القاموس : ((وحد كعلم، وكرم يحد فيهما وحادةً ووحودةً ووحداً ووحدةً وحدةً: بقي منفرداً))[7].

(1) القاموس 2: 1759 (و ش ي ــ باب المعتل).
(2) المعيار 2: 837 (و ش ي ــ باب الياء).
(3) القاموس 1: 445 (ف ق د).
(4) المعيار 1: 328 (ف ق د).
(5) 1: 549 (خ ن ز ر).
(6) المعيار 1: 407 (خ ن ز ر).
(7) 1: 467 (و ح د).

فهذه مصادر (وحد) ذكرت في القاموس مجتمعةً، جاءَ الشِّيرازيّ ففرقها على سبيل التوضيح بقوله : ((وحد كورث ووعد والمصدر كفلس وعده وسرور وضربه، وككرم والمصدر كسحابةٍ ورطوبةٍ : تفرَّد بنفسه ، ثمَّ استعمل الوحدة اسماً وجمعَ على وحدات كسجدةٍ وسجدات))[1].

والشِّيرازيّ غالباً ما يشير إلى أَبواب الأفعال ، نقل عن صاحب القاموس : ((لقص جلدهُ ، كمنع : أحرقه))[2]، وعقب على ذلك بقوله: ((كذا صرَّح بعضهم والقياسُ أَنْ يكونَ من باب ضربَ ونصر لأنَّ شرط الباب الثالث أَنْ يكون حلقيّ العين واللام))[3].

وعقب على بعض مسائل المصادر بردودٍ من ثقافته الصرفية ، كقوله في عبارة الفيروزآبادي : ((الصيخدون : الصلابة))[4]، معقباً : ((كذا ضبطه بعضهم ولكن مقتضى المقام أَنْ يقال: الصلب، لأنَّ الصلابة مصدر، والوزن المذكور يجيء للوصف))[5]، وقوله في عبارة الفيروزآبادي أيضاً : ((الجحمظة : القماط))[6]، معقباً : ((كذا في القاموس وأَنكر آخر عليه، وقال: الصواب القمط ، أقول : وهو مصدر قمطه إِذا شد يديه ورجليه، وهو راجع إِلى المعنى الثاني وهو الصواب))[7].

أما الجموع فقد اهتم بها المصنف اهتماماً كبيراً، وحاول أَنْ يحيط بكل ما ذكر للمادة من جموعٍ في المصادر المختلفة، فقد زاد على القاموس وعقب عليه كثيراً، جاءَ في القاموس : ((الكلب: كُلّ سبعٍ عقورٍ وغلب على هذا النابح (ج) أكلب ، وأكالب ، وكلاب ، وكلابات))[8]، وعبارة المعيار في ذلك هي : ((الكلب: (م) ..... ج أكلب كفلس وأفلس، وكلاب كسهم وسهام، وكليب كعبد وعبيد وهو جمع عزيز، وكالب كفاعل وهو جمع عزيز أيضاً ، وقيل هو اسمُ الجمعِ، ثمَّ جمع الأكلُبُ على أكالب بفتح الهمزة وبعد الكاف ألفُ وكسر اللامِ، وعلى أكاليب بمثناة تحتية ساكنة بعد اللام، وهي كلبة بهاء جمع كلاب أيضاً وكلبات كسجدةٍ وسجدات ثم جمع الكلاب على كلابات بالأَلف والتاء)) . فزاد جمعين هما كليب وكالبُ ، وبين أَنْ جمعَ الأكلب على أكالب هو جمع الجمع

(1) المعيار 1: 346 (و ح د).
(2) 1: 855 (ل ق ص).
(3) المعيار 2: 18 (ل ق ص).
(4) القاموس 1: 426 (ص خ د).
(5) المعيار 1: 314 (ص خ د).
(6) القاموس 1: 935 (ج ح م ظ).
(7) المعيار 2: 77 (ج ح م ظ).
(8) القاموس 1: 222 (ك ل ب).

في حين ذكرهما صاحب القاموس جمعاً لكلب، مع زيادته جمعاً آخر لأكلب هو أكاليب، أعطى بعدها جموع المؤنث بالأُسلوب نفسه، وقال بعدها: ((كلب كلباً كفرح فرحاً: غضب... والرَّجل: عقرهُ وعضهُ الكلبُ، أو عقرهُ الكلبُ الكَلِبِ، فهو كَلِبٌ ككتف (ج) كلبى عن بعضهم)). وعقّبَ على المعنى الأخير بقوله: ((أقولُ كأنَّهُ جمعُ كليب كقتلى وقتيل))[1].

ويستعين الشِّيرازيّ أحياناً بوسائل لتوضيح الجموع وأوزانها، فبعد أَنْ نقل معنى الزعفران قال: (ج زعافر كعسكر وعساكر مثل ترجمان يجمع على تراجم))[2]، وفي جمع الضمير على ضمائر عقب : ((وعن بعضهم هو على التشبيه بسريرة وسرائر ، لأَنّ باب فعيل إِذا كان اسماً لمذكر يجمع كجمع رغيف وأرغفة ورغفان))[3]، وقال: ((العببُ : المياهُ المندفقة كأَنَّهُ جمعُ عباب كشعع وشعاع))[4]، وقال أيضاً في جمعِ خرزةٍ : ((جمعُ خرزات كسجدةٍ وسجدات وقد يُسكنُ في الجمع على توهُّم الصفةِ))[5]، وقال : ((وأرضُ قفر يجمعونها فيقولون أرض قفار أيضاً على توهم جمع المواضع لسعتها))[6]، وغير ذلك.

وأشار المصنف إِلى الجموع التي لا مفرد لها وعقب عليها أحياناً ، وهي سماعية قال : ((وأرض فيها تعاشيب كتماثيل إِذا كانَ فيها قطع من العشبِ متفرقة، لا واحد لها))[7]، وربّما عكس المسألة، قال: ((العصبُ : ضربُ من البرود يصبغ غزله ثم ينسج لا يثنى ولا يجمع وإِنّما يثنى ويجمع ما يضاف إِليه))[8]، وعقب على ما نقله من غير ذكر مصدره: ((الأَحجار جمع الإِناثِ من الخيل، ولا واحد لها من لفظها)) بقولهِ: ((وهذا ضعيف لثبوت المفردة))[9]، ومثل ذلك تعقيبه على

(1) المعيار 1: 139 (ك ل ب).
(2) نفسه 1: 419 (ز ع ف ر).
(3) نفسه 1: 452 (ض م ر).
(4) المعيار 1: 115 (ع ب ب).
(5) نفسه 1: 395 (خ ر ز).
(6) نفسه 1: 494 (ق ف ر).
(7) نفسه 1: 119 (ع ش ب).
(8) نفسه 1: 119 (ع ص ب).
(9) نفسه 1: 392 (ح ج ر).

قول الفيروزآبادي: ((الزآنب : القوارير لا واحد لها))[1]، بقوله : ((أوْ الواحد زأْنب كعساكر وعسكر، أو زِئْنب كدرهم ودراهم ، وفي بعض النسخ الواحد الزأْناب كصلصال))[2].

وكان الشِّيرازيّ كثيراً ما يشير إلى الجمع القياسي وغير القياسي، قال صاحب القاموس: ((الأنط: السفر البعيد ج نطط بضمتين))[3]، فقال الشِّيرازيّ : ((كذا عن بعضهم وإِنْ صحَّ فهو على غير قياسٍ، والقياسُ نطٌّ كأصمٍّ وصُمٍّ))[4]، وربما عكس المسألة ذاكراً المفرد القياسي وغير القياسيّ قال : ((المعاذب، قيل: واحدتها المعذبة كمكانس ومكنسةٍ، وقيل: العذبة على غير قياس))[5].

وينقل الشِّيرازيّ بعض ما أَنكرهُ علماء اللغة على صاحب القاموس، نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((خروة الفأْس بالضم: خرتها (ج) : خُرات))[6]، بقوله : ((كذا في القاموس وأَنكر آخر عليه، وقال : هذا غلط لأنّه لا يجمع خروة على خُرات لأنَّ الألف والتاءِ إِنْ كان علامة الجمع المؤنث السالم يكون جمعها خروات كغرفة وغرفات، وإِنْ كان الجمعُ جمعَ مكسّر فيكون جمعها خرا كمديةٍ ومدى وخراءٍ كبرمةٍ وبرام، وإِنْ كان المراد من خرات جمع خرت مع أَنَّ ذكرها هنا غير مناسب فغلط أيضاً، لأنَّ جمع خرت خروت وأخرات كجند وجنود وقفل وأقفال كما ذكر الجوهري في باب التاء فصل الخاء))[7].

وبعد أَنْ ذكر الآراء المتعددة في جمع الشاعر على شعراء نقل رأْياً فقال : ((جمع شاعر على شعراء لأَنَّ من العرب من يقول شعرَ ككرُم، فقياس نعتهِ أَنْ يجيءَ على فعيل، نحو شرفَ فهو شريف، فلو قيل ذلك لالتبس بشعير الذي هو الحبُّ، فقالوا شاعرُ ولمحوا في الجمع بناءه على الأصل))[8].

ويعقب الشِّيرازيّ على صاحب القاموس كثيراً، مغلطاً إِيّاه، نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي: ((عنق قسطاء من قساط))[9]، بقوله: ((ويستقيم هذا القولُ إِنْ كان قساط جمع قسط

(1) القاموس 1: 172 (ز أ ن ب).
(2) المعيار 1: 94 (ز أ ن ب).
(3) 1: 929 (ن ط ط).
(4) المعيار 2: 73 (ن ط ط).
(5) نفسه 1 : 116 (ع ذ ب).
(6) القاموس 2 : 1679 (خ ر و باب المعتل).
(7) المعيار 2: 688 (خ ر و باب الواو).
(8) نفسه 1: 436 (ش ع ر).
(9) القاموس 1: 920 (ق س ط).

كرماح ورمح وإلاّ فلا، لأنَّ فعلاء لا يجمعُ على فعال وإنّما يجمعُ على فُعُل بالضمّ))[1]، وكلامه على قول الفيروزآبادي في جموع الأخّ: ((ج: أخون وآخاء وإخوان بالكسر وأُخوان بالضم وإخوة وأُخوة بالضمّ، وأُخوَّةٌ وأُخوٌ مشدَّدين مضمومين))[2]، بقولـــه: ((وقد زاد بعضهم وأُخوّةٌ وأُخوٌ بلا هاء بضمتين وشدِّ الواو فيهما، وأنكرَ آخرُ عليه، فقال: لَم أظفر بهما في الكتب بمعنى الجمع بل الصَّوابُ أَنَّهما اسمُ المصدرِ والمصدر انتهى)).

وعقب الشِّيرازيّ على ذلك بالقول : ((أقول يمكن الأُولى أَنْ تكون جمعاً والأصلُ أُخووة كعمومةٍ وخُؤُولةٍ فأُدغمت الواو في مثلها))[3].

وفي مسألة التذكير والتأْنيث التي أفرد لها فصلاً في مقدمته، نبه على ما أهمله صاحب القاموس منها، فعقب مثلاً على قول الفيروزآبادي : ((المعقبات: ملائكةُ الليل والنهار))[4]، بقوله : ((يتعاقبون، وهم الحفظة، جمع معقبةٍ كمحدثةٍ مبالغة في الفعل ، وإنّما أُنّث لكثرة ذلك منهم نحو نسّابةٌ وعلاّمةٌ))[5].

وقال أيضاً: ((العقربُ يطلقُ على الذكر والاُنثى ج العقارب كعسكر وعساكر فإذا أُريد تأْكيدُ الذَّكر قيل: عقربان كأُقحوان، وقيل: العقرب يقالُ للذكر والأُنثى والغالبُ عليها التأْنيث، وقيل: يذكر ويؤنث، ورُبّما قيل عقربةُ بهاء للأُنثى، والعقرباءُ بالممدودةِ أُنثى العقارب))[6].

نلحظ أنَّ غالب ما يذكر هنا موجود باختصارٍ في تاج العروس[7].

والشِّيرازيّ كعلماء العربية الأوائل يقول بالنحت، وهو اسلوب أصيل من أساليب العربِ، ويعني انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر وتسمى تلك الكلمةُ (منحوتة)، استعمله العرب في الكلمات التي يكثر ورودها في كلامهم[8]، قالَ صاحب القاموس : ((العصلبة : شدةُ الغضبِ)) [9]، صححَ

(1) المعيار 2: 66 (ق س ط).
(2) القاموس 2: 1652 (أ خ و باب المعتل).
(3) المعيار 2: 670 (أ خ و باب الواو).
(4) القاموس 1: 203 (ع ق ب).
(5) المعيار 1: 121 (ع ق ب).
(6) المعيار 1: 122 (ع ق ر ب).
(7) تاج العروس 3: 224 وما بعدها (ع ق ر ب).
(8) العربية والتحديث ، اتجاهات التأليف اللغوي في العراق ، الدكتور محمد عبد المطلب البكاء ص : 62، والدراسات اللغوية في العراق، الدكتور عبد الجبار القزاز: 254.
(9) 1: 202 (ع ص ل ب).

الشِّيرازيّ من غير أنْ يُشير فقال : ((والعصلبة من الفعللة : الشدّةُ والقوّةُ ، وهذه كلها منحوتة من ثلاث كلمات: العصب، والصلب، والعصل))[1]، والتصحيح من التكملة، قال الزبيديّ : ((والذي في التكملةِ : شدّة العصب بالعين والصاد المهملتين، وهو الصَّوابُ))[2].

وجاءَ في القاموس أيضاً : ((زنب كفرح : سَمِنَ، والأزنب: السمين، وبه سميت المرأة زينب.... وأصلها زين أَبْ))[3]، وعقب الشِّيرازيّ بقوله : ((... منحوتة من كلمتين))[4]، قال الزبيدي : ((حذفت الألف لكثرة الاستعمال))[5]، كما هو ديدن العرب في التخفيف.

ويشير المصنف إلى معنى الإلحاق كثيراً وهو ((جعل كلمةٍ على وزن كلمةٍ أَزيد منها لتعامل معاملتها في التصريف))[6]، قال : ((اعلنبى الديك: إذا تنفش وتهيَّأ للخصومة، وأصله من علباء العنق، وهو ملحق بباب الافعنلال بياء))[7]، وقال أيضاً : ((اعلندى الجمل اعلنداداً: غلظ واشتد وهو ملحق بباب الافعنلال بياء، واعْلَوَّدَ الرَّجل اعلوّاداً من الافعوّال : غلظ واشتد ورزن))[8]، وقال أيضاً: ((احرنبى احرنباءً : تهيأ للغضب والشر، والياء للالحاق بافعنلل))[9]، وغير ذلك كثير.

ونصَّ الشِّيرازيّ على المشتقات كثيراً، فلا يمر بكلمةٍ إلاّ أشار إليها في كونها اسم فاعلٍ أو مفعولٍ أو نعتٍ أو اسم مكان أو اسم آلة وغير ذلك، وناقش بعض المسائل حولها ، نقل من غير أَنْ يذكر المصدر[10] : ((والكاذبُ على شفا مخزاةٍ وهلكة، ويُقرأُ على صيغة اسم المفعول من الخزي بالكسر وهو الذلُّ والهوان والمقتُ)) وعقب الشِّيرازيّ بقوله: ((كذا فسَّر بعضهم والصوابُ أنْ يُقْرَأ بفتح الميم والأصل مخزية كمرحلة قلبت الياء ألفاً (ج) مخازي كمراحل أو المخازي جمع

(1) المعيار 1: 120 (ع ص ل ب).
(2) تاج العروس 3: 389 (ع ص ل ب).
(3) القاموس 1: 175 (ز ن ب).
(4) المعيار 1: 96 (ز ن ب).
(5) التاج 3: 26 (ز ن ب).
(6) شرح الشافيه للرضي 1: 52.
(7) المعيار 1: 123 (ع ل ب).
(8) نفسه 1: 323 (ع ل د).
(9) المعيار 1: 73 (ح ر ب).
(10) في نهج البلاغة 1 : 150 (والكاذب على شفا مَهْواةٍ ومهانة).

خزيٍ وخزي، بعد ما استعملا اسماً على غير قياس كالمحاسنِ في جمع حُسن والمشابه في جمع شبه))[1].

واهتم أيضاً بالتنبيه على أسماء المكان ، نحو قوله من غير أَنْ يذكر مصدره : ((وعن بعضهم والفقهاء يقولون منافذ وهو غير ممتنع قياساً، فإنَّ المنفذ كمجلس موضع نفوذ الشيءِ، كذا قال ... والصَّواب منفذ كمقاعد ومقعد لأَنَّ قياس المفعل من فعل بفتح العين يفعل بضمهما بالفتح))[2]، وعقب على قول الفيروزآبادي ((وأَرضٌ مزبرةٌ: كثيرةُ الزنابير))[3]، بقولهِ : ((كأَنَّهم ردُّوها إِلى ثلاثةِ أحرفٍ وحذفوا الزياداتِ ثمَّ بنوا عليه، كما قالوا أرضاً معقرةً ومثعلةً أيْ ذاتُ عقاربٍ وثعالبٍ))[4].

والكلام برمته في تاج العروس حرفاً بحرف إِلاّ لفظة ردّوها فهي في التاج ردّوه[5].

وربما يناقش هذه المسألة ويعقب عليها معتمداً على آراء العلماء وصولاً إِلى الصحيح، نقل من القاموس : ((وقول الجوهري: الكتَّاب والمكتبُ واحد غلطٌ))[6]، فناقش هذا التغليط ناقلاً آراء العلماء بقوله: ((المكتبُ: موضع تعليم الكتابة (ج) المكاتب كمقعدٍ ومقاعدٍ والكتّابُ بمعناه عن بعضهم (ج) كتاتيب كدكان ودكاكين ، وعن الخليل، المكتب: المعلم، والكُتَّابُ: مجمع صبيانه، وعن صاحب الأساس : سلم ولدهُ في المكتب والكتاب، وذهب الصبيان إِلى المكاتب والكتاتيب ، وقيل الكُتَّابُ: الصبيان لا المكان ، وعن المبرد، المعلم والمكتب: موضع التعليم، والكُتَّابُ: الصبيان، ومن جعل الموضع الكُتَّابُ فقد أخطأ)) ، نلحظ هنا أَنّ أغلب ما ذكره المصنف من هذه الأراء موجود في تاج العروس، ولكنّها هذه المرّة مختصرة فيه، ويبدو أنَّ الشِّيرازيّ هنا ينقل من هذه المصادر بالنص الكامل، ثم يعطي الشِّيرازيّ رأَيَهُ بعد هذه الآراء فيقول : ((أقول: والصحيح أَنّ الكُتَّابُ الموضع كما روي أَلَيْسَ الصبيان أشدهم بغضاً للكُتَّابُ، وإِنْ جعلت الكُتَّابُ بمعنى الصبيان فهو جمع كاتب فحينئذٍ يكون الكتاتيب جمعُ الجمعِ))[7].

(1) المعيار 2: 790 (خ ز ي باب الياء).
(2) نفسه 1: 362 (ن ف ذ).
(3) القاموس 1: 566 (ز ن ب ر).
(4) المعيار 1: 421 (ز ن ب ر).
(5) التاج 11: 454 (ز ن ب ر).
(6) 1 : 218 (ك ت ب).
(7) المعيار 1: 136 (ك ت ب).

وفي الاسم ((المنسوب الملحق بآخره ياءُ مشدَّدةٌ ليدلَّ على نسبته إلى المجرَّدِ منها))[1]، تابع الشِّيرازيّ اهتمامه بمسائله ذاكراً النسبة إلى الأَسماء المختلفة بالأَوجه المحتملة، مع التنبيه غالباً على القياسي وغير القياسي منها، جاءَ في المعيار : ((وينسب الرجل الذي يقول بقدم الدّهر ولا يُؤمن بالبعثِ دهريٌّ بالفتح على القياس، وأمّا الرجل المُسِنُّ إذا نسبَ إلى الدَّهر فيقالُ دُهريٌّ ككرسيّ على غير قياس))[2].

ويذكر احتمالين أو أَكثر في المنسوب فبعد أَنْ نقل من معاني الزنبور: التين الحلواني[3] عَقّبَ: ((كذا ضبط بعضهم وهو إِمّا منسوبٌ إِلى الحلوان كبرهان بمعنى الحلاوة ، أو إِلى الحلوان اسم بلد وقريتين انتهى))[4].

ونقل الشِّيرازيّ تغليطات العلماء على صاحب القاموس، فقال مثلاً : ((فسا بالفتح والقصر: بلد بفارس والنسبة الفسوي كعربي ومنه الثياب الفساسارية كذا في القاموس[5]، وأنكر آخر عليه، وقال: هذه النسبة غلط لأنَّ فسا معرَّب بسا بالموحدة بمعنى ريح الشمال، وكانت العجم يقولون في النسبة بساسيري، وسير بالكسر والمهملتين وسكون المثناة التحتية بينهما بمعنى المحلّ أو المكان كما يقولون كرم سير، وسرسير، وبساسير بمعنى محل الحرّ، والبرد، وريح الشمال، وكانت العرب تقول فساسيري بالفاء كما صرح الحموي وغيره)) [6]، والنسبة بالراء على اللفظ الاعجمي وإلاّ فالنسبة بالواو صحيحة على قواعد العربية .

وقد ينبه على أسماء المواضع التي أهمل الفيروزآبادي النسبة إليها، جاءَ في القاموس : ((نقيا بالكسر: (5) بالأَنبارِ)) [7]، ولم يذكر النسبة إليها، قال الشِّيرازيّ : ((كذا في القاموس وأنكر آخر عليه وقال إِنّما هو بفتح النون وأَمّا القاف فبالفتح والكسر كما ضبطه الحمويّ، وعلى أَيّ تقدير فالنسبة النقياوي بالواو على لفظه))[8].

أَمّا المصغَّر المزيدُ فيه ليدل على تقليلٍ مع استخدامه لدلالاتٍ أُخرى، فقد اهتم به الشِّيرازيّ أيضاً ونبّه على ما أغفله صاحب القاموس من إِشارةٍ إِليه قال الفيروزآبادي : ((والكبد ككتف: الجوف بكماله، ووسط الشَّيء... وبالتحريك: عظم البطن والهواء... ووسط السماء كالكبيداء

(1) شرحُ الشافيه 2: 4.
(2) المعيار 1: 414 (د هـ ر).
(3) القاموس 1: 566 (ز ن ب ر).
(4) المعيار 1: 421 (ز ن ب ر).
(5) القاموس 2: 1731 (ف س وـ باب المعتل).
(6) المعيار 2: 728 (ف س و ـ باب الواو).
(7) 2: 1756 (ن ق ي ـ باب المعتل).
(8) المعيار : 833 (ن ق ي ـ باب الياء).

والكبيداة))[1]، وعقب صاحب المعيار مصححاً التصغير الثاني من غير أَنْ يشير إلى ذلك بقوله : ((وقالوا في تصغير كبد السماء الكبيداء على غير قياس كما قالوا سويداء القلب ولا ثالث لهما، وعن آخر كبيدات السماء، وكأَنّهم صغروها كبيدة ثمّ جمعوها))[2]، والرأْي الأَخير نقله من الصحاح[3].

ويورد صاحب القاموس أَحياناً مفرداتٍ مصغرةً لا يشير إلى ما صغرت منه، فيعقب الشِّيرازيّ عليها بما يراه مناسباً، فمثلاً عقب على قول الفيروزآبادي : ((العقيصير، مصغراً : دابة يتقذر من أكلها))[4]، بقوله: ((بالصاد المهملة على مصغر خنزير: دابة...))[5]، وقال فيما لَم يذكره صاحب القاموس : ((وتصغير أَلندد : أُلَيِّد لأَنَّ أصله أَلَدُّ فزادوا فيه النون ليلحقوه بباب سفرجل ولمّا ذهبت النون عادَ لأَصله))[6]، وهو متابع هنا لسيبويه مخالف للمبرد الذي يرى أنَّ تصغيره ((أُليدد بفك الإِدغام لموافقة أصلهِ وقول سيبويه أَوْلى لأَنّه كان ملحقاً بالخماسي لا بالرباعي)) [7].

نستخلص ــ مما تقدم ــ أَنَّ الشِّيرازيّ عرض لمسائل الصرف باهتمامٍ كبير، ونقل الآراء عن العلماء الذين تتوافق أفكارهم ورؤيتهم مع رؤيته اللّغويّة، مع إِبداء آراءٍ خاصةٍ به تبدو في التصويب والتغليط والمناقشة وصولاً إِلى هدفه وهو التوضيح.

ثالثاً: الموضوعات اللّغويّة :

نبه الشِّيرازيّ في أَثناء عرض مادَّته اللّغويّة على كثير ممّا انمازت به لغة العرب من الموضوعات والظواهر اللّغويّة والدلالية التي كانت سبباً رئيساً في تطورها وتجددها، فأَشار إِلى لغاتِ العرب ــ قبائل وحواضر ــ مبيناً المقيس والشاذَّ والنادر والفصيح والمشهور والممات والمهجور وغيرها، وأَشار أَيضاً إِلى التضادِّ والترادف والمشترك اللفظيّ والاشتقاق والمجازِ والإِتباعِ والمزاوجة، واهتم بالمعرب والدخيل والمولد والعامي، وهو يتبع في ذلك الفيروزآبادي وغيره من أصحاب المعجمات موضحاً ما أُهمل من أُمورٍ لغويّةٍ تحتاج إِلى تبيين.

(1) القاموس 1: 454 (ك ب د).
(2) المعيار 1: 326 (ك ب د).
(3) الصحاح 1 : 527 (ك ب د).
(4) القاموس 1: 620 (ع ق ص ر) .
(5) المعيار 1: 469 (ع ق ص ر)
(6) نفسه 1: 339 (ل د د).
(7) شرح الشافية 1: 254.

ولعل أهمَّ ما اهتَمَّ به، موضوع اللغات والمعرّب والدَّخيل ولاسيّما ما كان أصله فارسيا، بحكم إجادته المطلقة للغة الفارسية مع تضلعه في العربية وقدرته على المقابلة والكشف ، وفيما يأْتي أَشهر ما تناوله من موضوعات لغوية في المعيار.

1- اللغاتُ :

ومفهوم اللغات عند الشِّيرازيّ مفهوم واسع، فهو يطلقه ويريد به الأَوزان المختلفة للمفردة الواحدة ، ولهجات القبائل العربية الفصيحة فضلاً على لهجات المدن والبلدان والأَقوام حتى غير العربية منها، وقد نوه الشِّيرازيّ في مقدمته وخاتمته بهذا الموضوع، قال في المقدمة : ((ثم اعلم أَنَّه كلما أَمكنني أَنْ أُعبّر عن اللغات بأوضح مما عبروا وأبين مما قرروا عبرت وبينت ، وكلُّ ما لَم يمكنني أوردته كما عبروه بلفظه ثم بينت حروفه وربما وزنه أيضاً كيلا يتصحف في طي الكتاب)) وواصل كلامه قائلاً: ((وجعلتُ اللغاتِ في أوائل السطور ... تسهيلاً لوجدان الطلاب))[1].

اهتم الشِّيرازيّ بما عناه باللغات من الأوزان المتعددة للفعل والاسم والمصدر والجموع والمشتقات المختلفة التي تناولها ، وتبين من خلال متابعتنا في المعيار أَنَّ المصنِّفَ عمد إِلى التقاط جميع ما يصلُ إِليه من أَوزان المفردة التي يعالجها من مصادرها ، مع تثبيتها مجموعةً في أوّل كلامه عليها ــ أيْ المفردة ــ وترتيبها مقيسة ومسموعةً وشاذة ، فيما إِذا كانت مفرقةً موزعةً غير مرتبةٍ على المعاني المختلفة للمفردة في المعجمات الأُخرى، وأجرى عمله هذا على ألفاظ المعيار بصورةٍ شبه كاملةٍ، مجتهداً كثيراً في هذا الجانب، قال في خاتمة المعيار : ((وعنيت جداً في جمع لغاته وإِتقانها وتقييد مبانيها وأَوزانها))[2].

قال صاحب القاموس : ((الفخذ ككتف: ما بين الساق والورك، مؤنّث كالفخذ ويكسر))[3]، فرتب الشِّيرازيّ لغات المفردة وجمعها في بداية كلامه، قال: ((الفخذ ككتف وفلس وجسم، ثلاث لغات: ما بين الورك والساق مؤنثة (ج) في الثلاثة أفخاذ))[4]، وكثيراً ما ينصُّ على عدد لغات المادّة التي يتناولها، قال: ((الذَّمِر بالميم ككتف وجسم وسجِلّ والذّمير كأَمير أربعُ لغاتٍ: الشجاعُ (ج) أذمار))[5].

---

(1) المعيار 1: 3.

(2) المعيار 2: 856.

(3) 1: 483 (ف خ ذ).

(4) المعيار 1: 358 (ف خ ذ).

(5) المعيار 1: 417 (ذ م ر).

والمصنف في نقله هذه اللغات يعتمد على مصادر متعددة، نقل عن صاحب القاموس: ((والصَّبِر ككتف ولا تسكن إلاّ في ضرورة الشعر: عصارة شجرٍ مرٍّ))[1]، وعقب على ذلك بقوله: ((وعن بعضهم الصَّبِر: الدواءُ المرُّ بكسر الباءِ في الأشهر، وسكون الباء للتخفيف لغة قليلة، ومنهم من قال: لَم يسمع تخفيفه في السعة، وحكى آخر في كتاب مثلث اللغة جواز التخفيف كما في نظائره بسكون الباء وفتح الصاد وكسرها، فيكون فيه ثلاث لغات ككتف وفلس وجسم))[2].

ويعمد أحياناً إلى تفسير اللغات التي يذكرها ويفصلها، نحو قوله: ((ركنت إلى زيدٍ ركوناً كسرور: ملتُ وسكنت واعتمدت عليه، وفيه لغات: إحْداها كسمع، وعليه قوله تعالى : {وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}[3]، والثانية كقعد وليست بالفصيحة، والثالثة كنفع وليست بالأصل بل من باب الجمع بين اللغتين لأنَّ (فعل يفعل) بفتح عينهما شرطه أنْ يكون حلقي العين أو اللام))[4].

وقد يشير المصنف إلى كون المفردة بوزنٍ معلوم لغةً في مفردة أُخرى، نحو قوله : ((الكسد ككفل، لغة في القسط بالقاف والطاء المهملة)) [5]، وقال أيضاً : ((وقيل مادهم يميدهم لغة في مارهم من الميرة، والممتاد مفتعل منه بالفتح)) [6]، وقال صاحب القاموس : ((القتر بالضم وبضمتين : الناحية والجانب)) [7]، فعقب الشِّيرازيّ بقوله : ((لغة في القُطْر)) [8]، وبعد أَنْ أَعطى معاني رجس واستوفاها أَردف قائلاً : ((وهو مشابه للرجز ولعلهما لغتان)) [9]، وقال أيضاً : ((وأَشر الخشبة أَشْراً كنصر: شقها، لغة في النون، والمئشار ما يؤْشر به... وفيه لغة ثالثة بالواو فيقال : وشرت الخشبة بالميشار، وأصله الواو كالميقات والميعاد)) [10].

ومن الأمثلة السابقة يتضح أَنَّ المصنف يرى في إقامة حرفٍ مكان حرف آخر مع الإبقاء على الحروف الأُخرى لغة ثانيةً . وقد يعطي لغاتِ مفردة ويذهب إلى أكثر من ذلك نحو قوله : ((الأُرُزّ كعتل، وبفتح

---

(1) 1: 592 (ص ب ر).
(2) المعيار 1: 443 (ص ب ر).
(3) هود : 113.
(4) المعيار 2: 607 (ر ك ن).
(5) نفسه 1: 337 (ك س د).
(6) المعيار 1: 342 (م أ د).
(7) 1: 640 (ق ت ر).
(8) المعيار 1: 487 (ق ت ر).
(9) نفسه 1: 566 (ر ج س).
(10) المعيار 1: 366 (أ ش ر).

الهمزة، وعضد، وقفل، وعنق، والآرز ككابل، والرزّ كودّ، والرُّنز بالنون كقفل: حبٌّ (م)))، فترى أَنّه ذكر لهذه المفردة ثماني لغاتٍ، ولم يتوقف عند ذلك فذكر اللغة الثنائية لها إِذْ قال : ((فارسيته بربح)) [1].

وبأَمثال ذلك تعرض الشِّيرازيّ إِلى ذكر اللغات في معياره ، محاولاً أَنْ يفسر ويوضح ما يراه غير واضح عند من سبقه من أَصحاب المعجمات وإِنْ لَم يستطع ذلك ذكره كما هو عندهم، قال : ((حرستى بفتحتين والمثناة الفوقية بعد السين وقصر الآخرِ ، وفي بعض النسخ حرسى بلا مثناة كجمزى : قرية بباب دمشق[2]، ولم يعقب على ذلك، وقد ضبطها الفيروزآبادي على اللغة الأُولى[3].

وأشار المصنف أيضاً إِلى اللغات التي نطقت بها القبائل العربية المشهورة بفصاحتها في بيئات جزيرة العرب المختلفة ونبه عليها، جاءَ في القاموس : ((القدسُ : ... وكجبل : السطل))[4]، وعقّبَ الشِّيرازيّ بقولــه : ((لغة حجازيّة))[5]، وجاء فيه أيضاً : ((وما أدري أين بكع؟ : ذهب))[6]، وعقب الشِّيرازيّ بقولــه : ((بمعنى أين بقع بالقاف، لغة تميمية)) [7]، وجاءَ فيه أيضاً بعد أنْ ذكر معاني أخذ : ((ولا تقل واخذه)) [8]، وعقب الشِّيرازيّ على ذلك بالقول: ((وتبدل واواً في لغة اليمن فيقال واخذه مواخذةً ، وعلى هذه اللغة فالأمر فيه واخذ))[9]، ونقل ذلك عن المصباح المنير للفيومي[10]، وجاءَ فيه أيضاً في ذكر معاني اليأس : ((ويئس أيضاً : علم[11]، ومنه : { أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ}[12]. وقال الشِّيرازيّ : ((وكسمع بمعنى علم في لغة النخع))[13]، واستشهد بالآية الكريمة.

---

(1) نفسه 1: 528 (ا ر ز).
(2) نفسه 1: 558 (ح ر س).
(3) القاموس 1 : 739 (ح ر س).
(4) 1: 773 (ق د س).
(5) المعيار 1: 581 (ق د س).
(6) 2: 948 (ب ك ع).
(7) المعيار 2: 86 (ب ك ع).
(8) 1: 475 (أ خ ذ).
(9) المعيار 1: 352 (أ خ ذ).
(10) المصباح المنير (أ خ ذ).
(11) القاموس 1 : 795 (ي ا س).
(12) الرعد 31.
(13) المعيار 1: 598 (ي ا س).

وجاءَ في المعيار : ((السطر بالفتح، وبفتحتين في لغة بني عجل: الصفُّ من الشجر والكتابة والخط ونحوها))[1]، وجاء فيه أيضاً : ((الوتد بكسر المثناة الفوقية لغة الحجاز وهي لغة فصحى، وبالفتح والسكون لغتان، وأهل نجدٍ يسكنون التاء فيدغمون فيبقى بعد القلب الودُّ كجد: ما دقَّ عليه في الأرض أو الحائط أو غيرهما))[2].

أمّا لغات المدن والحواضر والأقوام في غير جزيرة العرب فنبه الشِّيرازيّ عليها أيضاً، ومن المعروف أنّها أقلُّ فصاحةً من لغات القبائل العربية الفصيحة، التي نطق بها سكان المدن والأمصار في عصور نقاء اللغة وما بعدها، قال الشِّيرازيّ : ((العقود .. وبمعنى الحصرم لغة نبطية، ومنه الحديث في بيع الكرم، متى يحلُّ؟ قال: إذا عقد وصارَ عقوداً، ولعله مخفف عنقود))[3]، وقال أيضاً : ((الطوب بالضم: الآجُرّ لغةُ مصرية))[4]، وقد أفرد لها ترجمةً مستقلة بعد تركيب (ط ن ب) على أنّها معتلة العين بالواو، في حين ذكرها الفيروزآبادي في (ط ي ب)[5]، وقال أيضاً: ((الديس كبيت: الدَّوس لغة عراقية))[6]، غير أنّه لَم يُشر إلى كونها غير عربية كما صرَّح صاحب القاموس[7]، وقال أيضاً : ((الإجّار : السطح بلغة أهل الشام والحجاز كالإنجار بالنون قبل الجيم))[8]، وقد نسبها هنا إلى مصرين، أحدهما موطن الفصاحة العربية، وقال أيضاً: ((والفيدس كضيغم : الجرة الكبيرة تستصحبها من سفر البحر ، لغة مصرية))[9]، ونقل عن الفيروزآبادي: ((الساعور : التنور ، ومقدم النصارى في معرفة الطبّ))[10]، وعقبَ: ((وعن بعضهم ساعورا بالمقصورة، وهو لغة سريانية))[11].

(1) 1: 427 (س ط ر).
(2) 1 : 345 (و ت د).
(3) المعيار 1: 322 (ع ق د).
(4) نفسه 1: 113 (ط و ب).
(5) القاموس 1: 195 (ط ي ب).
(6) المعيار 1: 566 (د ي س).
(7) القاموس 1: 751 (د ي س).
(8) المعيار 1: 364 (ا ج ر).
(9) نفسه 1: 578 (ف د س).
(10) القاموس 1 : 574 (س ع ر) .
(11) المعيار 1: 427 (س ع ر).

ونلحظ من الأمثلة السابقة أنَّه يطلق لفظة لغة على اللفظ العربي وغير العربي، بل ذهب إلى أبعد من هذا، حينما تعرض للغات الأعاجم في مدنهم ، قال بعد نقله معاني (الخُلّر) من القاموس[1]: ((وهو على خمسة أقسام ... وواحد منها الذي يكون أحمر، يسمى مَشُوْ بفتح الميم وضم الشين وسكون الواو بلغة أهل شيراز، وكَرُوْ بفتح الكاف وضم الراء المهملة وسكون الواو بلغة أهل كرمان))[2]، فهو يضبط هذه اللغات بوصف الحروف وكأنّها بعض لغات العرب.

إنّ هذا الخلط الذي يمكن ملاحظته أيضاً فيما سبق من أمثلة، في توجيهها اللّغويّ بقواعد العربية وغيرها، ربما يعود إلى حرص المصنف الشديد على التوضيح والتبيين، وعلى أيّة حالٍ ، كان لزاماً عليه التفريق بين لغات العربية الصريحة وبين لغات الأَعاجم وما تلفظ به عوامهم .

2- المعرَّب والدخيل:

اهتمّ الشِّيرازيّ بالمعرب والدخيل اهتماماً بالغاً، فنبه عليهما مبينا أُصولهما ومعانيهما، مصوباً الكثير مما رآهُ غلطاً عندَ أصحاب المعجمات قبله، معتمداً في ذلك على معرفته واجادته للغتين الفارسية والتركية، والاسم ((المعرَّب كمعظم ومكرم الذي تلقته العرب من العجم بكرةً، وغيرته تغييراً ما، نحو : إبريسم ، ثم ما أُمكن حمله على نظيره من الأبنية العربية حملوها عليه، وما لَم يحملوه على نظيره ولم يغيروه بل تكلموا به كما تلقوه فليس بمعرّب))[3]، وإنّما هو الدَّخيلُ، وبعض اللغويين لا يجد فرقاً بينهما، كالسيوطي مثلاً ، فهو يطلق على المعرَّبِ اسم الدَّخيل[4].

لقد انتقلت للعربية الفاظ من الثقافات الأجنبية، خضع قسم كبير منها إلى قواعد العربية من حيث الأوزان والصيغ وإبدال بعض الحروف وتغيير مواقع النبر، فأصبحت على صورة شبيهةٍ بالكلمات العربية وسميت الألفاظ المعربة وأمّا غيرها من الكلمات الأجنبية التي بقيت على صورتها الأصلّية فسميت الألفاظُ الدخيلة[5].

ولم يقتصر الشِّيرازيّ في ذكره المعرَّب والدخيل على اللسان الفارسي واللسان التركيّ فحَسْب، بل ذكر الألفاظ التي دخلت العربية من اللغات الرومية والحبشية والسريانية والهندية والنبطية واليونانية وغيرها.

---

(1) 1: 547 (خ ل ر).

(2) المعيار 1: 406 (خ ل ر).

(3) نفسه 1: 117 (ع ر ب).

(4) المزهر، السيوطي 1 : 269.

(5) الدراسات اللغوية في العراق ، الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز : 240.

نبه الشِّيرازيّ على ما أغفله أصحاب المعجمات في إشارتهم إلى ما هو معرب من الألفاظ ، فنقل عن صاحب القاموس مثلاً: ((الكردُ : العنق))[1]، وعقب على ذلك بقوله : ((وأصلها فارسيّ معرب))[2]، وجاء في القاموس : ((نشورت الدابة نشواراً : أبقت من علفها))[3]، فقال الشِّيرازيّ : ((النشوار كسروال : ما تبقيه الدابّة من العلف، معرب ، وقد نشورت نشورةً))[4].

وإذا أشار أصحاب المعجماتِ إلى لفظٍ معرب في أثناء شرحهم للمعاني أشار المصنف إلى أصل اللفظة في اللغة التي عرّب منها، نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((الجزر .. وبالتحريك ... أَرُومة تؤكل))[5]، بقوله : ((الذي يؤكل معرب كزر))[6]، وقول الفيروزآبادي : ((القشنيزة : عشبة...))[7]، فقال الشِّيرازيّ : ((القشنيزة بالشين المعجمة والنون كخنزير بهاء : عشبة ، كأَنّها معرَّب كشنيذ))[8]، ولم يُشر صاحب القاموس إلى كونها معرَّبة ، وقول الفيروزآبادي : ((السرداب بالكسر : بناءُ تحت الأَرض للصيف معرَّب))[9]، فعقب الشِّيرازيّ عليه بقوله : ((معرَّب سرداب بفتح الدال))[10]، وجاءَ في المعيار في معاني تركيب (ق ل د) : ((وعن بعضهم الإِقليد: المفتاح لغة يمانية، وقيل معرَّب وأصله بالروميّة إِقليدس بزيادة السين وفتح الدال))[11].

وإذا أشار أصحاب المعجمات إلى اللفظ الذي هو أَصلُ التعريب، زاد المصنف تفسيرهُ، جاءَ في القاموس : ((النواخذةُ : ملاّك سفن البحر أو وكلاؤهم معربةٌ، الواحدة نَاخُذَاةٌ))[12]، وزاد الشِّيرازيّ: ((معرَّب ناخداي بالدال المهملة، أيْ صاحب السفينة بالفارسيّة، إِذْ (نا) مخفف ناو بمعنى السفينة، و(خدا) بضم الخاء بمعنى الصاحب ... والمشهور عند أكثر المعربين إِهمال دالها تماشياً مع ما عربت منه))[13]، وجاءَ

(1) 1: 455 (ك ر د).
(2) المعيار 1: 337 (ك ر د).
(3) 1: 669 (ن ش ر).
(4) المعيار 1: 513 (ن ش ر).
(5) القاموس 1: 519 (ج ز ر).
(6) المعيار 1: 386 (ج ز ر).
(7) القاموس 1: 718 (ق ش ن ز).
(8) المعيار 1: 543 (ق ش ن ز).
(9) القاموس 1: 178 (س ر د ب).
(10) المعيار 1: 98 (س ر د ب).
(11) 1: 334 (ق ل د).
(12) 1: 486 (ن خ د).
(13) المعيار 1: 361 (ن خ د).

في القاموس : ((المَرْزَجُوشُ بالفتح : المردقوش، معرب مرزنكوش))[1]، فعقب الشِّيرازيّ : ((إِذْ مرزن بالفارسية : الفأْرُ، وكوش: الأُذن، سمي لأنّه شبيه بأذن الفأْر))[2]، وجاءَ في المعيار : ((الدخدار بالدال المهملة كسروال: ثوبُ أبيض وأسود معرَّب تخت دار أيْ: ممسك التخت أو ذو تخت))[3]، ولم يتطرق الفيروزآبادي إِلى تفسيره[4].

وجاء في المعيار : ((الفرجار بالجيم كصلصال ويكسر فاؤه، معرب بركار، وهو آلة يرسم به الدوائر))[5]، وهو من زياداته على القاموس، ونقل عن بعضهم في تفسير أنواع النبيذ عند كلامه على مفردة (المزر) بمعنى نبيذ الذرة والشعير، قال : ((وأمّا السكركه بضم السين والكاف الأولى وفتح الثانية وسكون الراءِ بينهما وبعدها هاءُ ، فخمر الحبش، قيل هي نبيذ من الذرة يقال لها السقرقع بقافين مكان الكافين وبالعين المهملة مكان الهاء وهي معربة سكركه بالحبشية))[6].

وجاء في المعيار أيضاً : ((الكيى كعلى : المصطلى وهو دخيل في العربية، كذا عن بعضهم... وقوله المصطلى يحتمل فتح اللام وكسرها لأنّه كتبه غير معرب))[7]، وهذا من زياداته على القاموس أيضاً.

وكان الشِّيرازيّ كثيراً ما ينقل آراء العلماء قبله ، ثم يزيد عليها، نقل عن صاحب القاموس : ((الببر: سبع (م) ج ببور معرب))[8]، وزاد عليه: ((وعن بعضهم وأحسبه دخيلاً وليس من كلام العرب))[9]، وقال أيضاً : ((البخت كفلس: الجدُّ والحظ، فارسيٌّ تكلمت به العربُ))[10]، ونقله عن المصباح المنير[11].

ولا ينسى الشِّيرازيّ التعقيب على كثيرٍ من الألفاظ الأعجمية التي وردت في المعجمات

---

(1) 1: 824 (م ر ز ج وش).
(2) المعيار 1: 617 (م ر ز ج و ش).
(3) 1: 411 (د خ د ر).
(4) القاموس 1 : 553 (د خ د ر).
(5) نفسه 1: 843 (ف ر ج ر).
(6) المعيار 1: 506 (م ز ر).
(7) 2: 825 (ك ي ي).
(8) القاموس 1: 494 (ب ب ر).
(9) المعيار 1: 368 (ب ب ر).
(10) المعيار 1: 109 (ب خ ت).
(11) المصباح (ب خ ت).

العربية وتوجيهها وجهةً أُخرى ، جاءَ في القاموس : ((الوردُ الأغبس من الخيلِ: السمند))[1]، وهذا تعبير غير دقيق، ولذا وضحه الشِّيرازيّ بقولـــه: ((الذي تدعوه الأعاجم : السمند))[2]، وجاء في القاموس أيضاً: ((والجيش: نبات طويل ... فارسيته شلميز))[3]، وذكر الشِّيرازيّ لفظاً آخر، فقال: ((فارسيته شنبليله))[4]. وغيرها كثير.

ونرى أنَّ ما يقرِّره الشِّيرازيّ في أمثال هذه، فيه جانب كبير من الصحة، لأنَّه على معرفةٍ بقواعد اللسان الفارسي، فنجده مثلاً يعقب على قول الفيروزآبادي : ((البردعة... وبلا لامٍ وقد تنقط داله: بلد بأقصى أذربيجان معرب برده دان))[5] بقوله : ((كذا في القاموس، ولم أعرف صحة هذا التعريب))[6]، ويقول في لفظة (الجنبذ) : ((الجنبذ كقنفذ : كالجلنار من الرمان كذا صرح بعضهم))، ويعني به صاحب القاموس[7]، معقباً على ذلك بقوله: ((وأظن أنّه بفتح الموحدةِ لأنَّه معرب كنبده)) وبعد أن أنهى معاني الجنبذ قال: ((كالجُنبذه بهاء في الجميع ويحتمل أنَّ الهاء للوحدة معرب كنبد وكنبده))[8].

وعقب على قول الفيروزآبادي: ((جويم كزبير: بلد بفارس والعامة تضم الياء))[9]. بقوله : ((كذا عن بعضهم والصواب جويم بضم الجيم والياء وسكون الواو بينهما ، كما صرح بعضهم لأنّها معرب كويم وهكذا شائع في زماننا هذا))[10].

وقال أيضاً: ((طوران كطوفان:... وناحية بالسند، وبلد ما وراء النهر معرب توران، والنون علامة الجمع في لغة العجم))[11]، ولم يشر صاحب القاموس إلى تعريبها[12]، وعقب على قول

(1) 1: 768 (غ ب س).
(2) المعيار 1: 557 (غ ب س).
(3) 1: 802 (ج ي ش).
(4) المعيار 1: 602 (ج و ش).
(5) القاموس 1: 945 (ب ر د ع).
(6) المعيار 2: 84 (ب ر د ع).
(7) القاموس 1: 477 (ج ن ب ذ).
(8) المعيار 1: 354 (ج ن ب ذ).
(9) القاموس 2: 1437 (ج و م).
(10) المعيار 2: 465 (ج و م).
(11) نفسه 1: 454 (ط و ر).
(12) القاموس 1: 605 (ط و ر).

الفيروزآباي أَيضاً: ((وسدوم : لقرية قوم لوط، غلط فيه الجوهري والصواب سذوم بالذال المعجمة))[1]، بقوله : ((وعن الأزهري بعدما ضبطه بالدال المهملة ، قال أَبو حاتم: إِنّما هو سذوم بالذال المعجمة والدال خطأ ، قلت: وهذا هو الصحيح وعن آخر هو أعجمي)) ونحن نرى اختلاف العلماء في هذه المفردة وتوهيم بعضهم بعضاً، ولكن الشِّيرازيّ يعالجها معتمداً على القواعد الفارسيّة في توجيهه للمعربات، ولذا نجده يقول: ((وعلى هذا فلا منافاة ، لأنَّه يكتب بالمعجمة ويقرأ بالمهملة على قاعدة لغة العجم، وهي أنّه إِنْ كان قبل الدال حرف ساكن وهو واو أو ألف أو ياء ، يكتب بالمعجمة وإِنْ كان يقرأ بالمهملة))[2]. وعقب على قول الفيروزآبادي : ((وقزوينك : (ه) بالدينور))[3]، بقولـــه : ((بزيادة كافٍ وهي حرف تصغير بالفارسية...))[4]، ويعني بالزيادة على لفظة قزوين.

ومع ما تقدم يبقى توجيه الشِّيرازيّ للأَلفاظ المعربة اعتماداً على قواعد الصرف العربية هو الغالب، قال : ((الطنبور : من آلات الملاهي، فارسي معرَّب، وإِنّما ضمَّ حملاً على باب عصفور، والطنبار بالكسر لغة فيه))[5]، وقال أيضاً: ((والنرجس بفتح النون وسكون الراءِ وكسر الجيم: مشموم معروف معرب نركس ، وبعضهم ضبطه بكسر النون لأنَّه ليس من كلامهم فعلل))[6]، وجاءَ في القاموس : ((الفانيذ: ضرب من الحلواء (م)، معرب يانيد))[7]، وعقب الشِّيرازيّ عليه بقوله: ((كلمة أعجمية لفقد فاعيل في كلام العرب))[8].

وقد خالف الشِّيرازيّ أَصحاب المعجمات في كثير من مواضع الأَلفاظ المعربة في المعيار، فنراه يتعامل مع المعربات الأعجمية المكونة من مقطع واحدٍ أو مقطعين اثنين تعاملاً يرتكز على أَنّها لا تذكر في المعجم اعتماداً على حروفها التي عربت لها في العربية بموافقتها للجذر العربي أو عدمه ، لكونها قد أصبحت بالتعريب جزءاً من لغة العرب باختلاف الأصل، فجميع حروفها أُصول مستثناة من علامات التأْنيث والجمع في لغتها الأُمّ التي عُرّبت منها، فأَفرد ترجماتٍ مستقلة

(1) نفسه 2: 1476 (س د م).
(2) المعيار 2: 498 (س د م).
(3) القاموس 2: 1609 (ق ز ن)، وحرف(ه) تعني قرية كما هي اختصارات الفيروزآبادي.
(4) المعيار 2: 641 (ق ز ن).
(5) نفسه 1: 454 (ط ن ب ر).
(6) المعيار 1: 593 (ن ر ج س).
(7) 1: 483 (ف ن ذ).
(8) المعيار 1: 359 (ف ن ذ).

لها أَحياناً بعد الأُصول العربية في أَبوابها وأَحالها إِلى أبوابٍ أُخرى في بعض الأحيان، مع ملاحظة أَنّه لَم يعمم رؤيته هذه على جميع المفردات المعربة في المعيار فقد ذكر كثيراً منها ملحقةً بالجذور العربية، ففي اختلاف المواضع مثلاً لَم يذكر (الرساطون) الرومية في باب الطاء فصل الراء كما فعل صاحب القاموس[1]، بل أحالها بقوله: ((وموضعها في باب النون)) [2]، وذكرها هناك[3]، كذلك لَم يذكر (أصبهان) في تركيب (أ ص ص) كما فعل صاحب القاموس أيضاً[4]، وإِنّما ذكرها في باب النون فصل الهمزة وأَحالها فيه مع أَصفهان إِلى باب الهاء[5]، وذكرها هناك في فصل الهمزة ، قال : ((إِصبهان بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الموحدة ، ويقال فيه أصفهان بالفاء : بلد معروف معرب أصبهان والألف والنون علامة الجمع في لغة الفرس))[6]، فيما أشار صاحب القاموس في باب الهاء فصل الصاد إِلى أَنّها في تركيب (أ ص ص) [7].

ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من تناول الشِّيرازيّ للمعربات ذكره لمجموعةٍ كبيرةٍ من المفردات العربية والنص على ذكر مقابلها الفارسي، إِذ يمكننا متابعة مئات الكلمات الثنائية في اللغتين العربية والفارسية وجردها، يمكن أَنْ تؤلف لنا معجماً صغيراً من المعجمات الثنائية اللغة، والمصنف قد قصد ذلك في محاولةٍ منه لمساعدة الطلبة في إِتْقان أكثر من لغة واحدةٍ.

ويمكن القول إِنَّ المعرب والدخيل يمثلان أول صورة لمعجم ثنائي اللغة عند العرب، والمعروف أَنَّ أوّل المعجمات الثنائية اللغة التي تدخل فيها العربية بالأَساليب العلمية الحديثة هو قاموس رافائيل زخُّور (إِيطالي ــ عربي) مطبوع في مطبعة بولاق سنة 1822م[8].

قالَ صاحب المعيار : ((والمجرَّة التي في السماء كمحبة: (م) فارسيتها كهكشان))[9]،

---

(1) القاموس 1: 901 (ر س ط).

(2) المعيار 2: 52 (ر س ط).

(3) نفسه 2: 605 (ر س ط ن).

(4) القاموس 1: 832 (ا ص ص).

(5) المعيار 2: 572 (ا ص ب هــ ا ن).

(6) نفسه 2: 751 (ا ص ب هــ).

(7) القاموس 2: 1639 (ص ب هــ).

(8) صناعة المعجم ثناتي اللغة، د . خليل ابراهيم حماش، بغداد بيت الحكمة 1998 ــ ص 16 (حلقة نقاشية).

(9) المعيار 1: 385 (ج ر ر).

و((النحيزة: الطبيعة ... ونسيجة شبه الحزام تكون على الفساطيط والبيوت، فارسيته نوار)) [1]، و((الدُّبرة : قطعة أرضٍ تصلح وترفع أَطرافها للزرع، فارسيتها كرد))[2]، و((المرارة : شيء لاصق بالكبد فيه المرّة الصفراء، ويقال لها بالفارسية زهزه))[3]، و((ابن عرس : دويبة تشبه الفأْرة، فارسيته في هذا الزمان موش خرما))[4]، وقال في معاني الرفش : ((وهو كفلس وقفل : المجرفة، وهي كمكنسة: ما يجرف به الشيء، فارسيته يادوب))[5]، وعقب على قول الفيروزآبادي ((الحريش: دويبة قدر الإصبع بأرجلٍ كثيرةٍ، أو هي دخال الأُذن))[6]، بقوله : (فارسيته هزاربا))[7]، وجاءَ في المعيار : ((المنظارُ : المرآة، وآلةٌ يرى فيها الشيء من بعيدٍ، فارسيتها دوربين))[8]، و ((المنظرة كمكنسة : آلةٌ يرى فيها الخطُّ وغيره، فارسيتها عينك))[9]، والمعنى الثاني في المنظار ومعنى المنظرة من مُسْتَدْرَكاتهِ على صاحب القاموس، وقد جاء في تاج العروس عند كلامه على معاني المنظار : ((ويُطلق أيضاً على ما يُرى منه البعيد قريباً والعامة تسميه النظارة))[10].

يستخلص ممّا سبق أنَّ اهتمام صاحب المعيار بالمعرب والدخيل راجع إِلى معرفته باللغتين الفارسية والتركية وإِتقانه إيّاهُما، وإِنّ ما أجراه من التوضيح والتصويب وإِبداء الرأْي فيهما معتمد فيه على تلك المعرفة، وأنَّ إِكثاره منهما مقصودُ لأهدافٍ تعليميةٍ خالصةٍ.

3- الإتباع والمزاوجة:

إِهتم الشِّيرازيّ بالإِتباع والمزاوجة اهتماماً واضحاً، وقد أفرد لهما فصلاً في مقدمته، عبر فيه عنهما بأن المزاوجة: كل ما كان لثانيه معنى، والإِتباع ماليس بذلك[11]، وهو غالباً ما يشير إِلى الإِتباع في عرضه للمادّة اللّغويّة، أمّا المزاوجة فيتركها هملاً من غير إِشارة إِليها اعتماداً

(1) نفسه 1: 547 (ن ح ز).
(2) نفسه 1: 409 (ك ر د).
(3) المعيار 1: 505 (م ر ر).
(4) نفسه 1: 574 (ع ر س).
(5) نفسه 1: 607 (ر ق ش).
(6) القاموس 1: 804 (ح ر ش).
(7) المعيار 1: 603 (ح ر ش).
(8) 1: 514 (ن ظ ر).
(9) 1: 514 (ن ظ ر).
(10) 14 : 252 (ن ظ ر).
(11) المعيار 1: 33.

على فهم القارئ لتعريفه السابق، قال في فصل المقدمة: ((ماله هارب ولا قارب بالهاء في الأوّل والقاف في الثاني والراء المهملة كفاعل فيهما، أيْ : صادر عن الماء ولا وارد، أيْ ما له شيء))[1]، وقال أيضاً: ((وفي دعاء الاستسقاء: سلاطح بلاطح، بالسين المهملة في الأول والموحدة في الثاني واللام والطاء المهملة كعلابط فيهما إتباع، يريد كثرة الماء)) [2]، وربما جاء التركيب بالمزاوجة والإتباع قال : ((هو شيطان ليطان بالشين المعجمة في الأول واللام في الثاني كريحان فيهما إتباع)) [3]، ثم زاد ((أو من لاطه الله كباع إذا لعنه)) والمعنى الأخير للمزاوجة، وهو متابع هنا للفيروزآبادي مع عكس المسألة، جاء في القاموس في معاني (ليط) : ((ومنه شيطان ليطان أو هو إتباع))[4]، مع ملاحظة أنّ الشِّيرازيّ ضبط تراكيبه بالنص على الحروف واللفظ المقابل .

وكثيراً ما يعمد الشِّيرازيّ إلى إهمال الشروح التي يذكرها في المقدمة للتركيب في أثناء تناوله المواد في المعيار، قال في فصل الإتباع والمزاوجة : ((رجل سادم نادم كفاعل فيهما فالأوّل من ندم ندماً كفرح فرحاً إذا حزن أو فعل سيئاً ثم كرهه، والثاني من سدمَ سدماً كفرحَ فرحاً إذا هُمَّ أو غيظ مع حزن)) [5]، وقال في شرحها في تركيب (س د م) : (رجل نادم سادم كفاعلٍ وندمان سدمان كسكران، يقال هو إتباع نعت من ذلك))[6].

وذكر كثيراً مما أغفله الفيروزآبادي ، من ذلك قوله: ((ماله عليّ قاه ولا جاه.... وهو (م) وأمّا القاه فهو الطاعة والسلطان))[7]، ولم يشر الفيروزآبادي إلى كونهما إتباعاً في موضعيهما من القاموس[8]، وربما تغيرت ألفاظ التركيب بينهما، قال الشيرازي: ((ما لي منه حمٌّ ولا رم ... أيْ بدٌّ))[9] في حين قال الفيروزآبادي: ((وماله حمٌّ ولا سمٌّ ويضمان: هم أو لا قليل ولا كثير، وماله عنه بد))[10].

وبالجملة، فقد اهتمَّ الشِّيرازيّ بالإتباع والمزاوجة لأنّهما ضرب من الموضوعات اللّغويّة التي

---

(1) نفسه.
(2) المعيار 1: 34.
(3) نفسه 1: 38.
(4) القاموس 1: 925 (ل ي ط).
(5) المعيار 1: 38.
(6) نفسه 2: 498 (س د م).
(7) نفسه 1: 38.
(8) القاموس 2: 1635 (ج و هـ) و 1643 (ق و هـ).
(9) المعيار 1: 38.
(10) القاموس 2: 1447 (ح م م).

تُجَمَّلُ بها الكتب وتزيدها حسناً وبياناً ، ولما فيهما من فائدةٍ توضيحيةٍ لكثير مما سمع عن العرب من غرائب الألفاظ ذات المعاني المجازية في غالبها، فذكر كثيراً مما أهملته المعجمات منها، مع ضبطها وتبويبها في مقدمته جامعاً(209) مائتين وتسعة تراكيب من تراكيبها المنقولة من الكتب المؤلفة فيها والمعجمات العربية المختلفة.

4ـ الإبدال والقلب المكاني :

الإبدال: هو إقامة حرفٍ مكان حرفٍ آخر في كلمةٍ مشهورة الحروف ومن ثمَّ ظهور كلمتين تدلان على معنى واحد باختلاف الحرف المبدل، وقد عرض الشِّيرازيّ لهذا الموضوع متتبعاً كلام العرب مبينا أمثلة كثيرةً منه، ففي تقسيمه أنواع الياء المفردة، قال : ((وياءُ البدل تقع بدلاً من الواو والهمزة، وأحدِ حرفي التضعيف ، والنون والعين والباء والسين والثاء))، وذكر أمثلتها وختم كلامه بالقول : ((كلها سماعية ولا يقاس عليها)) [1].

ونقتصر هنا على مثالٍ واحدٍ في إبدالات الياء في المواضع التي ذكرها على الترتيب: الميزان، الحياض ، السيد ، أُناسي والأصل أُناسين، دينار والأصل دنار، الضفادي والأصل الضفادع، والديباج والأصل الدباج على قول، والخامي في الخامس ، والثالي في الثالث، ومن الواضح إنّ الأمثلة الثلاثة الأُولى ليست من الإبدال في شيء فهي من الموضوعات الصرفية في الإعلال بقلب الواو ياءً .

وقال : ((والشير إما لغةً من الشجر أو أبدلوا من الجيم ياء))[2]، وبعد أَنْ ذكر معاني رجس عقب بقوله: ((وهو مشابه للرجز... أُبدل من السين زاي كما قيل للأسد: الأَزد))[3]، وواضح أنَّه من التغييرات التي تحصل بسبب اتحاد مخارج الحروف، فالسين والزاي من مخرج واحد فهما من الحروف الأَسلية.

وعقب على قول الفيروزآبادي : ((وأين هببت عنا ، بالكسر : أيْ غبت عنا))[4]، بقوله : ((وفي بعض النسخ : من أين هببت حنا ، بالحاء المهملة، فإنْ كان صحيحاً ، فهو من لغة سعد، يبدلون العين حاءاً فيقولون: حنا ومحنا ونحم، يريدون عنا ومعنا ونعم)) والحاء والعين من الحروف الحلقية كما هو معروف، ثم أورد الشِّيرازيّ بعد ذلك ما دعاه إلى الشك في المنقول،

(1) المعيار 2: 772 (الياء المفردة).
(2) نفسه 1: 581 (ش ج ر).
(3) نفسه 1: 567 (ر ج س).
(4) القاموس 1: 273 (هـ ب ب).

فقال: ((وفي الأساس : هبَّ فلان حيناً ثم قدم : أيْ سافر، وحينا بالحاء المهملة والمثناة التحتية والنون كعيد: (م)، ويحتمل أَنَّ حيناً تصحف فصار حنا، وعلى القول بالصحة، فالوجه ما ذكرناه))[1].

ولتوضيح هذه المسألة، جاءَ في التاج : ((ومن المجاز يقال: هبَّ فلان حيناً ثم قدمَ، أيْ غابَ دهراً ثم قدم ، وهذا عن يونس)) [2]، وقال بعد ذلك : ((ومن قول يونس المتقدم ذكره قولهم: أين هبيت حنا بالكسر، أيْ : أينَ غبتَ عنا، ثم إِنَّ الذي في نسختنا : هبيت حنا بالحاء المهملة بدل العين وهو بعينه نصُّ يونسَ))[3]، ولم يحاول الزبيدي توجيه ما ذكره، وعبر الشِّيرازيّ عن رأْيٍ استخلصه اعتماداً على القرائن والنقول عنده، وثبت هنا أنَّ ما نقله من بعض نسخ القاموس صحيح، بدليل تصريح الزبيدي بذلك نقلاً عن يونس بن حبيب البصري (ت183هـ) وهو حجة في العربية، كما أنَّ نسخة الزبيدي من القاموس فيها النص عينه، وهي على ما تقدم لغة صحيحة، وتوجيه الشِّيرازيّ لها على أنّها من الإِبدال في محله.

أمّا القلب فتقديم حرفٍ على حرفٍ آخر في الكلمة الواحدة، أيْ إِحلال الحرفين أحدهما مكان الآخر، بتقديم المتأخر منهما وإِرجاع المتقدم مكانه، وقد تتبع صاحب المعيار الألفاظ المقلوبة منبها على ما لَم يشر إِليه أصحاب المعجمات ولاسيّما صاحب القاموس.

من ذلك مثلاً، تعقيبه على قول الفيروزآبادي: (شخر الشباب : أوله))[4]، بقوله : ((مقلوب من الشرخ))[5]، وقول الفيروزآبادي : ((المضد : ضمد الرأْس))[6]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((مضد رأْسه مضداً كنصر : ضمده فهو مقلوب منه))[7]، وقول الفيروزآبادي: ((الغماريد : المغاريد))[8]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((الغماريد بالراء المهملة مقلوب مغاريد))[9]، وقول الفيروزآبادي أيضاً : ((الموائد :

(1) المعيار 1: 154 (هـ ب ب).
(2) تاج العروس 4: 274 (هـ ب ب).
(3) نفسه 4: 277 (هـ ب ب).
(4) القاموس 1: 582 (ش خ ر).
(5) المعيار 1: 434 (ش خ ر).
(6) القاموس 1: 461 (م ض د).
(7) المعيار 1: 341 (م ض د).
(8) القاموس 1: 442 (غ م ر د).
(9) المعيار 1: 327 (غ م ر د).

الدواهي))[1]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((والموائد كمقاعد: الدواهي مقلوب من المآود))[2]، وقال الفيروزآبادي في معاني تركيب (هــ و ر): ((... والبناء: هدمه، فهارَ وهو هائر وهارٍ))[3]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((.... انصدع ولم يسقط فهو هارٍ كمالٍ وهو مقلوب من هائر))[4].

وقال الشِّيرازيّ أيضاً: ((الواطد كفاعل: الثابت ، والطادي مقلوب منه موضعه المعتل))[5]، وواضح أنَّ المثال الأخير من صور القلب المكاني في الصرف، فالطادي على وزن (عالف) مقلوب عن الواطد، اسم فاعلٍ من وطد يطد، أُخِّرَتْ الواو، فصارت اللفظة الطادو، قلبت الواو ياءً لتطرفها بعد كسر.

وعقب على قول الفيروزآبادي : ((احرمز وتحرمز : صار ذكياً))[6]، بقوله : ((احرمز من الافعلال، وأصله احرنمز قلبت النون ميماً وأُدغمت في الميم لقرب مخرجها منها...))[7]، وقال الشِّيرازيّ أيضاً : ((المصقر من الرُّطب كمعظم : المصلب يصب عليه الدبس ليلين، ورُبّما جاءَ بالسين لأنّهم كثيراً ما يقلبون الصاد سيناً))[8].

وبعد : فيبدو أنَّ الإبدال والقلب عند الشِّيرازيّ يطلقان على تناول الصيغ من حيث قواعد الصرف وفي موضوع الإعلال بالذات من جهةٍ، وأنظمة الصوت وقوانينه الخاصة من حيث المخارج والصفات وغيرهما من جهة أُخرى ، متبعاً في ذلك علماء العربية الأقدمين في تناولهم موضوعات اللغة: نحواً وصرفاً ودلالةً وأصواتاً وأَساليب، وحدةً واحدةً لا تتجزَّأُ في مجال البحث اللّغويّ كما عرف عنهم .

5- المولد والعامي :

المولد: كلام عربي غير محضٍ[9]، لحدوثهِ، والعامي ألفاظ يطلقها العوام بعيدةً عن قواعد اللغة، وفي الغالب تكون اصطلاحاتٍ مبتكرةً أملتها الحاجة للتعبير، وربما كان لها أصل في

(1) القاموس 1: 467 (م و د).
(2) المعيار 1: 345 (م و د).
(3) القاموس 1: 690 (هــ و ر).
(4) المعيار 1: 526 (هــ و ر).
(5) المعيار 1: 348 (و ط د).
(6) القاموس 1: 701 (ح ر م ز).
(7) المعيار 1: 532 (ح ر م ز).
(8) نفسه 1: 448 (ص ق ر).
(9) نفسه 1: 350 (و ل د).

العربية، ويرى بعض الباحثين[1]، إنَّ التوليد أساس نشوء العاميات العربية لابتعاده عن الأُصول والضوابط اللّغويّة، وقد درج أصحاب المعجمات على التنبيه على المولد والعاميِّ لا خدمةً لهما، بل لتبيان مخاطرهما على اللسان العربي، وتابعهم صاحب المعيار في ذلك، ناقلاً مادته من معجماتهم التي سجلتها، نقل عن الفيروزآبادي : ((الأواغي : مفاجر الديار في المزرعة، الواحدة الآغية))[2]، وزاد الشِّيرازيّ : ((كالنواصي والناصية، ويشدد الياء فيشدد في الجمع أيضاً، وهو كلام أهل السواد لأنَّ الهمزة والعين لا يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ، كذا عن الأَزهريّ))[3].

وعقب على ما ذكره الفيرزوآبادي في معاني تركيب (ص ف ع) : ((صفعه (كمنعه) : ضرب قفاه بجمع كفه لا شديداً ... أو الصفع مولدة))[4]،بقوله: ((ومنهم من جعل هذه الكلمة مولدةً مع شهرتها في كتب اللغة))[5]، وعقب على قول الفيروزآبادي: ((القازوزة والقاقوزة والقاقزة : مشربة أو قدح))[6]، بقوله : ((والأخيرة مولدة))[7]. وقال الشِّيرازيّ : ((والعقود : السكك بالسين والكاف المهملة، لغة عراقية وأظنها مولدة))[8]. ولم يرد هذا المعنى في القاموس[9].

والشِّيرازيّ يعقب على العامي بصورةٍ توازي تعقيبه على المولد، نحو قوله في معاني تركيب (ث ج ر) من غير ذكر مصدره : ((وعن آخر الثجير: عصارة التمر، والعامّة تقوله بالمثناة الفوقية وهو خطأٌ))[10]، وقال في لفظة العجوز : ((صارت عجوزاً أيْ كبيرة السنّ، ولا تقل عجوزة بهاء والعامة تقولها))[11]، وعبر عنها الفيروزآبادي بأنها لغية رديئةٌ[12].

---

(1) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 603.

(2) القاموس 2: 654 (أ غ ي ــ المعتل).

(3) المعيار 2: 775 (ا غ ي ــ باب الياء)، وينظرتهذيب اللغة(ا غ ي) .

(4) القاموس 1: 989 (ص ف ع).

(5) المعيار 2: 115 (ص ف ع).

(6) القاموس 1: 717 (ق ز ز).

(7) المعيار 1: 543 (ق ز ز).

(8) نفسه 1: 322 (ع ق د).

(9) القاموس 1: 436 (ع ق د).

(10) المعيار 1: 380 (ث ج ر).

(11) نفسه 1: 539 (ع ج ز).

(12) القاموس 1: 711 (ع ج ز).

ولا ينسى الشِّيرازيّ أنْ ينقل لنا اختلاف العامة في بعض الألفاظ ، نحو قوله : ((الحبحبة... والبطيخ الشامي الذي يسميه أهل العراق الرقي، والفرس تسميه الهنديّ (ج) حبحب بلاهاء، ويسميه الفرس في هذا الزمان هندوانه))[1].

وأشار أيضاً إلى اللحن عندهم فنقل عن بعضهم : ((وإنفاد الكتاب إلى فلان من الإفعال من لحن عامة العجم، وإنّما هو بالذال))[2]، وقد بينا رأْيه في أمثال هذا على قاعدة لغة العجم في مناقشتنا لـــ (سذوم)، وتحدَّث عن لفظة (طرس)، وهي مما ليس في القاموس : ((طرسه كضرب: .... والأناء وغيره : ملأه، والمفعول مطروس، فانطرس عليّ للمطاوع، والمعنى الأخير بلغة أهل العراق))[3]، وهو ما نلفظه اليوم عامياً في اللغة الدارجة بـــ (ترس الإناء).

ووجه الشِّيرازيّ ما رفضه بعض اللّغويّين عن فهم العامة لبعض المعاني، نقل من غير أَنْ يذكر المصدر : ((وعن بعضهم: العامّة تظنُّ أنَّ الصحو لا يكون إلاّ ذهاب الغيم، وليس كذلك وإنّما الصحو تفرق الغيم مع ذهاب البرد)) ، ثم عقب على ذلك بقوله : ((وليس قوله بشيءٍ لقول أمير المؤمنين(عليه السلام) لما سئل ما الحقيقة؟

قال : كشف سبحات الجلال من غير إشارةٍ، إلى أَنْ قال: محو الموهوم وصحو المعلوم، فأشار (عليه السلام) إلى أنَّ الصحو يحصل بعد المحو))[4].

يستخلص من ذلك، إنَّ الشِّيرازيّ اهتمَّ بالمولد والعامي لعصمة اللسان العربي منهما ، ولاسيّما أنَّه عاش وسطاً أعجمياً يسهل انتقال اللكنة والعجمة إلى من يتكلم العربية فيه، بحكم الاختلاط والتعايش، فنبه على خطرهما للتوقي منهما.

6- المجاز :

اهتم الشِّيرازيّ بالمجاز أكثر من اهتمام الفيروزآبادي في القاموس وأقل من اهتمام الزمخشري في أساس البلاغة والزبيدي في تاج العروس، ويقصد بالمجاز: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقةٍ مع قرينةٍ لفظية أو معنوية تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، أيْ المعنى اللّغويّ للفظ ، فتخرج إلى معنى جديد هو المعنى المجازي الذي تقترن صحته بدليل تستحيل معه إرادة المعنى الحقيقي، وهذا الدليل هو قرينة المجاز، والعلاقة بين المعنيين قد تكون المشابهة فيكون المجاز استعارة، وقد تكون غيرها فيكون مجازاً مرسلاً.

---

(1) المعيار 1: 72 (ح ب ب).

(2) نفسه 1: 344 (ن ف د).

(3) المعيار 1: 571 (ط ر س).

(4) نفسه 2: 710 (ص ح و ــ باب الواو)، ولم يرد القول في نهج البلاغة.

والمعاني الحقيقية مقدمة على المجازية عند الشِّيرازيّ في الأَغلب لَم يخلط بينهما كما فعل الفيروزآبادي أحياناً، وقد عرضها في أثناء شرحه للمفردات اللّغويّة، قال في معاني تركيب (ورد): ((ورد ... وفلان علينا وروداً أيضاً: حضر، ومنه ورود الكتاب على الاستعارة))[1]، وقال : ((وبار بوراً كقال، ووباراً كسحاب : هلك والشيءُ: كسد، وكذلك السوق على الاستعارة، لأنّها إِذا تركت صارت غير منتفعٍ بها، فأَشبهت الهالك من هذا الوجه))[2]، وعقب على ما ذكره الفيروزآبادي: ((الخبز (م)، وبالفتح ضرب البعير بيده الأرض))[3]، بقوله : ((وهو على التشبيه بالخباز))[4].

ونلحظ أَنّه ينبه على المجاز في عبارات صاحب القاموس الذي أغفل الإِشارة إِليه أو التنبيه عليه إِلاّ قليلاً ، من ذلك مثلاً تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((السفرة، بالضمّ: طعام المسافر ومنه سفرة الجلد))[5]، بقوله : ((وسميت الجلدة التي يوعى فيها الطعام سفرةً مجازاً وهو تسمية المحل باسم الحال))[6]، وقال بعد ذكره المعاني الحقيقية لــ (البزر): ((وقولهم، لبيض الدود: بزر القز مجاز على التشبيه ببزر البقل لصغره))[7]، ولم يشر إِلى ذلك الفيروزآبادي[8]، وقال أيضاً ((سمي الجزاء مكراً كما جزاء السيئة سيئة مجازاً على سبيل مقابلة اللفظ باللفظ))[9]، ولم يذكر ذلك الفيروزآبادي أيضاً[10].

ونلحظ ممّا تقدم أنَّ الشِّيرازيّ حين ينبه على المجاز، يحدد طبيعته وطريقته ويوضحه تماشياً مع منهجه في التوضيح، بعد أَنْ كان الغرض من المجاز، في جانبٍ منه، خدمة التعبير عن المعنى مع وضوح الدلالة عليه، وربما جره ذلك إِلى الإِشارة إِلى ألوانٍ أُخرى من ألوان التعبير البلاغي كالكناية مثلاً التي تندرج تحت عنوان (علم البيان) مع المجاز، أورد الفيروزآبادي في ذكر معاني تركيب (د ف ر) : ((وكقطام : الأمة)) [11]، ووضح الشِّيرازيّ ذلك بقوله: ((ويقال للجارية إِذا

(1) نفسه 1: 347 (ورد) . ولم ترد في القاموس.
(2) نفسه 1: 377 (ب و ر) ولم ترد في القاموس.
(3) القاموس 1: 703 (خ ب ز).
(4) المعيار 1: 534 (خ ب ز).
(5) القاموس 1: 574 (س ق ر).
(6) المعيار 1: 428 (س ف ر).
(7) نفسه 1: 371 (ب ز ر).
(8) القاموس 1: 500 (ب زر).
(9) المعيار 1: 509 (م ك ر).
(10) القاموس 1: 663 (م ك ر).
(11) نفسه 1: 554 (د ف ر).

شتمت: يادفار كقطام، أيْ يا منتنة الريح، كناية عن خبث المخبر)) ، ونلحظ هنا دقة الشِّيرازيّ في التعبير عن المعنى المقصود، الذي قد يفهم منه على تفسير الفيروزآبادي، إنَّ دفار مرادف للأَمة وهذا غير دقيق، لأَنّ هذه اللفظة تطلق على غيرها أيضاً، قال الشِّيرازيّ بعد ذلك: ((وقد يقال للمرأة الحرَّة يا دفار أيضاً)) [1].

وقال الفيروزآبادي: ((الأَثلب ويكسر : التراب والحجارة أو فتاتها)) [2]، وزاد الشِّيرازيّ : ((وفي الخبر (الولد للفراش وللعاهر الأثلب) ومعناه الرَّجم، وقيل هو كناية عن الخيبة)) [3]، ورواية الحديث المشهورة وللعاهر الحجر[4]، وجاءَ في المعيار : ((وقوله (عليه السلام) : إنَّ حديثنا أمرد ذكوان، الذكوان هو الشديد اللهب، وهو كناية عن الصعوبة)) [5].

مما تقدم ، يبدو أنَّ المجاز وسيلة للتوضيح والتبيين ولاسيّما في ما لَم ينبه عليه صاحب القاموس مما كان غامض المعنى مُبْتَسرُ العبارة، ففي وضوح المعاني المجازية للمفردة بيان لمعناها اللّغويّ الحقيقي.

7ـ المقيس والشاذ :

رُبّما لَم يبلغ معجم عربي متأخر ــ خلا التاج ــ ما بلغه المعيار من إِشارةٍ إِلى المقيس والشاذ، ويعود ذلك إِلى اهتمام المصنف باللغات المتعددة للمفردة الواحدة، ومحاولته استقصاء ما وصل إِليه منها وجمعها وإِثباتها في أوائل السطور كما عبر، ولتحقيق هذه الألفاظ وتوثيقها كان لزاماً عليه الإِشارة إِلى موافقتها أو عدم موافقتها للقواعد التي وضعها علماء العربية الأوائل.

والمقيس: هو اللفظ الذي يجيءُ في الكلام موافقاً لما وضعه العلماء من قواعد وتطبيقها في الاستعمال، أمّا الشاذ: فما سمع مخالفاً لتلك القواعد، ويكون على ثلاثة أنواعٍ : الأوّل: ما شذ في القياس واطرد في الاستعمال ، نحو : استنوق الجمل، فهي مستعملة بتصحيح الواو، وقياسها أَنْ تقلب ألفاً، ويصح الاستدلال بهذا النوع، والثاني : ما شذ في الاستعمال واطرد في القياس، كالماضي في يدع، الذي يوجب القياس أَنْ يكون له ماضٍ غير أنَّ استعماله شاذ ، كونه استغنى عنه بماضي فعل آخر، ولا يحتج

(1) المعيار 1: 412 (د ف ر).
(2) القاموس 1: 135 (ث ل ب).
(3) المعيار 1: 65 (ث ل ب).
(4) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي 1 : 425 (ح ج ر).
(5) المعيار 2: 693 (ذ ك و ــ باب الواو).

بهذا النوع في تمهيد الأُصول، ويجوز استعماله للضرورة، والثالث: ما شذَّ فيهما نحو: مصوون في مصون، ولا يعول على هذا النوع، وهو ما اصطُلح على تسميته بالنادر[1].

وقد وثق الشِّيرازيّ مادته اللّغويّة وحققها مستعينا بالقياس، منبها على الشاذ الذي يقتصر به على السماع، محفوظاً لا يقاس عليه، واضعاً أمام طلبة العلم فكرة القياس وفائدتها الكبيرة في مجال اللغة، وإذا ما علمنا أَنَّ مذهبه يعارض فكرة القياس في وضع قواعد الفقه في جوانب كثيرة منه، أدركنا إِخلاص الشِّيرازيّ للغة العرب، والرؤية العلمية لديه، متجرداً عما يقف أمامه في سبيل خدمتها والذود عنها.

تعقب الشِّيرازيّ الألفاظ التي أغفل صاحب القاموس التنبيه على المقيس منها والشاذ، مع ما عرف عن الفيروزآبادي من اهتمامٍ بذلك، وقد استعان الشِّيرازيّ بما وجد في المعجمات العربية من آراءٍ فيها أحياناً، وبما يملك من خزين وثقافةٍ لغويةٍ أحياناً أُخرى ، فمن ذلك مثلاً، قوله في لفظة (الإِبزار): ((وعن بعضهم ... الإِبزار (م) بكسر الهمزة ، والفتح لغة شاذة لخروجها عن القياس، لأَنَّ بناء (أفعال) للجمع، ومجيئُهُ للمفرد على خلاف القياس، وهو معرَّب، جمع أَبازير كأسانيد انتهى))[2]، وكونها معربةً قد يكون هو السبب في عدم ورودها وتوجيهها على هذا البناء عند الفيروزآبادي[3]، وقوله في لفظة (الأَبكار) : ((بكرة بالفتح، جمعها بكر كسبب، وهو من شواذ الجمع لأنَّ (فعلةَ) لا يجمع على فعل، إِلاّ أحرفاً مثل حلقة وحلق وحمأة وحمأ))[4].

وتعقيبه على ما ذكره الفيروزآبادي : ((الحبر ... وبائعه الحبري لا الحبار))[5]، بقوله : (وعن آخر: والأخير أيضاً قياس مطرد ومبالغة في الصناعة كالخبّاز والنجّار، وأكثر الصرفيين صرحوا به))[6].

ونلحظ فيما تقدم أمانة الشِّيرازيّ العلمية وهو يوجه المسائل التي عرض لها، بآراء العلماء وإِنْ أهمل عزوها إِلى قائليها على منهجه في عدم عزو الأقوال إِلا قليلاً، وربما جره ذلك إِلى عدم إِشارته

(1) نفسه 1: 356 (ش ذ ذ) ، والوافي الحديث في فن التصريف : 100.
(2) المعيار 1: 371 (ب ز ر).
(3) القاموس 1: 500 (ب ز ر)
(4) المعيار 1: 376 (ب ك ر).
(5) القاموس 1: 526 (ح ب ر).
(6) المعيار 1: 391 (ح ب ر).

إلى ما ينقل أحياناً ، قال الفيروزآبادي : ((الصير بالكسر... شق الباب))[1]، وزاد صاحب المعيار : ((ومنه من نظر في صير بابٍ ففقئت عينه فهي هدر، ولم يسمع مثل هذا الحرف إلاّ في هذا)) [2]، وجاءَ في تاج العروس الكلام السابق باختلاف عباراتٍ في الحديث ، وعزو الرأْي إلى أبي عبيد[3].

وكثيراً ما يوضح الشِّيرازيّ ما جاءَ في القاموس منبهاً على أنه شاذ أو نادر أو غير مشروح القواعد، نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((ما أبغضه لي شاذ)) بقوله : ((لا يقاس عليه لأَنَّ أفعل التعجب لا يبنى من الرباعي))[4]، وما وضحه من قول الفيروزآبادي أيضاً في معاني لفظة (الحضر) : ((والفرس محضير لا محضار)) بقوله : ((وهذه فرس محضير، أيْ كثير العدو، وهو من النوادر))[5]، وذكر الشِّيرازيّ في تركيب (ح ر ت) قول الفيروزآبادي : ((حوريت : موضع ولا نظير لها)) [6]، مضبوطةً بوصف الحروف من غير تعقيب عليها[7]، ثم ذكرها مستقلة في ذيل فصل الحاء باب الراء بعد تركيب (ح و ت) بقولـــه : ((حوريت : ذكر في (حرت) لفقد فعليل في كلامهم))[8]، وغالباً ما يفعل ذلك إِشارةً إِلى اختلاف مواضع ورود المفردات بين العلماء، تسهيلا لوجدان الطلاب كما يقول.

ويتابع الشِّيرازيّ مسائل القياس والشذوذ عند صاحب القاموس ويشبعها بحثاً وتوضيحاً بعبارةٍ رشيقة سلسة، فهو مرتكز معياره الذي ينطلق منه في نقاشه وردوده ، قال الفيروزآبادي : ((شنأه كمنعه وسمعه شنئاً، ويثلث ، وشنأة ومشنأً ومشنأةً ومشنؤةً وشنآناً وشنآناً: أبغضه))[9]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((شنأه كنفع وسمع : أبغضه، والمصدر كفلس وقفل وجسم وسحابة ومقعد ومرحلة ومكرمة ورمضان وسكران)) وزاد بقوله: ((والأَخيران نادران، فالأَوّل نادر في المعنى لأَنّ (فعلان) إِنّما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب ، والثاني نادر في اللفظ لأَنّه لَم يجئْ

(1) القاموس 1: 600 (ص ي ر).
(2) المعيار 1: 450 (ص ي ر).
(3) 12: 372 (ص ي ر).
(4) المعيار 2: 42 (ب غ ض).
(5) القاموس 1: 534 (ح ض ر).
(6) المعيار 1: 397 (ح ض ر).
(7) القاموس 1: 245 (ح ر ت).
(8) المعيار 1: 163 (ح ر ت).
(9) القاموس 1: 109 (ش ن أ).

شيءُ من المصادر عليه))[1]، وقال الفيروزآبادي: ((وهي عجفاء جمع عجاف شاذ لأنَّ (أفعل فعلاء) لا يجمع على فعال، ولكنهم بنوه على سمان))[2]، ، ووضح الشِّيرازيّ مع زيادةٍ، قائلاً: ((وإنّما جمع على عجاف حملاً على نقيضه وهو سمان، وإمّا حملاً على نظيره وهو ضعاف))[3]. والرأْي الثاني نقله الزبيدي ، قال: ((قال شيخنا ، ولو قال بنوه على نده، أيْ مثله لكان أقرب، وهو ضعاف، كما مال إليه بعضهم)) [4]، وقال الفيروزآبادي ((والضرتان... وزوجتاك، وكل ضرة للأُخرى ، وهنَّ ضرائر)) [5]، وعقب الشِّيرازيّ على هذا الجمع بقوله: ((ج ضرات كحبة وحبات على القياس، وسمع ضرائر، كأنّها جمع ضريرة ككتيبة وكتائب، ولا يكاد يوجد لها نظير))[6]. وقد أغفل الفيروزآبادي الجمع بالألف والتاء هنا.

ويبدي الشِّيرازيّ الكثير من الشكوك في الألفاظ المنقولة كشكه في جمع صَخْبان على صُخْبان في قول الفيروزآبادي : ((صخب كفرح، وهو صخاب وصخب وصخوب وصخبان ، وجمع الأخير صُخْبان))[7] معقباً على ذلك بقوله : ((وإنْ صح فهو على غير قياس، والقياس أنّه جمع صاخب كرُكبان وراكب)) [8]، وشكه في جمع الشرعة على أشراع في قول الفيروزآبادي: بـــ ((الشرعة محركة: السقيفة ، ج أشراع)) [9]، معقباً على ذلك بقوله: ((كذا عن بعضهم ، وإنْ صحَّ فهو على غير قياس))[10]، وربما فهم من كلامه أحياناً عدم قناعته بالمنقول، نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((الهضاضة كسحابةٍ: مايهتض من أحدٍ))[11]، بقوله : ((كذا صرَّح بعضهم، والقياس كسلالة))[12]، وتعقيبه أيضاً على ما اورده الفيروزآبادي : ((الأعشى : لون يضرب إلى

(1) المعيار 1: 49 (ش ن أ).
(2) القاموس 2: 1112 (ع ج ف).
(3) المعيار 2: 205 (ع ج ت).
(4) التاج 24 : 124 (ع ج ف).
(5) القاموس 1: 601 (ض ر ر).
(6) المعيار 1: 451 (ض ر ر).
(7) القاموس 1: 188 (ص خ ب).
(8) المعيار 1: 107 (ص خ ب).
(9) القاموس 2: 983 (ش ر ع).
(10) المعيار 2 : 111 (ش ر ع).
(11) القاموس 1: 888 (هـــ ض ض).
(12) المعيار 2: 43 (هـــ ض ض).

السواد))[1]، بقوله : ((كذا صرح بعضهم ولكن قياس اللون العثوة كغرفة))[2]، وعبر عن عدم قناعته بكون (أرضتها) بمعنى وجدتها كذلك في قول الفيروزآبادي: ((الأرضة بالكسر والضم وكعنبةٍ: الكلأُ الكثير. وأرضت الأرضُ : كثر فيها ، وأرضتها: وجدتها كذلك))[3]، بقوله : ((كذا ضبطه بعضهم، والقياس أَرّضتها إِيراضاً))[4].

ونلحظ هنا كيف يعرض الشِّيرازيّ الألفاظ على القواعد المعروفة لبناء كل منها، فما وافقها قال بقياسه، وما لَم يوافقها أَشار إِلى مخالفته القياس مع أَنَّ بعضها مختلف في حقيقة كونه قياسياً أو سماعياً .

وربما عقب الشِّيرازيّ على قول صاحب القاموس مخالفاً إِيّاه أو مغلطا له، نحو مخالفته الفيروزآبادي في قوله: ((وقول المتكلمين، كيّفته فتكيّف : قياس لا سماع فيه)) [5]، بقوله : ((وهذا القول ليس بشيءٍ، لأنّه ورد عن أُمراء الكلام الأَئمة (عليهم السلام) وهو قول الهادي (عليه السلام) : كيف الكيف فلا يقال له كيف، وأَين الأَين فلا يقال له أَين، إِذْ هو مبدع الكيفوفة والأَينونة)) [6]، فنظر صاحب القاموس إِلى أَنَّ اشتقاق الفعل من كيف قياس، لأَنَّه لَم يسمع عن العرب في عصور الاحتجاج المنتهية على قولٍ بوفاة إِبراهيم بن هرمه (ت 176هـ) ، في حين نظر الشِّيرازيّ إِلى مكانة الإِمام العلمية والدينية، التي توجب عنده الاحتجاج بكلامه، وإِنْ عاش بعد عصور الاحتجاج، لأنّه حجة في الفتيا والعلم ومن الموثوق بروايتهم عند العلماء، ومثل هذه المكانة هي التي جوزت للزمخشري مثلاً أَنْ يستشهد بشعر أَبي تمام (ت 232هـ) جاعلاً ما يقوله بمنزلة ما يرويه، استدلالاً بمقطعات الحماسة المشهورة بوثاقتها وإِتقان روايتها عنه.

فضلاً على أنَّ صاحب التاج يرى في نص القاموس رأْياً يستشف منه التوقف فيه، قال: ((ونصّ اللحياني فأمّا قولهم كيف الشيءَ تكييفاً فكلام مولد، قلت: فعني بالقياس هنا التوليد، قال شيخنا: أو أنّها مولدة، ولكن أجروها على قياس كلام العرب، قلت وفيه تأمل))[7]، فهو يتلمس الرأْي في توجيهه، لاسيّما أَنّه زاد في تفسير الكيف بمعنى القطع عند الفيروزآبادي، بقوله: ((وقد

(1) القاموس 2: 1716 (ع ث و ــ المعتل).
(2) المعيار 2: 715 (ع ث و ــ باب الواو).
(3) القاموس 1: 862 (ارض)
(4) المعيار 2: 32 (ارض).
(5) القاموس 2: 1134 (ك ي ف).
(6) المعيار 2: 221 (ك ي ف).
(7) التاج 24 : 352 (ك ي ف).

كافه يكيفه، ومنه كيف الأديم تكييفاً : إذا قطعه))[1]، والفعل مشتق هنا من الكيف وشاهده كما أوضح محقق التاج[2]، قول البعيث الشاعر[3]:

ولولا أمير المومنين وعهده وإنّي امرؤ لا أنقض العهد مسلم
لكيفته بالسيف أو لاجتدعته فلم يمس إلاّ وهو في الناس أكثم

نستخلص مما تقدم، إنَّ الشِّيرازيّ يقول بالقياس اللّغويّ، ويبدو أَنَّ شخصية الشِّيرازيّ العلمية أوضح ما تكون قدرة على مناقشة المسائل اللّغويّة في الجوانب التي تتعلق باللغات، فزيادة على ما تقدم من تنبيهات وتوجيهات، تتبع الشِّيرازيّ الألفاظ العربية ونبه عليها من حيث فصاحتها وشهرتها واستعمالها وغير ذلك، قال : ((وعن بعضهم جاورته مجاورةً وجواراً ككتاب وغراب، والأوّل أفصح: إذا صار جاره))[4]، وفي معاني تركيب (ج ذ ذ) ذكر : ((واسم ما قطع وكسر: الجذاذ كغراب وسحاب وكتاب، والأوّل أفصح))[5]، وقال أيضاً : ((بزر البقل وغيره بالكسر والفتح لغة، وعن بعضهم لا يقوله الفصحاء إلاّ بالكسر، فهو أَفصح)) [6]، وقال أيضاً : ((جمرات المناسك وجمارها أيضاً ، والأُولى اغلب استعمالاً)) [7]، وقال: ((والأَحمران أيضاً: اللحم والخمر، والخبز واللحم، والأخير مشهور في الألسنة، ولم أجده في الكتب))[8]، وقال : ((سفر الرجل كنصر والمصدر كفلس وسرور: خرج للارتحال ... واستعمل المصدر اسماً، وجمع على أسفار كبعض وأبعاض، وسافر مسافرةً وسفاراً ككتاب على فاعل، فهو مسافر بالكسر، ولكن الفعل من الثلاثي مهجور ومن المفاعلة مستعمل))[9]، وقال أيضاً : ((والحجر المكرم، وهو هُيُولَى الإكسير في اصطلاح الفلاسفة ... وهو مصنوع))[10]، وغير ذلك .

(1) نفسه 24 : 349 (ك ي ف).
(2) حقق الجزء الرابع والعشرين مصطفى حجازي.
(3) من الطويل ، النقائض 2 : 123 .
(4) المعيار 1: 389 (ج و ر).
(5) نفسه 1: 354 (ج ذ ذ).
(6) نفسه 1: 371 (ب ز ر).
(7) نفسه 1: 388 (ج م ر).
(8) نفسه 1: 399 (ح م ر).
(9) نفسه 1: 428 (س ف ر).
(10) نفسه 1: 392 (ح ج ر).

ومصنف المعيار في كل ما تقدم ينقل آراء غيره وأقوالهم في مسائل، ويقول برأيه في أُخرى وصولاً إلى هدفه المتمثل في توضيحها وتبيينها.

8ـ الألفاظ والأدعية المأثورة والمعاني الشرعية:

نبه الشِّيرازيّ على كثير من الألفاظ الدينية، وأكثر فيها نقل المعاني الشرعية ذات العلاقة بمذهبه والأَدعية المأْثورة عن طريق آل البيت (عليهم السلام) معتمداً على كتب المعاني والأُصول الفقهية ، عند القدماء من مؤلفي الشيعة كالكليني صاحب الكافي، والقمي صاحب معاني الأخبار وعلل الشرائع، وغيرهما، ونقل الكثير منها أيضاً مع تفسيرات وافيةٍ للآيات القرآنية والأحاديث النبوية من القاموس والمصباح والنهاية ومجمع البحرين وغيرها، واهتمامه بهذه الأَلفاظ ناشئٌ من محاولته التعريف بدلالتها اللّغويّة في أصل اللغة وانتقالها إلى معانٍ جديدة بدلالات دينية أصبحت من الحقائق اللّغويّة في حياة المسلمين كألفاظ الطهر والصلاة والصوم والتوحيد والحج والعبادة والكتاب والقرآن وأسماء الله الحسنى وغيرها، قال الشِّيرازيّ : ((استعمل الفقهاء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها المحدود شرعاً، والأداء إذا فعلت في الوقت المحدود، وهو مخالف للوضع اللّغويّ ولكنه اصطلاحي للتمييز بين الوقتين، وقيل ليس مخالفاً للوضع اللّغويّ لأَنَّ الفائت دين على المكلف فيؤديه، فوضع المصدر موضع الاسم)) [1]، وقال الشِّيرازيّ : ((وفي عرف الإسلام يطلق المولد على زمان ولادة النبي (صلى الله عليه وآله) والميلاد يطلق على زمان ولادة عيسى (عليه السلام)))[2]، وفيه أيضاً: ((والمأْثور من أهل بيت العصمة (عليهم السلام) أَنَّ الصلاة من الله عز وجلّ رحمة، ومن الملائكة تزكية، ومن الناس دعاء))[3].

ونقل مقتطفات من الأدعية في توثيق مادته، نقل دعاء: ((اللهم إِنّي أسألك من بهائك بأبهاه، أفعل تفضيل منه، أيْ أسألك بأَبهى بهائك))[4]، وكذلك معاني الفقه، جاءَ في القاموس : ((الوافي: درهم وأَربعة دوانق)) وعَقَّبَ الشِّيرازيّ : ((كذا في القاموس، وفي فقه الإمام الرضا (عليه السلام): درهم وثلث درهم))[5]، وتبدو شخصية الشِّيرازيّ الدينية في مناقشته النصوص الفقهية

---

(1) المعيار 2: 821 (ق ض ي).

(2) نفسه 1: 350 (و ل د).

(3) نفسه 2: 711 (ص ل و ــ باب الواو).

(4) نفسه 2: 675 (ب هــ و ــ باب الواو)، وينظر مفاتيح الجنان وباقيات الصالحات ، الشيخ عباس القمي ص290.

(5) نفسه 2: 838 (و ف ي ــ باب الياء).

وغيرها شخصية معتدلةً تجلّ الإِسلام ومذاهبه، وتذكر فضل علماء المذاهب، وتشيد بجهودهم في خدمة الإِسلام والمسلمين.

وهناك موضوعات لغوية أُخرى عرض لها الشِّيرازيّ في المعيار ، كالترادف والأَضداد والمشترك اللفظي والأُصول والاشتقاق، وهو يقول بها جميعاً، إلاّ أنَّ اهتمامه بها لا يبلغ الاهتمام الذي أبداه في الموضوعات التي فصلنا آنفاً، وغالب الأمر أَنّه ينقل مسائلها من القاموس والمعجمات الأُخرى من غير تعقيب ، ونحن لا نكاد نجد له آراء مميزة في تلك الموضوعات .

أمّا موضوع الأَعلام فقد تخفف منه الشِّيرازيّ كثيراً مهملاً استطرادات صاحب القاموس وأَصحاب المعجمات الأُخرى فيها، ذاكراً أَسماء الرسل والأَنبياء والصحابة والتابعين والشعراء والنحاة ورجال الدول وغيرهم، مهملاً تراجمهم، مكتفياً بذكر أَسمائهم مجردةً موزونةً بما يقابلها من أَلفاظ، مع ذكره أَحياناً شروحاً قليلة لأعلامه المشهورة، كما أَنّه سجل لنا طائفة من أَسماءِ أَئمة آل البيت (عليهم السلام) وثقات أَصحابهم.

أمّا الناحية البلدانية فقد تخفف منها الشِّيرازيّ أيضاً، مهملاً الجوانب غير اللّغويّة، مكتفياً بذكر أسماء البلدان والمدن والقرى والمواضع والجبال والمياه والأَنهار وغيرها من غير شروحٍ تتعلق بعمارتها وصناعاتها وزراعتها وملامح الرقي والثقافة فيها، ودافعه الأوّل في ذلك منهجه في الاختصار، واقتصاره على الجوانب اللّغويّة ، فهو لَم يرد لمعياره أَنْ يكون موسوعة علمية شاملة بقدر ما أراد أَنْ يناقش مسائل اللغة باهتمام وتفحص كبيرين.

وقد وردت في المعيار أَمثلة كثيرة توضح بعض جوانب ما تقدم نحو : ((الحمويّ ، بفتح الحاء وضم الميم مشددة، من فضلاء أَهل السنّة، منسوب إِلى حمويه جدّه)) [1]، وقوله في معاني (جعفر): ((ومنه : جعفر بن مُحمّد الصادق، السادس من الأئمة الاثني عشر .. لغزارة علمه وجريان فيوضه أبداً للزوم المناسبة بين اللفظ والمعنى)) [2]، وقوله في معاني (بقر): ((وكان يقال للإِمام مُحمّد بن عليّ بن الحسين: الباقر، لأَنّه بقر العلم بقراً، أيْ : شقه شقاً وأَظهره إِظهاراً))[3]،

(1) المعيار 2: 474 (ح م م).
(2) نفسه 1: 481 (ج ع ف ر).
(3) نفسه 1: 375 (ب ق ر).

وقوله : ((ومحمد بن يعقوب الكليني ، من المحدثين (م)))[1]، و((أبو بصير كأَميرٍ من أصحاب الصادق (عليه السلام)))[2].

لقد تجاوز الشِّيرازيّ عن تصحيح كثير من الأعلام التي ذكرت خطأً أو أُسيءَ إِليها عند الفيروزآبادي نحو : ((ومحمد بن أَبي دأْب: كذاب، وعيسى بن يزيد بن دأْب : هالك))[3]، أهمل الشِّيرازيّ نعت الفيروزآبادي لهما، وذكرهما أعلاماً مجردة موزونه باللفظ المقابل في تركيبهما[4].

وربما عقب على أَسماء المواضع بالأُسلوب نفسه، كتعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((ذو قار: موضع بين الكوفة وواسط))[5] بقوله: ((خطب به أمير المؤمنين (عليه السلام)))[6]، ويعني به الإِمام عليّ بن أَبي طالب.

ومن الموضوعات التي تتصل باللغة العربية العروض والقوافي، وقد اهتمَّ بها الشِّيرازيّ في عرضه للمادة اللّغويّة فهو يُشير إِلى بحور الشعر والزحافات والعلل وبعض المصطلحات لهذا الفن، معقباً في الغالب للتوضيح، نحو تعقيبه على ما أَورده الفيروزآبادي : ((الشكل... والجمع بين الخبن والكف))[7] بقوله: ((والمشكول من العروض أيضاً: ما حذف ثانية وسابعه، كمستفعلن فتصير متفعل))[8]، وتعقيبه على قول الفيروزآبادي أيضاً : ((الخزلة ... وسقوط الألف وسكون التاء من متفاعلن))[9]، بقوله : ((ولا يكون هذا إِلاّ في الوافر والكامل))[10]، وقولُهُ الوافرُ خَطأٌ ، لأَنَّ هذا الزَّحافَ (الخَزْل) لا يَدْخِلُ إِلاَّ بحْراً واحداً هو الكاملُ[11].

(1) نفسه 1: 122 (ع ق ب).
(2) نفسه 1: 374 (ب ص ر).
(3) القاموس 1: 159 (د أ ب).
(4) المعيار 1: 83 (د أ ب).
(5) القاموس 1: 650 (ق و ر).
(6) المعيار 1: 497 (ق و ر).
(7) القاموس 2: 1347 (ش ك ل).
(8) المعيار 2: 381 (ش ك ل)، وينظر شرح تحفة الخليل : 47.
(9) القاموس 2: 312 (خ ز ل)، وينظر شرح تحفة الخليل : 47.
(10) المعيار 2: 353 (خ ز ل)
(11) شرح تحفة الخليل : 8 .

ومن المصطلحات التي ذكرها : ... العصب بالفتح، إسكان لام مفاعلتن من عروض الوافر، ورد الجزء بذلك إلى مفاعلن))[1]، وقوله : ((المعاقبة أيضاً جنس من العروض...))[2].

أمّا الموضوعات الأُخرى التي تعرض لها الفيروزآبادي وغيره من أَصحاب المعجمات، كالأَدوية والنباتات والحيوانات والفلك والأَنواء والتاريخ والجغرافيا والأَنساب وغيرها، فلم يكن اهتمام الشِّيرازيّ بنقل تفاصيلها كبيراً، ناقلاً ما يتعلق منها بجانب اللغة، غير أَنّه اهتمَّ اهتماماً واضحاً بنقل المصطلحات العلمية لها ، المعروفة أو التي استحدثت في عصره، وقد يكون المعيار واحداً من أَكثر المعجمات المتأخرة التي اهتمت بالمصطلحات العلمية وركزت عليها، من ذلك مثلاً قولـــه: ((دوران الفلك : تواتر حركاته بعضها إِثر بعض من غير استقرار ولا ثبوت)) [3]، وقولـــه: ((إِنّما سميت النار والهواء والتراب عناصر لأَنّها أُصول للمواليد والمركبات)) [4] وقوله : ((الروم ... ومن اصطلاح علم القراءة، حركة مختلسة مختفاة كضرب من التحقيق، وهي أَكثر من الإِشمام لأَنّها تسمع))[5]، وقوله : ((والتكليس أيضاً ، والمكلس كمعظم من اصطلاح أَهل الصناعة أَخذوه من الكلس))[6]، وقوله : ((والصورة: التمثال والشكل، وفي اصطلاح الحكمة فعلية المادة))[7]، وقوله : ((والدهر أَيضاً في اصطلاح الحكماء ، هو : امتداد ملحوظ بين الصفة والذات))[8]، وقوله : ((الجزيرة الخضراء أيضاً من اصطلاح الحكماء تطلق على الأَمثلة وعلى عالم النفوس))[9]، وبعد أَنْ نقل عن الفيروزآبادي معنى السنة الكبيسة[10]، قال : ((وفي اصطلاح المنجمين : هي السنة التي يجتمع فيها كسور السنين الماضية...))[11].

(1) المعيار 1: 119 (ع ص ب)، وينظر شرح تحفة الخليل : 45 ، 46.
(2) نفسه 1: 121 (ع ق ب)، وينظر شرح تحفة الخليل : 72 ــ 77.
(3) نفسه 1: 413 (د و ر).
(4) نفسه 1: 409 (ع ن ص ر).
(5) نفسه 2: 493 (ر و م).
(6) المعيار 1: 856 (ك ل س).
(7) نفسه 1: 449 (ص د ر).
(8) نفسه 1: 414 (د هـــ ر).
(9) نفسه 1: 386 (ج ز ر).
(10) القاموس 1: 779 (ك ب س).
(11) المعيار 1: 585 (ك ب س).

ويعقب موضحاً على ما أَورده الفيروزآبادي من مصطلحات نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((الكعب: اصطلاح للحساب))[1]، بقوله: ((حاصل ضرب الجذر في المجذور كالمكعب كمعظم، والمكعب في اصطلاح أَهل المساحة: الجسم الذي يحيط به ستة مربعات))[2].

ولعل الشِّيرازيّ ينفرد عن أَصحاب المعجمات، ولاسيّما المتاخرونَ منهم بإِيراده طائفة من مصطلحات العلوم والعقاقير المنقولة من اليونانية، نحو : ((الهيميا كزبرج بالمقصورة، يوناني وهو : علم يبحث فيه عن خواص الحروف وقواها وخصائصها))[3] ، و ((المروميا بضم الميم وسكون الواو وكسر الميم الثانية وقصر الآخر: دواء (م) ، وهي لفظة يونانية، ومعناه حافظ الأَجساد ، وتسمى في العربية عرق الجبال))[4] ، و ((الليميا كزبرج بالمقصورة، يوناني وهو : علم يبحث فيه عن عجائب خواص العقاقير))[5] و ((السيميا كزبرج بالمقصورة، لفظ يوناني، وهو علم يبحث فيه عن تسخير الملائكة))[6]، و ((الريميا كزبرج بالمقصورة، يوناني وهو : علم يبحث فيه من عجائب المعالجات وسرعة الحركات))[7].

ويبدو أَنَّ الشِّيرازيّ كان على معرفة باللسان اليوناني ومصادره المكتوبة، قال : ((الكيميا كزبرج بالمقصورة ويمد، لفظ يوناني ، أصله حيميات بالحاء المهملة وفي آخره مثناة فوقية، كذا مضبوط في محله، والظاهر أَنَّه خيميات بالخاء المعجمة، أَيْ : التحليل والتفريق، وهو : علم يبحث فيه عن كيفية تغيير صورة الفلز الناقص إِلى الكمال))[8].

(1) القاموس 1: 221 (ك ع ب).
(2) المعيار 1 : 39 (ك ع ب).
(3) نفسه 2: 843 (ذيل فصل الهاء باب الياء).
(4) نفسه 2: 831 (ذيل فصل الميم باب الياء).
(5) نفسه 2 : 828 (ذيل فصل اللام باب الياء).
(6) نفسه 2: 803 (ذيل فصل السين باب الياء).
(7) نفسه 2: 799 (ذيل فصل الكاف باب الياء).
(8) المعيار 2: 825 (ذيل فصل الكاف باب الياء).

المبحث الثاني

منهج الشِّيرازيّ في المعيار

صرَّحَ الشِّيرازيّ في مقدمتهِ بعددٍ من خطواتِ منهجهِ التي سارَ عليها في المعيارِ، وهي لا تخرجُ عن خطواتِ منهج الفيرزوآبادي وغيره من المعجميّنَ لكنّهُ، وبحكم تأخره في الزمانِ، تلافى كثيراً مما وقع فيه أصحابُ المعجماتِ، فاختط لنفسهِ طريقاً واضح المعالم بخطواتٍ مدروسةٍ سارَ عليها في موادّ معجمِه والتزمها كما لَم يلتزمها أحد قبله ، فوُجدتْ في المعيار ظواهر منهجيّةٌ أشارَ إلى بعضها، ولوحظ بعضها الآخر بما صنعه الشِّيرازيّ في كتابه، وهو في كلّ ما فعل مقلد لا مبتكر، أراد ان يجمع بين مسألتين مهمتين يختلط بعضهما ببعضٍ اختلاطاً كبيراً هما: التوضيح وحسن التأليف، وفيما يأتي أهم جوانب منهج الشِّيرازيّ في المعيار:

أولاً: التنظيم والترتيب :

ولا نعني به ترتيب الأبواب والفصول والجذور فحسب، فقد كان لصاحب الصحاح قصب السبق في ذلك، ومن المعلوم القول: قَلَّ الانتفاع باللغة لعسر الترتيب أو قلة الضبط بالموازين[1]، وأَجاد الجوهري الترتيب وأَهمل الضبط ، وتابعه الفيروزآبادي في إِجادتهما معاً، أمّا الشِّيرازيّ فأجادهما بدقةٍ أكبر من إِجادةِ الجوهريّ والفيروزآبادي.

ويجري الترتيب في المعيار على جانبين: خارجي يتعلق بترتيب الأبواب والفصول والجذور، وداخلي يتعلق بالمادة اللّغويّة وترتيب مشتقاتها على وفق تسلسل منطقي يتماشى مع الطرائق التعليمية السليمة ويتوافق مع قدرة المتلقي على الفهم التدريجي للمعلومات اللّغويّة في الترتيب المتعارف عليه في الدراسة العلمية لموادّ النحو والصَّرْف والبلاغةِ.

سارَ الشِّيرازيّ في الجانب الأوّل على منهج الصحاح متابعاً صاحب القاموس في الفصول وإِثبات الجذور اللّغويّة، وقد خلصَّ الجوهري المعجم العربي من تعقيدات نظام التقاليب والمخارج الصوتية والأَبنية مهذباً ومبوباً على الطريقة الأَلف بائية، مقسماً موادَّ معجمه على عدد حروف الهجاءِ العربي الثمانية والعشرين، مسمياً الحرف الأخير من أصل الكلمة باباً والحرف الأوَّل منها فصلاً، مجزئاً كلّ بابٍ إِلى ثمانيةٍ وعشرين فصلاً، بعددٍ نظريٍّ يختلف من باب إِلى آخر، وجعل الواو والياء في بابٍ واحد هو باب المعتل، مخالفاً في الفصول ما اتَّبعهُ في الأبواب بشأن الواو فلم

(1) القاموس 1 : 39.

يجمعها مع الياء مفرقاً بينهما مقدماً الواو على الهاء ثم الياء، مرتباً الألفاظ داخل فصوله برؤية جميع حروف الكلمة الواحدة.

أَمّا الأَبواب فتابعه فيها أيضاً إلا في باب المعتل ، فقدم باب الواو على باب الهاء ذاكراً باب الياء بعدهما مخالفاً من سبقه في جمع الواو والياء في باب واحد قال، وهو مما أشار إليه في المقدمة من منهجه : ((ميزتُ بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدٍ منها باباً على حدةٍ، وبينتها بلا إغلاقٍ ولا إبهام، وهو من مشكلاتِ هذا الفنِّ جدا، ومن معضلاتِ هذا العلم عدا))[1]، وسبقه علماء العربية في ذلك كالجوهري، وصاحب القاموس الذي قال في مقدمته : ((ومن أَحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء، وذلك قسم يسم المصنفين بالعيِّ والإعياء))[2]، غير أنَّ الفيروزآبادي جمعهما في باب المعتل ذاكراً صورة الواو أولاً حتى إذا استوفى معانيها صور الياء ذاكراً معانيها أيضاً.

ومما يعد من منهجه هنا إثباته الأحرف الهجائية في مقدمة أَبوابه، قال : ((ومن بدائع ما ألفت أنّه قد أَوردت الحروف المفردة من العوامل وغيرها مما كان محتاجاً إليه في أَوائل الأَبواب، وذكرت وبينتُ جميع شقوقها ومعانيها كالشمس منكشفة عن الجلباب)) [3]، ويعني بشقوقها مشتقاتها.

أَما في الجانب الثاني فقد أخذ الترتيب عنده أنواعاً عدّة أهمها:

1ــ الترتيب العام للتركيب اللّغويّ: ونعني به ترتيب المادّة اللّغويّة التي يتناولها بأَفعالها ومشتقاتها تباعاً، وقد رتبها المصنف على النسق الآتي: الفعل الثلاثي المجرد بأَبوابه، مصادره بجموعها مع ذكره الاسم أحياناً بجموعه، النعت بجموعه، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الآلة، اسم المكان، التصغير، النسبة، الفعل الرباعي المجرد، الأفعال المزيدة بأَوزانها ومعانيها ومصادرها (كالتفعيل والتفعل والانفعال والافعيعال والافعوال والافعلال وغيرها)، وقد أَجرى الشِّيرازيّ هذا الترتيب بوصفه نظاماً ثابتاً على مجمل مادته اللّغويّة ولكنه قد يحدث فيه أَحياناً تقديم أو تاخير ، زيادة أو نقص في بعض ما ذكرنا أو أَغْلبِة لأُمورٍ تتعلق بجوهر التركيب اللّغويّ الذي يتناوله، ولعل النص الآتي يمثل جانباً مما قدمنا ، جاءَ في المعيار : ((... وقدر على الشيء

(1) المعيار 1 : 3.

(2) القاموس 1: 89.

(3) المعيار 1 : 3.

كنصرَ وضربَ وفرِحَ والمصدر كسحابة ورطوبةٍ ورضوان وسحاب وكتاب : قوي عليه والاسم القدرة كغرفة والمقدرة كمكرمة ومرحلة ومنزلة، كاقتدر عليه على افتعل ، فالفاعل قادر وقدير كأمير من الأول ومقتدر بالكسر من الثاني، والشيء مقدور عليه كمفعول، ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال: أَقدره الله عليه إِقداراً وقدره عليه تقديراً..))[1].

2ــ ترتيب اللغات: وهو من خطوات منهجه التي صرح بها في مقدمته، بقوله: ((وجعلت اللغات في أَوائل السطور استغناءً عن كتابتها في هامش الكتاب تسهيلاً لوجدان الطلاب))[2]، وتمثلت عنده بـــ :

أــ ترتيب لغاتِ الفعل بذكر الباب المشهور أوَّلاً وعَدِّ مجيئه على بابٍ من الأَبواب الأُخرى لغةً فيه.

ب ــ ترتيب لغات المصادر والأسماء على وفق وزن الفعل وترتيب جموعها مع التفريق ، بدءاً بالمصدر المقيس ثم إِتباعه بالأَقل شهرة والإِشارة إِلى الشاذ والنادر غالباً.

ت ــ ترتيب لغات النعت بدءاً بالمقيس وترتيب جموعها مع التفريق ، والأخذ في الحسبان تقديم النعت المذكر وإِتباعه بالنعت المؤنث.

3ــ ترتيب الشروح والتفسيرات للمادة اللّغويّة بدءاً بالشائع منها اعتماداً على الأصل اللّغويّ مقدّماً شروح المعاني للفعل غالباً إِلا إِذا كان الاسم شائعاً على الأَلسنِ اكثر من الفعل فيقدمه.

4ــ تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي والمبني للمعلوم على المجهول، والمجرد على المزيد وإِنْ حدث خلاف ذلك فلطبيعةِ عرض المادة.

5ــ ترتيب معاني الصيغ المشتقة في التركيب اللّغويّ وفصل بعضها عن بعض مع تقديم المذكر على المؤنث إِلاّ في مواضع قليلة دفعته إِليها ضرورة عرض المادّة.

هذه النقاط وغيرها لا تعني أن أصحاب المعجمات لَم ينهجوا في ترتيب موادهم اللّغويّة ما نهجه الشيرازي، فقد التزموها كثيراً بنسب تختلف من كتاب إِلى آخر، غير أنهم جميعاً لَم يصلوا إِلى المستوى الذي أَلزم به الشِّيرازيّ نفسه في المعيار، فقد حرص حرصاً شديداً على إِعمام ما تقدم وتطبيقه في كلِّ مفردة يتناولها وتتطلب منه ذلك.

---

(1) 1 : 88 (ق د ر).

(2) المعيار 1: 3.

إنَّ ترتيب الشِّيرازيّ وعرضه للمادة اللّغويّة على وفق المنهج الذي رسمه يدل على التميز والدراية وعمق الرؤية العلمية عنده، فعملية تقديم الفعل أولاً وما يلحقها من تغيير، قلبت المواد اللّغويّة التي نقلها من القاموس رأْساً على عقب ، فتغيرت مواقع الأَلفاظ والتفسيرات التي رتبها ترتيباً دقيقاً، وكتب ذلك بعبارةٍ أينقة لطيفة تربط المعاني المتفرقة وتجمعها في السياق العام، مع سهولة وتيسير واضحين، وكأنه اراد موازنتها مع تفسيراتِ القاموس الصعبة الوعرة احياناً ليظهر الفرق واضحاً للعيان، وحقيقة الأمر أَنَّ صاحب القاموس فرق الكثير من الشروح والمعاني في عرضه للمادة اللّغويّة ، مما أدَّى إلى تشتيت ذهن القارئ وإحساسه بصعوبة الربط بين المعاني المختلفة لها، للخروج بتصور كامل عن اللفظة وفهمها لغوياً ، وما فعل الشِّيرازيّ ذلك إلاّ ليكون معجمه لـــ ((تفهيم أَداني الطلبة وتخليصهم من العيِّ))[1] على حد قوله.

إنَّ ما ذهب إليه الدكتور حسين نصار بعد أنْ ذكر أَنَّ المعيار نسخة منقحة مزيدة من القاموس بقولـــه: ((أما التنقيح فلا أَعْني به التحسين والتهذيب وإنَّما مجرد التغيير ، فقد التزم المؤلف إيراد ما أَتى به الفيروزآبادي في مواده بعبارته في الغالب مع التغييرات الآتية: قلب المادّة رأْساً على عقب، وتقديم آخرها حيناً ووسطها حيناً آخر، وتغيير مواضع الأَلفاظ دون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس))[2]، غير دقيق، فالشِّيرازيّ لَم يفعل ذلك لسبب مجهول أو إلى نوع من المزاجية لمخالفة صاحب القاموس ليس إلاّ كما ادعى الدكتور نصار، بل لالتزامه بترتيبٍ منهجي سار عليه في المعيار على نحو ما ذكرنا آنفاً، ويبدو أنه لَم يلحظ ذلك في تعليقه على هذه المسألة، رُبّما بسبب من عجالته في مطالعةٍ سريعة للمعيار يعوزها التأنّي، ولاسيّما مع عدم وجود دراسات فيه يمكن ان تعينه في فهم هذا الجانب.

ثانياً : التصحيح :

صحح الشِّيرازيّ كثيراً من الأخطاء في المعجمات العربية ولاسيّما ما وجد منها في القاموس، وقد استعان على ذلك بتصحيحات أَصحاب المعجمات لأَخطاءٍ غيرهم من جهةٍ. وبما يملكه من خزين لغويٍّ من جهة أُخرى وقد أورد غالب هذه التصحيحات من غير أَنْ يشير إليها تمشياً مع منهجه بعدم ذكر الأَخطاء ، قال : ((ونأيتُ بجانبي عن ذكر الغلطات وإيراد التوهمات لأَنَّ السهو والنسيان مقسومان بين البريات... إلاّ قليلاً جرتني إليه ضرورة التبيين))[3]، فأضاع علينا بذلك فرصةً لمعرفة بعض جوانب فكرهِ اللّغويّ ومؤدّاه في التغليط والتوجيه والتصحيح.

---

(1) المعيار 1: 3.

(2) المعجم العربي ــ نشاته وتطوره 2 : 648.

(3) المعيار 1 : 3 .

كان لزاماً على الشِّيرازيّ الإشارة إلى هذه الأَغلاط عند علماء العربية ولاسيّما إنّ كثيراً منهم وجه نقداً علمياً لغيره من أَصحاب المعجمات كما فعل الفيروزآبادي مثلاً مع الجوهري، إذ نقده ووهمه في مواضع كثيرةٍ ، ونقد الزبيدي في تاج العروس الفيروزآبادي وغيره من علماء العربية، ولم يُعَدّ ذلك انتقاصاً منهم، قال الصغاني في مقدمة العباب، بعد أن أورد جملةً مما وقع فيه أَصحاب المعجمات قبله من الأَغلاط والأَوهام: ((ولم أَذكر ما نكرت ــ مما وقع فيه السهو وانحرف عن سنن الصواب ونهج السداد والعياذ بالله تعالى ــ إزراءً بهم، أو غضاً منهم، أو تنديداً بالهفوات، أو وضعاً من رفيعات أَقدارهم بالسقطات، وكيف وما استفدت إلاّ من تصانيفهم ولا انتفعت إلاّ بتآليفهم وما اهتديت إلاّ بأَنوارهم ... وما حملت ذلك إلاّ على الغلط من الناسخين لا من الراسخين ، وإنّهم لفرط اهتمامهم بالإفادة لَم يتفرغوا للمعاودة والمراجعة ، فهم القدوة وبهم الأُسوة))[1].

فممّا صحح الشِّيرازيّ من التصحيف والتحريف ولم يشر إلى ذلك، تصحيحه لفظة (بحرم) في قول الفيروزآبادي : ((غدير بحرم كجعفر : كثيرُ الماءِ))[2]، بقوله : ((البحوم من الغدران بالواو كعسكر...))[3]، ولفظة (الجناشرية) في قول الفيروزآبادي : ((الجناشرية بالضم: أشدُّ نخلةٍ بالبصرة تأخراً))[4]، بقوله: ((الجناسرية بالسين المهملة كعلابط بياء النسبة وهاء: أشدُّ...))[5]، ولفظة (الهجنس) في قول الفيرزوآبادي : ((الهجنس كهزبر : الثقيل))[6]، بقوله : ((الهجفس بالفاء...))[7].

وصحح كثيراً من معاني المفردات من غير أَنْ يشير إليها، فمن ذلك مثلاً تصحيح ما أورده الفيرزوآبادي : ((استفتر الفرس : استحرَّ)) [8]، بقوله في معناه : ((استجمَّ بالجيم والميم)) [9]، وقول الفيروزآبادي أَيضاً: ((البربيطاء بالكسر: النبات)) [10]، بقوله : ((كخنزير بالممدودة، وقيل

(1) العباب الزاخر واللباب الفاخر ــ الصغاني، تحقيق الدكتور فير محمد حسن، ط1 ــ المجمع العلمي العراقي 1978، 1 : 19.
(2) القاموس 2 : 422 (ب ح ر م).
(3) المعيار 2: 452 (ب ح ر م).
(4) القاموس 1 : 524 (ج ن ش ر).
(5) المعيار 1 : 389 (ج ن س ر).
(6) القاموس 1: 794 (هــ ج ن س).
(7) المعيار 1: 597 (هــ ج ف س).
(8) القاموس 1: 634 (ف ت ر).
(9) المعيار 1: 481 (ف ت ر).
(10) القاموس 1: 890 (ب ر ب ط).

بفتح أَوَّلها : الثياب جمع ثوب بالمثلثة)) [1]، وقول الفيروزآبادي : ((الكبة ويضم ...: الصدمة بين الجبلين)) [2]، بقوله : ((الصدمة بين الخيلين مثنى خيل بالخاء المعجمة واللام كبيت))[3]. وقول الفيروزآبادي في معاني لفظ (نفط) : ((... والصبي : صوت))[4] بقوله: ((... الظبي : صوت))[5]، وصحح ايضاً ما قاله الفيروزآبادي في معنى (القطرب) : ((القطرب بالضم: اللص والفأرة))[6] بقولـــه : ((اللص الحاذق الماهر))[7]، وفي معاني (الشعبة) : ((... صدعٌ في الجبل يأْوي إِليه المطر))[8]، بقوله : ((يأْوي إِليه الطير))[9]، وفي معاني (الصرب) : ((ويحرك...: الصبغ الاحمر))[10]، بقولـــه : ((... الصمغ الأحمر))[11]، وغير ذلك كثير .

والشِّيرازيّ فيما تقدم من تصحيحاتٍ يأْخذ عن أصحاب المعجمات العربية من غير أَنْ يشير إِلى ذلك، وغالبها من تهذيب الأزهري ، وأساس الزمخشري وتكملة الصغاني وعبابه وغيرها، وقد أشارَ إِلى كثيرٍ منها الزبيديُّ في تاجِ العروسِ.

وكان قليلاً ما يشير في تصحيحاته إِلى نقلها عن أئمة اللُّغة، فمن ذلك تعقيبُهُ على قول الفيروزآبادي : (نخشب: (د) والنسبة نخشبي ونسفي على التغيير))[12]، بقوله : ((كذا في القاموس والصواب ما ذكره الصغاني، قال : نخشب: بلد والنسبة على اللفظ نخشبي، وعلى التعيير بالعين المهملة والموحدة نسفي لأنهم تواضعوا أَنْ يقولوا لنخشب نسف، ولا تغييرُ هنا لأَنّه يقال في النسبة إِلى نخشب نخشبي وإِلى نسف نسفي، وهو معرّب نخسب))[13]، وتعقيبه على قول

(1) المعيار 2: 44 (ب ر ب ط).
(2) القاموس 1 : 218 (ك ب ب).
(3) المعيار 1: 135 (ك ب ب).
(4) القاموس 1: 930 (ن ف ط).
(5) المعيار 2: 73 (ن ف ط).
(6) القاموس 1: 215 (ق ط ر ب).
(7) المعيار 1 : 133 (ق ط ر ب).
(8) القاموس 1: 184 (ش ع ب).
(9) المعيار 1: 103 (ش ع ب).
(10) القاموس 1: 188 (ص ر ب).
(11) المعيار 1: 107 (ص ر ب).
(12) القاموس 1: 288 (ن خ ش ب).
(13) المعيار 1: 145 (ن خ ش ب).

الفيروزآبادي : ((النقيبة : النفس والعقل))[1]، بقوله : ((كذا في القاموس ، وأنكر بعضهم عليه، وقال: تعبيره بالعقل غلط والصواب يمن الفعل، كما قال في النهاية : هو ميمون النقيبة، أي منجح الفعال مظفر المطالب))[2]، وقال الزَّبيدي في هذا التصحيف : ((وتصفحت كتب الأُمهات فلم أجده فيها، غير أنّي وجدت في لسان العرب ما نصه : والنقيبة يمن الفعل فلعله أراد الفعل ثم تصحف على الناسخ فكتب العقل محل الفعل))[3]، وتعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((الأَشفياء : أكمة)) [4] بقوله : ((كذا عن صاحب القاموس وأنكر آخر عليه فقال: والصواب الأشفيان ، كما ضبطه الحمويّ، قال : الأشفيان مثنى الأشفى، الذي يخرز به ظَربان مكتنفان ماءٌ لبني سليم، وعلى هذا فالصواب أن يقال أكمتانِ))[5].

ونلحظ أنَّ الشِّيرازيّ هنا يسند تصحيحاته إلى علماء العربية الذين دأبوا على متابعة الأَغلاط ونقدها مسندة بالصحيح المروي عن ثقات أهل اللغة، فقد عقب على قول الفيروزآبادي : ((غذيته: غذوته ولم يعرفه الجوهريُّ فأَنكره))[6] بقوله: ((كذا عن صاحب القاموس وأَنكر آخر عليه وقال: الصواب قول الجوهري لأَنَّ قوله مقرون بالسند كما قال الأَزهري، قال ابن السكّيت : غذوته غذاءاً حسناً ولا تقل غذيتهُ ثم قال: ولم أظفر في سائر الكتب بغذيته بالياء وأتى صاحب القاموس بقولٍ بلا سند، وقول الجوهري مسند إلى قول ابن السكّيت وغيره))[7].

وصحح الشِّيرازيّ أيضاً كثيراً من التصحيف والتحريف في المعجمات العربية معتمداً على ثقافة لغوية عاليةٍ، تفهم النصوص وتوجهها بقواعد العربية فقد عقب مثلاً على ما ذكره الفيروزآبادي في قوله : ((وقطعت اليد كفرح قطعاً وقطعةً وقطعاً بالضم : انقطعت بداءٍ عرض لها))[8]، بقوله : ((وفي بعض النسخ كغراب، أقول : والصواب في الأخير أَنْ يكون اسماً للداء الذي يصير سبباً للقطع لأَنّ فعالاً بالضم تستعمل غالباً في الأدواء والعلل...)) [9]، وعقب على قول

(1) القاموس 1: 231 (ن ق ب).
(2) المعيار 1: 149 (ن ق ب).
(3) تاج العروس 4: 296 (ن ق ب).
(4) القاموس 2: 1705 (ش ف ي ــ المعتل).
(5) المعيار 2: 775 (ش ف ي ــ باب الياء).
(6) القاموس 2: 1726 (غ ذ ي ــ المعتل).
(7) المعيار 2 : 816 (غ ذ ي ــ باب الياء).
(8)القاموس 2 : 1008 (ق ط ع).
(9) المعيار 2: 129 (ق ط ع).

الفيروزآبادي : (المثع محركة : مشية قبيحة للنساء كالمثعاء، أو هذه سقطة لابن فارس والصواب المثع لا غير)) [1] بقولهِ: ((والذي أفهمه أنَّه تصحف عليه وكان مثعاءَ كصُرد بالممدودة، وهو اسم لتلك المشية، وأمثاله كثيرةٌ في كلام العرب كقولهم برحاءُ الحمى وهو اسم لشدة أَذاها، وفلان تنفس الصعداء وهو اسم للتنفس الطويل)) [2]، وعقب على قول الفيروزآبادي: (العمو : الضلال، والذلة ، والخضوع، ج : أَعماء))[3]، بقوله : ((كذا عن بعضهم، وما أَدري كيف جمع المصدر، وقد عبره بالمصادر، والصواب أنْ يقال: عما، كدعا عموا ؛ إِذا ضلَّ، وفلان : ذلَّ وخضع، إلاّ أَنْ يقال إِنّه أراد من الضلال والذلة والخضوع الأسماء فجمع، وهذا بعيد))[4] وعقب أيضاً على قول الفيروزآبادي : (وأثف القدر وأثفها وأثفاها وثفاها فهي مؤثفاة))[5] بقوله : ((جعلها على الأثافي فهي موثفة كمعظمة من الأول، ومؤثفة كمحصنة من الثاني، ومثفاة ومثفاة من الأَخيرين، وفي القاموس فهي مؤثفاة بضم الميم وسكون الهمزة وفتح الثاء وبعد الفاء أَلف وهاء، وما أَدري بأَيِّ قاعدةٍ استخرجها وجعلها صفة من أَيِّ بابٍ من الأَبواب المذكورة، ويحتمل أَنّه تكون مؤثفأة من الأثفية على اسم المفعول من الفعللة من غير هذه الأَبواب كالمعنون من العنوان فصحفها الكتاب))[6].

ومع جهود الشِّيرازيّ الواضحة في توجيه تصحيحاته بأحكام العربية نلحظ أحياناً أنَّه يوجه بعضها توجيهاً يعتمد فيه على أُسلوب الظن والحدس والفهم الخاص للمسألة التي يعالجها، من ذلك مثلاً تعقيبه على قول الفيرزوآبادي: ((السَّوام : نقرتان أسفل عيني الفرس))[7] بقوله : ((وهما سوامان ، وفي بعض النسخ أسفل عيني الشرس بالشين المعجمة والمهملة، وأظنه مصحف أشرس كأحمر بمعنى الأسد))[8]، وقال الشِّيرازيّ في معاني تركيب (وع ر) : ((وعر ... وكفلس وزبيد : جبلان بالمدينة، الأَوّل من جانب مسجد الشجرة، والثاني جبل أُحد كذا في المجمع وأظن الثاني كأمير..))[9] وهو من مستدركاته على صاحب القاموس، وعقب على قول الفيروزآبادي في

(1) القاموس 2: 1021 (م ث ع).
(2) المعيار 2: 38 (م ث ع).
(3) القاموس 2 : 1724 (ع م و ــ المعتل).
(4) المعيار 2: 723 (ع م و ــ باب الواو).
(5) القاموس 2: 1664 (ث ف و ــ المعتل).
(6) المعيار 2: 677 (ث ف و ــ باب الواو).
(7) القاموس 2: 1482 (س و م).
(8) المعيار 2: 503 (س و م).
(9) نفسه 1: 521 (و ع ر).

معاني تركيب (س خ ر): ((وكسُكّر: بقلة بخراسان))[1] بقولـــه: ((كذا في القاموس وظني أنها تصحفت وأصلها سدخر بالدال المهملة كجندب بغير الأَلف واللام وهي بلدة في بلاد خراسان لا بقلة بها، وعلى هذا فليس موضعها هنا))[2] وعالج الشِّيرازيّ هذه المسألة اعتماداً على ثقافته الشخصية فهو أعرف ببلاده من غيره، ويبدو أَنَّ نسبة البلدة إِلى خراسان أقوى من نسبة البقلة إِليها، ولاسيّما أَنَّ بعض أَصحاب المعجمات أوردها من غير أَنْ ينسبها إِلى خراسان ، قال الزبيدي: ((ولم يزد الصاغاني على قوله: بقلة))[3].

يفهم ممّا سبق أنَّ الشِّيرازيّ وجه تصحيحاته بأساليب مختلفة، غايته في ذلك تحقيق النصوص المنقولة وصولاً إِلى الصحيح منها، فصوب كثيراً من التصحيفات ، ونبه على كثير من التحريفات، وتبرز شخصيته العلمية هنا معتمدة على أُسس واضحة، سار عليها في المعيار ومثلت واحداً من خطوط منهجه التي عالجت أَحد أهم الأَسباب التي دعته إِلى تأْليف المعيار وهو حدوث التصحيف والتحريف في المعجمات العربية.

ثالثاً : التوضيح والتفسير:

ذكر الشِّيرازيّ هدفه التعليمي المتمثل بتفهيم أداني الطلبة، لذلك فسر المواد اللّغويّة موضحاً الغامض منها بعبارة سلسة رشيقة، مع إِيفاء الشروح بغير تطويل ممل، وواقع الأمر أَنَّ كثيراً من المعجمات العربية على ما قدمته لنا من خدمات جمة، تعاني ما يمكن أن نسميه السطحية والغموض ، فكثيراً ما تفرق معاني المفردة الواحدة بما يجعلها مستقلة مشتتة عن بعضها، فاقدة الترابط من غير أَنْ يورد المعنى فيها على الوجه الأكمل، وبما يعتم الروية اللّغويّة الشاملة فيها، فضلاً على أَنَّ أصحاب المعجمات عمدوا أحياناً إِلى تضخيم مسائل لغوية غير مهمةٍ، وبالغوا فيها واستطردوا لما يماثلها ، لغاية تتمثل بالسعي إِلى البروز العلميِّ لا غير، أمّا ظاهرة الغموض في شرح المفردات فتعتم الرؤية وتجبر المتلقي على الوقوف أمامها حائراً متردداً، فليس من المعقول أنْ لا يحسن التعامل مع المعجم العربي ويفهم المعاني إِلاّ من خبر اللغة ومارسها وفهم عويصها وغريبها ، فالمعجم أداة للتيسير يحتاجه طالب علم العربية وغيره.

---

(1) القاموس 1: 571 (س خ ر).

(2) المعيار 1 : 425 (س خ ر).

(3) التاج 11: 524 (س خ ر).

لقد فهم الشِّيرازيّ هذا الجانب التعليمي ، فجعل مقدمته مرجعاً يعود إليه المتعلم في مطالعة المعيار ، بما أَودعه فيها من معلومات جمّةٍ لموضوعات مختلفة، تعين الطالب وتساعده في التعرف على أسرار هذه اللغة وفهمها.

نقل الشِّيرازيّ مادّة المعيار من مصادر مختلفةٍ، والنصوص التي نقلها تتفاوت بين كونها واضحة المعاني فلا تحتاج إلى بيان، وكونها غامضة المعاني يبادر المصنف إلى توضيحها وتفسير غموضها، ولاسيّما ما نقله عن صاحب القاموس ، الذي أخلَّ كثيراً في بيان المعاني بسبب من الإيجاز والاختصار الشديدين كما هو مشهور عنه، فعالجها الشِّيرازيّ ووجهها مفهومة المعنى بعيدة عن الغموض والتكلف، وهو لا يذكر عبارة الفيروزآبادي الغامضة في شرح المفردات ثم يوضحها في المعيار، كما فعل الزبيدي في شرحه للقاموس في معجمه تاج العروس بل يذكر توضيحها بعبارته فقط من غير أَنْ يشير غالبا إلى عبارة الفيروزآبادي، فمن ذلك مثلاً توضيحه قول الفيروزآبادي: ((أُسكبة الباب: أسكفته))[1] بقولـــهِ: ((.. خشبته التي يوطأ عليها))[2]، وقول الفيروزآبادي : ((صأْصأَت النخلةُ : شأْشأَت))[3] بقولـــه : ((قبلت اللقاح))[4]، وقول الفيروزآبادي : ((المكعب : الدوخلة))[5]، بقولـــه : ((... الجلّة من التمر))[6]، وتوضيح قول الفيروزآبادي ((واحد قاصد صاخد، أي : صنبور))[7]، بقوله : ((... أيْ فرد ضعيف نليل بلا أَهل))[8].

وقال الفيروزآبادي : ((السدوس : النيلنج))[9] وعقب الشِّيرازيّ موضحاً: ((وهو دخان الشحم يعالج به الوشم....))[10]، وزاد الشِّيرازيّ على قول الفيروزآباي : (ما به كُؤبةٌ كهُمزةٍ : تُؤبةٌ))[11]، بقوله: ((وهي بالمثناة الفوقية كلمزة بمعنى الخزي والعار والحياء))[12].

(1) القاموس 1: 179 (س ك ب).
(2) المعيار 1: 98 (س ك ب).
(3) القاموس 1: 110 (ص أ ص أ).
(4) المعيار 1: 49 (ص أ ص أ).
(5) القاموس 1: 221 (ك ع ب).
(6) المعيار 1: 139 (ك ع ب).
(7) القاموس 1: 426 (ص ن ب ر).
(8) المعيار 1: 314 (ص ن ب ر).
(9) القاموس 1 : 755 (س د س).
(10) المعيار 1 : 568 (س د س).
(11) القاموس 1 : 217 (ك و ب).
(12) المعيار 1: 135 (ك و ب).

ونلحظ في الأمثلة السابقة دقة الشِّيرازيّ في التعبير عن المعنى، سالخاً غموض التعابير وتخبطها في القاموس.

وربما زاد الشِّيرازيّ ما هو واضح عند الفيرزوآبادي بياناً، فمن ذلك مثلاً، إيضاحه قول الفيروزآبادي : ((الأشهبان: عامان أبيضان بينهما خضرة))[1]، بقوله : ((عامان جديبان بينهما عام خصيب))[2]، وقول الفيروزآبادي : ((تلكده : اعتنقه))[3]، وضحه الشِّيرازيّ بقوله: ((وهو يستعمل في الحروب والخصومة بخلاف المعانقة والتعانق يستعملان في المحبة))[4]، ووضح قول الفيروزآبادي : ((استضرب العسل: ابيضَّ وغلظ))[5]، قائلاً : (استضرب العسل على استفعل: صار ضرباً أيْ ابيضَّ وغلظ كقولهم استنوقَ الجمل... بمعنى التحول من حال إلى حال)) [6].

وهذه التوضيحات وأمثالها ، وهي كثيرة جداً في المعيار، ليست من عنديات الشِّيرازيّ بل استقاها من المعجمات العربية وكتب اللغة الأخرى، ولكنه انماز بمتابعتها في المعجمات في كل موضع يستشعر فيه غموضاً يحتاج إلى بيان لما أوجبه على نفسه امتثالاً لأَمر شيخه بكتابة المعيار سالكاً فيه مسلك التوضيح[7].

وقد وضح الشِّيرازيّ بعض المسائل من غير أَنْ يعطي رأياً قاطعاً بها، كتعقبيه مثلاً على قول الفيروزآبادي : ((النعط : المسافرون بعيداً ، والقاطعو اللقم بنصفين فيأكلون نصفاً ويلقون النصف في الغضارة))[8]. بقولـــه : ((كذا عبر بعضهم وكأَنَّ المراد به الأرض))[9]، وعقب على قول الفيروزآبادي: ((الوصاوصُ : براقع صغار تلبسها الجارية))[10] بقوله : ((وهو إمّا كانَ وصوصاً كعساكر وعسكر فتصحف أو خففوا الوصاويص في جمع الوصواص كبلابيل وبلبال فقالوا: وصاوص بحذف الياء))[11]،

(1) القاموس 1: 186 (ش هـــ ب).
(2) المعيار 1: 105 (ش هـــ ب).
(3) القاموس 1: 495 (ل ك د).
(4) المعيار 1: 339 (ل ك د).
(5) القاموس 1: 192(ض ر ب).
(6) المعيار 1: 111 (ض ر ب).
(7) نفسه 1: 3.
(8) القاموس 1: 930 (ن ع ط)، والغضارة بمعنى الطين اللازب الأخضر(غ ض ر).
(9) المعيار 2 : 73 (ن ع ط).
(10) القاموس 1: 680 (و ص ص).
(11) المعيار 2 : 21 (و ص ص)

وعقب على قول الفيروزآبادي : ((الكمكام : علك ، أو قرف شجر الضرو))[1] بقوله : ((كذا عن صاحب القاموس ... وقال في المعتل، الضرو: شجر الكمكام لا صمغه وغلط الجوهري[2]، فما أَدري كيف التوفيق بين قوليه لأَنَّ معنى قوليه يصير هكذا : الكمكام: قشر شجر الكمكام))[3].

وربما فسر الشِّيرازيّ مالم يفسره صاحب القاموس وغيره من أصحاب المعجمات، كتفسيره ما أورده الفيرزوآبادي في لفظة (جحلنجع) في قول أَبي الهُميسع:

من طمحةٍ صبيرها جحلنجعِ

ذكروه ولم يفسروه[4]، بقوله مفسراً ضابطاً المفردة بوصف الحروف : ((جحلنجع بفتح الجيم واللام وسكون الحاء المهملة بينهما وسكون النون وفتح الجيم الثانية: متراكم))[5].

ولا ندري من أين جاءَ بهذا التفسير، فكثير من أَصحاب المعجمات لَم يورد هذا التركيب، ومن أورده منهم لَم يفسره، فقد أهمله الجوهري ، وقال الأَزهريّ عن هذه الكلمة: هذه حروف لا أعرفها، ولم أجد لها أصلاً في كتب الثقات، الذين أخذوا عن العرب العاربة ما أودعوا كتبهم، ولم أذكرها وأنا أحقها، ولكن ذكرتها استنداراً لها وتعجباً منها ولا أدري ما صحتها وأهمل الزبيدي تفسيرها واكتفى بالإِشارة إِلى إِهمال الجوهري لها ورأْي الأزهري فيها[6].

وفسر ما أورده الفيرزوآبادي أيضاً، في لفظة (عطروس) ، في عجُزِ بيتٍ نسبهُ إِلى الخنساءِ:

إِذا تخالف ظهر البيض عطروسُ

: ((ولم يفسر، قاله ابن عباد، ولم نجده في ديوان شعرها))[7] بقوله من غير أنْ يذكر الشاهد وتعليق الفيروزآبادي: (العطروس بالراء المهملة كعصفور : صفرة البيض))[8].

ولا نعلم من أَين جاء بهذا التفسير أيضاً ، فقد أهمل أصحابُ المعجمات هذا التركيب كالجوهري وابن منظور، واختلف في رواية الشاهد، وقد عاب الزبيدي الفيروزآبادي في عدم

(1) القاموس 2: 1521 (ك م م).
(2) نفسه 2: 1711 (ض ر ي ــ المعتل).
(3) المعيار 2: 545 (ك م م).
(4) القاموس 2: 952 (ج ح ل ن ج ع).
(5) المعيار 2: 89 (ج ح ل ن ج ع).
(6) التاج 20 : 411 وما بعدها (ج ح ل ن ج ع).
(7) القاموس 1: 765 (ع ط رس).
(8) المعيار 1: 575 (ع ط رس).

عزو ما ذكره إلى الصغاني فهو كلامه ومنه أخذ من التكملة وفي العباب كلام يشبهه أيضاً[1].

ومع تحفظنا على تفسيره ما جاء في المثالين الأخرين، اللذين ربما دفعا الدكتور حسين نصار إلى اتهام الشِّيرازيّ بأنه ((لا يؤمن فيما غيره من تفسيرات))[2]، إلاّ إنّنا نرى أنّ المثالين اللذين لَم نجد غيرهما في المعيار لا يقللان من قيمة ما قام به الشِّيرازيّ من جهدٍ كبير في توضيح المعاني وبيان الغموض وتفسيرها نقلاً عن أصحاب المعجمات وعلماء العربية، مستخدما أساليب مختلفة لتحقيق هذا المنهج، وعلى أيّة حال إذا وصف كثير من الباحثين القاموس بالغموض وعدم وضوح التفسير، فإنَّ المعيار ، إلى عصره ، واحد من أوضح المعجمات العربية وأبينها.

رابعاً: وزنُ الألفاظ وضبطُها :

يرى الشِّيرازيّ أنَّ إهمال علماء العربية الأوائل ضبط المفردات بذكر الأوزان من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور التصحيف والتحريف في المعجمات العربية، وهو ما جعله يهتم اهتماماً غير مسبوق به في ضبط ألفاظ معجمه بالأُسلوب السابق وغيره من أساليب الضبط المعروفة ، بصورة شملت كل الفاظ المواد التي تناولها في المعيار تقريباً.

إنَّ جذور فكرة ضبط المفردات بدأت مع المعجمات الأُولى وتطورت تدريجياً مع الزمن حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عند أصحاب المعجمات المتأخرة ولاسيّما الزبيدي في تاج العروس، غير أنَّ الشِّيرازيّ تفوق على الجميع في الضبط والتقييد، فقد حرص على ضبط كل لفظٍ بالعبارة، وإنّ كان كثير من تلك الألفاظ واضحاً مفهوماً لا يحتاج إلى ذلك، الأمر الذي دفع الدكتور حسين نصار إلى اتهامه بعدم الموضوعية أحياناً في قضية الضبط[3]، وليس الأمر كذلك، فقد ألزم الشِّيرازيّ نفسه بهذا المنهج بغض النظر عن وضوح اللفظة وبيان وزنها من عدمه، غير مهمل ذكر وزنها مقتصراً على إعرابها كما فعل غيره من أصحاب المعجمات ــ كما يقول ــ بل عقد فصلاً في مقدمته أورد فيه كل الألفاظ التي وزن بها في المعيار وبين حروفها وإعرابها حتّى إذا ما ((وقع في أثناء الكتاب زيادة أو نقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها))[4].

زد على ذلك أنّه نقد أصحاب المعجمات الذين وزنوا مفرداتهم بما يقابلها من الألفاظ المماثلة ولاسيّما إذا كانت غريبة الحروف، مجهولة المعنى، لا تلائم الأذواق اللّغويّة، كما فعل

(1) التاج 16 : 262 (ع ط ر س) والشاهد غير موجود في ديوان الخنساء.

(2) المعجم العربي ، نشأته وتطوره 2 : 650.

(3) المعجم العربي، نشأته وتطوره : 648.

(4) المعيار 1: 3.

الفيروزآبادي في القاموس، لذلك اختار لوزن ألفاظه مفرداتٍ جميلة جرس الحروف، مسموعة متداولة مفهومةً ، نحو : أقحوان و ياقوت وبشرى وجبروت ورياحين وشعاع ونرجس وعناقيد وصنوبر وأرطاب وجريال وورشان ووراشين ويعفور ويعافير وغيرها، واختار أيضاً بعض المفردات متأثراً بالجانب الديني نحو: هابيل وهاجر وهامان ولمزة وغسلين وجهنم ورمضان وشعبان وشعابين وكافر وكفار وكفرة وغيرها، ومع ذلك نلحظ أنَّ الشِّيرازيّ وزن بعض المفردات بما أَنكره على غيره من ألفاظٍ تماثلها ، نحو: جحمرش، وسقنقور وحسكل وزمكى وسمند وقبيط وقبيطى وغيرها.

يُعدُّ الشِّيرازيّ من أكثر أَصحاب المعجمات ضبطاً وتقييداً، وقد ضبط هذه الأَلفاظ بدقَّةٍ متناهية، وكان غالباً ما يجري ضبطه على المفردة بأُسلوبين أو أكثر، فبعد أنْ يرسم حروفها وحركاتها بالقلم يصفها كتابة ويزنها بضوابطه الوزنية التي أفرد لها فصلاً في المقدمة كما ذكرنا آنفاً.

إنّ اهتمام الشِّيرازيّ بهذا المنهج يبدو واضحاً جلياً في فصل الأَوزان ــ أيْ الضوابط ــ فقد عمد إلى ضبطها وتقييدها بما تقدم ، نحو قوله : ((أُقحوان بضم الهمزة والحاء المهملة وسكون القاف بينهما ثم واو وألف ونون))[1] و((جبروت بفتح الجيم والموحدة وضم الراء المهملة وسكون الواو وبعدها تاء مثناة فوقية ممدودة))[2] و((صنوبر بفتح الصاد والنون وسكون الواو وفتح الموحدة ثم راء مهملة))[3] وغيرها، وهو ينطلق هنا من أنَّ ضبط الموازين يؤدي بالنتيجة إلى ضبط الموزونات بدقة أَكبر فيما إذا عريت من حركاتها أو اختُلِفَ فيها.

أمّا في ضبط موادّه، فقد حرص الشِّيرازيّ على استيفاء ضبطها بطرائق مختلفةٍ، وكما كان القاموس مرتكزاً لمعياره، نراه قد عالج النقص الكبير في هذا الجانب عند الفيروزآبادي، الذي أهمل ضبط كثيرٍ من مواده تماشياً مع منهجه في الإيجاز والاختصار، وعرف عنه أَيضاً ضبط كثير من مفرداته على وفق معرفته العالية بأسرار الألفاظ واصطلاحات الحفاظ التي لا يقدر على فهمها إلاّ من أخذ من العربية بنصيبٍ وافرٍ، فمثلاً إذا ذكر المصدر مطلقاً أو الماضي من غير أَنْ يذكر المضارع ولم يكن هناك مايمنع تقييدَهُ من الموانع الصرفية فهو على مثال كتب، وإنْ ذكر الماضي والمضارع بعده بلا تقييد فالفعل على مثال ضرب، وإنْ عرى الكلمة وجردها عن الضبط

(1) المعيار 1: 4.

(2) نفسه 1: 5.

(3) نفسه 1: 8.

فهي بالفتح، أيْ فتح أولها وسكون ثانيها، أَمّا إِذا كان الثاني مفتوحاً فينص على ذلك بقوله: محركةً، وغير ذلك مما هو مشهور عنه[1].

حاول الشِّيرازيّ أَنْ يبتعد عما يمكن أَنْ يسبب صعوبة في فهم القارئ لضبط المواد اللّغويّة، فعمد إِلى طريقة واضحة تتلخص بشرح ضبطه للمفردات كتابةً، سواء كان ذلك في حروفها أو حركاتها وسكناتها أو ما يزنها به من الأَلفاظ والصيغ، فكل ما ضبطه الفيروزآبادي بقوله : ((محركةً)) أو نصَّ عليه بعبارة (بالفتح) أو (بالضم) أو (بالكسر)، ضبطه الشِّيرازيّ باللفظ المقابل، وكذلك اللفظ المتعدد الأوزان ، فقد أهمل تكراره بحروفه التي جاءَ بها، وضبطه بالألفاظ المقابلة.

إِنَّ أساليب الضبط عند الشِّيرازيّ لا تختلف عما هي عليه عند أَصحاب المعجمات الأُخرى، غير أَنّه التزمها التزاماً كاملاً في المعيار، وأهمها:

1ــ الضبط بالأوزان: غالب ضبطه في المعيار بهذا الأُسلوب، وتناوله بأَشكال مختلفة، فقد ضبط مفرداته كثيراً بالإِشارة إِلى نوع الصيغة نحو قوله: ((بعير مقطور كمفعول: مطلي به))[2]، وقولــه : ((والعميمرتان بميمين على مصغر خنزير بهاء، والعمرتان كبقم بهاء بصيغة التثنية في الجميع: عظمان صغيران في أَصل اللسان))[3]، وربما ضبط مفرداته بالإِشارة إِلى نوع البناء، جاء في المعيار : ((وأجهش فلان إِجهاشاً : أَعجله، وبالبكاء تهيّأَ له، وكرسول: السريع الذي يجهش من أرض إِلى أرضٍ، أيْ بصيغة المضارع من الثلاثي: يتقلع ويسرع))[4]، وجاءَ في القاموس : ((وفياح كقطام : اسم للغارة ، وفيحي فياح : أيْ اتسعي))[5]، وزاد الشِّيرازيّ ضبطاً بقوله: ((وكان أهل الجاهلية يقولون فيحي فياح، بصيغة الأمر من الثلاثي أيْ اتسعي))[6].

وضبط الشِّيرازيّ الأَلفاظ بالأَوزان الصرفية، جاء في المعيار : ((زهمل المتاع بالميم زهملة على فعلل : نضّد بعضه على بعضٍ))[7]، وعقب على قول الفيروزآبادي : ((اسحنكك الليل: أظلم))[8]

(1) القاموس : مقدمة الشيخ الهوريني 1: 75 وما بعدها.
(2) المعيار 1: 493 (ق ط ر).
(3) المعيار 1: 471 (ع م ر).
(4)1: 602 (ج هــ ش).
(5) القاموس 1: 353 (ف و ح).
(6) المعيار 1: 259 (ف ي ح).
(7) نفسه 2: 373 (ز هــ م ل).
(8) القاموس 2: 248 (س ح ن ك).

بقوله مع زيادة ضبط : ((.. بالحاء المهملة اسحنكاكاً من الافعنلال : أظلم))[1]، وعقب على قول الفيرزوآبادي : ((التنضب : (ه) قرب مكّة))[2] بقوله : ((غير مصروفٍ للعلمية ووزن الفعل، والتاءُ زائدةٌ ، لأنّهُ ليس في كلام العرب فعلل، بل يكون تفعل كتنظر وتقتل وتخرج))[3].

وضبط ألفاظه أيضاً بما يقابلها من الأَلفاظ التي تشبه اللفظ الموزون معتمداً على الضوابط الاسميّة والفعلية التي ذكرها في فصل الأَوزان، وأكثر من هذا الضبط كثرة واضحةً، جاء في المعيار : ((ناقة دمشق بالشين المعجمة كعسكر وقمطر وزبرج ودماشق كعلابط : سريعة))[4] و((الهوزن كجوهر: الغبار))[5] و ((الهليم كأمير: اللاصق من كل شيءٍ، وكغراب: طعام....))[6]، وعقب على قول الفيروزآبادي ((فرهاد بالكسر : اسم اعجمي))[7] بقوله : ((... كسروال والمشهور كصلصال : اسم أعجميّ))[8] والوزن الثاني مما ذكره الصغاني في التكملة ، كما أشار إليه الزبيدي[9].

وعالج الشِّيرازيّ كثيراً مما جاءَ مصحّف الوزن في المعجمات العربية، فمثلاً عقب على قول الفيروزآبادي: ((الغبرون : كسحنون : طائر)) [10] بقوله : ((وضبط بعضهم وزنه كسحتوت بالمهملتين والمثناتين الفوقيتين والواو بينهما كعصفور والوزن يقتضي أَنْ يكون غبروتاً، وأَنْ يكون الواو والتاء زائدتين، وأَنْ يكون ذلك بتصحيف الكتاب والله أعلم)) [11]، ولم يتسنَّ لنا معرفة المصدر الذي نقل منه هذا الوزن، غير أَنَّ الزبيدي نقل: ((والغبرون كسحنون (هكذا في النسخ، وفي التكملة الغبرور: طائر) وفي اللسان : الغبرور: عصيفير أغبر)) [12].

2ــ الضبط ببيان أَنواعِ الحروف: أكثر الشِّيرازيّ في المعيار من ضبط المفردات بهذا

(1) المعيار 2: 303 (س ح ن ك).
(2) القاموس 1: 231 (ن ض ب).
(3) المعيار 1: 148 (ن ض ب).
(4) نفسه 2: 247 (د م ش ق).
(5) نفسه 2: 665 (هــ و ز ن).
(6) نفسه 2: 564 (هــ ل م).
(7) القاموس 1: 444 (ف ر هــ د).
(8) المعيار 1: 328 (ف ر هــ د).
(9) تاج العروس 8: 495 (ف ر هــ د).
(10) القاموس 1: 626 (غ ب ر).
(11) المعيار 1: 474 (غ ب ر).
(12) التاج 13 : 194 (غ ب ر).

الأُسلوب خوفاً من أنْ يقع فيما وقع به أَصحاب المعجمات الذين أَهملوا ضبط المفردات كتابةً، واختلفت إِشاراته للحروف المضبوطة بين وصفه حروف المفردة جميعها وبين اقتصاره على بعضها، ضابطاً ومبيناً نوع الحرف، نحو قوله : ((النعثل بالمثلثة: الذكر من الضباع)) [1] و ((زبهم الرجل بالموحدة زبهمة على فعلل : عجل))[2]، و ((باشتان بأَلفٍ بعد الباء وسكون الشين وبعدها مثناة فوقية وأَلف ونون ... : قرية بنيسابور))[3]، و((الرزمة بالزاي الكارة من الثياب بالكاف والراء المهملة كساعة ج رزم)) [4].

وغالبُ ضبطه هذا أجراه على المفردات الرباعية والخماسية ببيان أحد حروفها، نحو قوله : ((الخوعم بالعين المهملة كجوهر : الأَحمق)) [5] و((العرتمة بالمثناة كقنطرة : مقدم الأنف)) [6]، و((الهرطمان بالطاء المهملة كأُقحوان: حبٌّ ...)) [7] وغيرها.

إِنَّ الضبط بهذا الأُسلوب يصحح كثيراً من الأخطاء التي تحصل في المعجمات العربية، جاءَ في القاموس : (الغأْغاءُ : صوت العواهق الجبلية)) [8]، وضبط الشِّيرازيّ العواهق كتابة القواهع بتقديم القاف، وهو غلط طباعي، فقد ضبط اللفظ واصفاً حروفه بقوله : ((الغأْغاءُ، كصلصال: صوت القواهع الجبلية بالعين المهملة والهاء والقاف كجواهر))[9]، وعقب الشِّيرازيّ على قول الفيروزآبادي : ((الملأك والملأكة: الرسالة)) [10] بقوله: ((بفتح الميم وضمّ الهمزة ...: الرسالة على قولٍ ولكنّ أكثر الصرفيين ضبطوها بتقديم الهمزة على اللام وأَوردوها في فصل الهمزة))[11].

3ــ الضبط بالحركات والسكون : ويختلط هذا الضبط عنده اختلاطاً كبيراً مع الضبطين

(1) المعيار 2 : 432 (ن ع ث ل).
(2) نفسه 2: 494 (ز ب هــ م).
(3) نفسه 2: 579 (ب ش ت ن).
(4) نفسه 2: 489 (ر ز م).
(5) نفسه 2: 479 (خ و ع م).
(6) نفسه 2: 518 (ع ر ت م).
(7) المعيار 2: 562 (هــ ر ط م).
(8) القاموس 1: 113 (غ أ غ أ).
(9) المعيار 1: 51 (غ أ غ أ).
(10) القاموس 2: 1260 (م ل أ ك).
(11) المعيار 2: 312 (م ل أ ك).

السابقين، جاء في المعيار: ((الإرم بكسر الهمزة وفتح الراء: حجارة تنصب علماً في المفازة))[1] و((جهنم بفتح الجيم والهاء والنون مشددة: من أَسماء النار...))[2] و(أُورشليم بضم الهمزة وسكون الواو والراء المهملةِ وفتح الشين المعجمة وكسر اللام وسكون المثناة التحتية : اسم بيت المقدس بالعبرانية) [3].

لقد ضبط الشِّيرازيّ أَلفاظه بدقةٍ متناهية، مع تحريه الصحة والاختصار ، جاء في المعيار : ((ما سمعت له حساً ولا جرساً بالحاء المهملة كضد في الأول والجيم والراء المهملة كجسم في الثاني، أي حركةً وصوتاً))[4] فضبط المضعف وغير المضعف بما يشابههما في الوزن، وجاءَ فيه ايضاً : ((المحجر بفتح الميم وكسر الجيم وبالعكس: الحديقة))[5]، أيْ أنَّ وزنه الثاني بكسر الميم وفتح الجيم.

ضبط الشِّيرازيّ الأَلفاظ كثيراً بالوزن والمعنى ذاكراً ما أغفله صاحب القاموس من إِشارة إِليها، نحو قوله : ((العشمة: العشبة وزناً ومعنى....))[6] و((جارية ثابة : شابة وزناً ومعنى))[7] و((المطاود: المهالك والمفاوز وزناً ومعنى)) [8]، وغير ذلك.

وتابع الشِّيرازيّ صاحبَ القاموس والتاج في ضبط بعض الألفاظ بالصورة، قال وهو من مستدركاته على صاحب القاموس والتاج : ((والعتبة الداخلة أيضاً في اصطلاح علماء الرمل، زوج وثلاثة أَفراد هكذا ـــ ، والخارجة عكس ذلك هكذا ـــ))[9].

نلحظ فيما تقدم أَنَّ الشِّيرازيّ يخلط بين أساليب الضبط حرصاً منه على استيفاء ضبط المفردات بصورة كاملة ، فهو أَكثرُ أَصحابِ المعجمات دقة في ضبط المفردات مهما طالت عنده

(1) نفسه 2: 447 (أ ر م).
(2) نفسه 2: 466 (ج هـ ن م).
(3) نفسه 2: 452 (أ و ر ش ل م).
(4) نفسه 1: 35.
(5) نفسه 1: 393 (ح ج ر).
(6) المعيار 2 : 519 (ع ش م).
(7) نفسه 1: 64 (ث ب ب).
(8) نفسه 1: 318 (ط و د).
(9) نفسه 1: 135 (ع ت ب).

العبارات والجمل التي يضبط بها، بحيث أَصبح ذلك معلماً من معالم المعيار، وظاهرةً منهجية من أكثر الظواهر المنهجية فيه بصورة لَم تظهر على هذا النحو في أَيِّ معجم عربي آخر قبله.

خامساً : الاختصار:

نقد الشِّيرازيّ في مقدمته صنيع صاحب القاموس في اختصاره وإِيجازه[1] وإِيراده المعاني الكثيرة في الأَلفاظِ اليسيرة، لأَنّ ذلك كثيراً ما يؤدي إِلى الغموض والخلل في فهم المعنى المراد، لذا عمد المصنف إِلى بسط العبارة وشرح المعنى شرحاً وافياً من غير تطويلٍ ممل أو فضلة كلامٍ لا فائدة فيها، ولا يعني هذا أنَّ الشِّيرازيّ لَم يعمد إِلى الاختصار والإِيجاز في المعيار، فقد حذف الرجل، في أثناء نقله من المصادر، كل ما ليس له علاقة بالجانب اللّغويّ للمفردة التي تناولها.

يبدو الاختصار واضحاً جلياً عند الشِّيرازيّ في حذفه للأعلام والاستطراد في ذكر أَسماء المحدثين والصحابة والتابعين والشعراء ورجال الدول، وحذفه أيضاً للاستطرادات الطبية وفوائد العقاقير والأَدوية وشروحها ووصف[2] النباتات والحيوانات والجمادات وفوائدها وغير ذلك مما ليس له علاقة بجانب اللغة.

إِنّ مسلك الشِّيرازيّ في كون الاختصار عنده لا يؤدي إِلى الإِخلال بالتوضيح المطلوب، ربما فسر لنا مخالفته للفيروزآبادي في استعماله مفردات الناحية البلدانية (البلد والموضع والقرية) مهملاً رموز صاحب القاموس لها بـــ (د ، ع ، ة) على الترتيب، التي قد يؤدي استعمالها أحياناً إِلى إِخلال بمنهج التوضيح عنده فيما إِذا رسمت رموزاً (حروفاً هجائية) قبالة المواد من غير شروحات لغوية أو معلومات جغرافية توضحية.

ونلحظ ــ في جانب آخر ــ أَنّه تابع الفيروزآبادي في استعماله لرموز أُخرى لتعلق الأمر بجوانب لغوية واضحة ، فجعل علامة الجمع والجنس (ج) ، وجمع الجمع (جج)، وجمع جمع الجمع (ججج)، والمعروف (م) وهذا من سبل منهج الاختصار عند المصنفين، غير أنّ الشِّيرازيّ زاد عليه رمزين آخرين صرح باستعمال أَحدهما في المقدمة حينما رمز للمعنى الشرعي اختصاراً بالحرف (ش) [3]، واستخدم أَحياناً اختصاراً للفظة (يقال) الرمز (يق) [4].

(1) نفسه 1: 3.

(2) المعجم العربي ــ نشأته وتطوره 2: 648.

(3) المعيار 1 : 3.

(4) نفسه 2: 609 (ز ح ت) و (ز ر ق ن).

ولتوضيح بعض جوانب الاختصار في المعيار نذكر الأمثلة الآتية:

1ــ قال الفيروزآبادي : (فندلة : والد الوزير الكاتب أَبي بكر بن محمد)[1]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((فندلة بالدال المهملة كقنطرة: اسم رجل)) [2]، وقال الفيروزآبادي أيضاً: ((البيني : هو مُحمّد بن بشر بن بكر البيني المحدث))[3]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((البيني نسبة إِلى ببن كفلس: قرية بسرخس، وبابان كهامان محلة بمرو)) [4] والثانية من مستدركاته على صاحب القاموس .

2ــ قال الفيروزآبادي : ((الحلزون، محركةً: دويبةٌ رمثيةٌ لحمها جيد للمعدة، وجراحة الكَلْب الكَلِب، وتحليل الورم الجاسي، وإِبراء القروح، ومحروق صدفه يجلو الجرب والبهق والأَسنان، والتضمد به يجذب السلاء من باطن اللحم، ومخلوطاً بالخل يقطع الرعاف))[5]، وكانت عبارة الشِّيرازيّ : ((الحلزون بالزاي ، كقربوس : دويبة في الرمث أو من جنس الأَصداف))[6].

3ــ قال الفيروزآبادي : ((الآذريون : زهر أَصفر في وسطه خمل أَسود، حار رطب، والفرس تعظمه بالنظر إِليه، وتنثره في المنزل، وليس بطيب الرائحة))[7]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((الآذريون بمد الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون الراء المهملة وضم المثناة التحتية وسكون الواو: من الرياحين المعروفة ، معرب آذركون)) [8].

4ــ قال الفيروزآبادي : ((الصقالبة: جيل تتاخم بلادهم الخزر بين بلغر وقسطنطينية))[9]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((الصقالبة كفراعنةٍ: قوم))[10]، وقال الفيروزآبادي أيضاً في تركيب (ص ن ب): ((... وكزبير فرس شيبان النهدي))[11]، وأَهمل الشِّيرازيّ ذكر صاحبها قائلاً في معناه : فرس[12].

---

(1) القاموس 2: 1793 (ف ن د ل).
(2) المعيار 2: 409 (ف ن د ل).
(3) القاموس 2: 1550 (ب ب ن).
(4) المعيار 2: 577 (ب ب ن).
(5) القاموس 2: 1566 (ح ل ز ن).
(6) المعيار 2: 593 (ح ل ز ن).
(7) القاموس 2: 1545 (أ ذ ر ي و ن).
(8) المعيار 2: 569 (ا ذ ر ي و ن).
(9) القاموس 1 : 189(ص ق ل ب).
(10) المعيار 1: 108 (ص ق ل ب).
(11) القاموس 1: 189 (ص ن ب).
(12) المعيار 1: 108 (ص ن ب).

ونلحظ فيما تقدم من أمثلة اهتمام الشِّيرازيّ الكبير بكل ماله علاقة بمجال اللغة وحذفه الأُمور غير اللّغويّة.

لقد أحال الشِّيرازيّ كثيراً إِلى مواضع أخرى في المعيار ذكر فيها تفصيلات لموضوع معين في سبيل الاختصار نحو قوله : ((الكينةُ كصيغةٍ: الشدة المذلة، قيل : ومنها ، استكان على استفعل إِذا خضع ، وتقدم في سكن مع زيادة بيان))[1].

إِنَّ تحري الشِّيرازيّ للاختصار في المعيار، أفرز ظاهرةً منهجية أُخرى تمثلت بعدم عزو الأقوال إِلى مصادرها وقائليها وقد أشرنا فيما تقدم إِلى أنَّ المصنف لَم يذكر في غالب نقله أسماء الكتب أو أسماء مولفيها، مكتفياً للدلالة على هذا النقل بذكر العبارات المجتزأة، أمّا إِذا أشار إِلى اسم المؤلف أو اسم المصدر فهو يختصرهما اختصاراً كبيراً.

لقد عاب بعض الباحثين أصحاب المعجمات الذين أهملوا قاصدين أو غير قاصدين ــ عزو الأقوال إِلى مصادرها وقائليها في مصنفاتهم، لما في ذلك من قدحٍ بشخصية المصنف العلمية المتمثلة بعدم الأَمانة فيما ينقل، إِذْ إِنَّ عزو الأَقوال إِلى مصادرها يزيد في توثيقها من جهةٍ، ويظهر تميز العالم اللّغويّ بالخلق العلمي الرفيع من جهةٍ أُخرى ، ثم إِنَّ من بركة العلمِ عزوه إِلى قائله كما يقول الزبيدي[2].

والواقع أنَّ الشِّيرازيّ لَم يلزم نفسه بإِرجاعِ المادّةِ اللّغويّة في المعيار إِلى مصادرها من أجل نسبتها إِلى أَصحابها ولم يقصد إِلى تحقيق القاموس المحيط الذي هو مرتكز معياره كما أسلفنا، وإِنّما كان يميل إِلى معالجة المواد اللّغويّة، محاولاً عدم الإِثقال على طلبة العلم، نابذاً كل ماليس فيه فائدةً لغوية، فكان أقرب أصحاب المعجمات إِلى المنهج العلمي في المعجمات العربية الحديثة بإِهمالها الزوائد غير اللّغويّة.

وعلى أية حال، فقد كان الاختصار من خطوط منهج الشِّيرازيّ الواضحة في المعيار، وقد استخدم لتحقيقه أساليب مختلفة، وغايته في ذلك تقديم مادة لغوية وافيةٍ واضحةٍ لا صعوبة فيها ولا تطويل .

(1) نفسه 2: 648 (ك ي ن).

(2) تاج العروس 1: 194.

سادساً : الاستشهاد :

تابع الشِّيرازيّ أصحاب المعجمات السابقة في مسألة الاستشهاد توثيقاً لمادته اللّغويّة وتحقيقاً لها، وقد تنوعت شواهدُهُ في الشعر والآيات القرآنية والأَحاديث النبوية والأدعية المأثورة والأمثال وأقوال الفصحاء وغير ذلك.

ولعل أول ما نشعر به عند تصفُّحنا للمعيار أنَّ شواهد الشعر هي الأقل حفولاً فيه، وهو متابع هنا صاحب القاموس الذي لا تزيد الشواهد الشعرية عنده على مئتين وخمسين شاهداً[1]، فلا تزيد شواهد المعيار على خمسمائة شاهدٍ شعري، وبذلك يتبين لنا قلة الشواهد الشعرية عندهما قياساً بالشواهدِ الشِّعريةِ عند مُعجميّينَ آخرينَ كالزَّبيديِّ، في تاج العروس .

لم يلزم الشِّيرازيّ نفسه بالاستشهاد بشعر طبقة معينة لعصر معين، فقد أورد في المعيار أبياتاً لشعراء جاهليين وإِسلاميين وأُمويين وعباسيين في عصور الاستشهاد وكذلك للشعراء المولدين ، وإِذْ كان المعيار من المعجمات المتأخرة فقد رأَينا للشيرازي نظرةً متسامحةً في الاستدلال بأَشعار المتاخرين من شعراء العصور المتأخرة.

لقد أهمل الشِّيرازيّ ــ في الغالب ــ نسبة الشاهد الشعري إِلى قائله، فكان يشير إِلى ذلك بعبارة (قال) أو (قال الشاعر) ، ومن ثَمَّ لَم ترد أَيَّةُ شروح تتعلق بحياة الشاعر أو عصره، أو المصادر التي نقلت الشاهد أو المناسبة التي قيل فيها إِلاّ لماماً، ويبدو أنَّ القضية الأهم عند الشِّيرازيّ هي توثيق مادته اللّغويّة استشهاداً واستدلالاً، ومع ذلك وردت أَسماءٌ لشعراء استشهد لهم الشِّيرازيّ منهم مهلهل بن ربيعة[2]، امرؤ القيس الكندي[3]، زهير بن أَبي سلمى[4]، عنترة بن شداد[5]، الأَعشى[6]، لبيد بن ربيعة[7]، جرير[8]، الفرزدق[9]، الكميت بن زيد[10]، أَبو نؤاس[1]، ابن

---

(1) مصادر اللغة في المكتبة العربية : 207 نقلاً عن مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والادب والتراجم، عمر الدقاق ط حلب ، 1977 ، ص : 200.

(2) المعيار 2: 505 (ش ع ث م).

(3) نفسه 2: 667 (ي م ن).

(4) نفسه 2: 644 (ق ي ت).

(5) المعيار 2: 505 (ش ي ظ م).

(6) نفسه 2: 645 (ك ت ن).

(7) نفسه 2: 374 (س ج ل).

(8) نفسه 2: 276 (ع ذ ق).

(9) نفسه 1: 237 (ب ط ح).

(10) نفسه 1: 519 (و ت ر).

الرومي[2]، المتنبي[3]، المعري[4]، البوصيري[5]، وغيرهم.

لقد أَثبت الشِّيرازيّ عدداً من الشواهد الشعرية التي أَوردها الفيروزابادي، وحذف عدداً آخرَ منها، أو غيَّرَها مستعيناً بشواهد أُخرى نقلها من مصادره المختلفة، واستشهد في مواضع لَم يستشهد لها الفيروزآبادي، مع إِكمالهِ الشواهد الناقصة عنده غالباً.

فمما أَثبته الشِّيرازيّ ما نقله عن الفيروزآبادي مستشهداً على كون (مزلج) ، لقب عبد الله ابن مطر، لقوله : [6]، (الطويل)

نلاقي بها يوم الصياح عدونا

إذا أُكرهت فيه الأسنة تزلجُ

ولم ينسبه الشيرازي، وعبارته : ((ومزلج كمحسن : لقب شاعر، لقوله ...))[7]، واستشهد بالبيت.

ومن الشواهد التي حذفها في المعيار، ما استشهد به الفيروزآبادي بقوله: ((وهاءَ ، كجاءَ : تلبية ، قال[8]: الكامل

لا بل يجيبك حين تدعو باسمه

فيقول هاءَ ، وطالما لبى

ولم يرد عند الشِّيرازيّ في هذا التركيب[9].

ومن الشواهد التي غيرها بشواهد أُخرى، التسميط الشعري الذي أَورده الفيروزآبادي منسوباً إِلى امرئ القيس أو غيره[10]:

---

(1) نفسه 2: 94 (خ ل ع).
(2) نفسه 2: 598 (د ح ن).
(3) نفسه 2: 596 (خ ر ش ن).
(4) نفسه 2: 50 (خ ل ط).
(5) نفسه 1: 369 (ب ح ر).
(6) القاموس 1: 299 (ز ل ج).
(7) المعيار 1: 216 (ز ل ج).
(8) لَم أعثر على الشاهد في المصادر المتوافرة.
(9) القاموس 1: 126 والمعيار 1: 60 (هـ و أ).
(10) القاموس 1: 907 (س م ط) والشاهد في ديوانه : 195 ــ 196، نسبه الجوهري وابن منظور وابن بري إلى امرئ القيس .

ومستلئم كشفت بالرمح ذيله أقمت بعضب ذي سفاسق ميله
فجعت به في ملتقى الحي خيله تركتُ عتاق الطير تحجل حوله

كأنَّ على أثوابه نضح جريال

في حين ذكر الشِّيرازيّ له مثالاً آخر[1]:

كم وَقْفةٍ لك بين الأربع المثل تبكي لما فات من أيامك الأُول
حتى سقيت الثرى من دمعك الهطل لولا الهوى لَم ترق دمعاً على طلل

ولا أرقت لذكر البان والعلم

وواضح أَنَّ هدفه من هذا التغيير لأَغراض تعليمية خالصة تراعي أَذواق المتعلمين.

ومن الشواهد التي لَم ترد عند الفيروزآبادي وذكرها الشِّيرازيّ قال : ((.. كانت العرب تسمي عمان المزون كصبور ، قال الكميت[2]: الوافر

فأمّا الأزد أزد بني سعيدٍ فأكرهُ أنْ أُسميها المزونا

وقال الفيروزآبادي أَيضاً: ((طيالك بالياء ككتاب أيْ : مكثك أو عمرك أو غيبتك ، قال[3]: البسيط

إِنّا محيوك فاسلم أَيُّها الطلل

وإِنْ بليت وإِنْ طالت بك الطيلُ

ولم يرد ذكر للشاهدين السابقين في القاموس.

وعمد الشِّيرازيّ إِلى إِتمام الشواهد غير التامة من غير أَنْ يشير إِلى ذلك، من ذلك ما استشهد به الفيروزآبادي في زيادة (لا) قبل (بل) لتوكيد الإِضراب بعد الإِيجاب بقول الشاعر[4]: الخفيف

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم

وأَتَمَّ الشِّيرازيّ عجز البيت، وهو [5]:

---

(1) التسميط لبردة البوصيري ولم نقف على قائله.

(2) المعيار 2: 655 (م زن) ، والشاهد في ديوانه: 84.

(3) نفسه 2: 389 (ط و ل) والشاهد للقُطاميّ، ديوانه : 2 وما بعدها، برواية الطولُ، ينظر جمهرة اشعار العرب 2 : 284.

(4) القاموس 2: 1283 (ب ل ل).

(5) المعيار 2: 332 (ب ل ل) والبيت مجهول القائل وهو من شواهد المغنى (187).

يقض لليل كسفة وأفول

وأَورد الفيروزآبادي أَيضاً قول الشاعر[1]: البسيط

وما هجرتك لا بل زادني شغفاً

وأَتَمَّ الشِّيرازيّ العجز، وهو[2] :

هجر وبعد تراخى لا إِلى أجل

والشِّيرازيّ مقل في الاستشهاد الشعري، فربما تمر المواد والتراكيب الكثيرة من غير أَنْ يذكر شاهداً واحداً، ويندر أَنْ يذكر في تركيب واحدٍ أكثر من شاهد، كما حصل في تركيب (ي م ن) إِذْ استشهد له في خمسة مواضع بشواهد شعرية[3]، وهو لا يستطرد في إِنشاد أَبيات القصيدة لشاهدٍ يذكره، كما يفعل صاحب التاج مثلاً، وإِنّما يكتفي بالبيت موطن الشاهدِ.

لقد استعان الشِّيرازيّ بالشواهد لإِثبات المعاني المختلفة للمفردة، فمثلاً بعد نقله عن الفيروزآبادي (الأحمران هما اللحم والخمر)، زاد عليه: «فإِذا قلت الأَحامرة دخل الخلوق، قال[4]: الكامل

إِنّ الأَحامرة الثلاثة أهلكت مالي وكنت بهن قدماً مولعا
اللحم والراح العتيق وأطَّلي بالزعفران فلا أزالُ مردَّعا

إِنّ روح الشِّيرازيّ الشاعرة جعلته أحياناً يتسامح في الاستشهاد والاستدلال بشواهد لا تعود إِلى عصور الاستشهاد الأُولى، وغالب ما أَورده منها تبدو عليه مسحة الحداثة الشعرية، من ذلك استشهاده على لفظة (بسمل) بقول الشاعر [5]: الطويل

لقد بسملت هندُ غداة لقيتها

فيا حبذا ذاك الدلالُ المبسملُ

وربما شرح الدقائق اللّغويّة للشاهد الذي يذكره، فبعد استشهاده على لفظة (المزنة) بمعنى المطرة) بقول الشاعر[1]: المتقارب

(1) القاموس 2: 283 (ب ل ل).
(2) المعيار 2: 332 والبيت مجهول القائل وهو من شواهد المغني (179).
(3) نفسه 2: 667(ي م ن).
(4) نفسه 1: 399 (ح م ر) والبيتان لَم أعثر عليهما في المصادر المتوافرة.
(5) نفسه 2: 330 (ب س م ل) والبيت لَم أعثر عليه في المصادر المتوافرة.

كأنَّ ابن مزنتها جانحاً فسيط لدى الأُفق من خنصر

قال : ((وجانحاً كفاعل، حال من ابن مزنةٍ، من جنح بالجيم والنون والحاء المهملة كنفع إذا مالَ، وفسيطٌ خبر كأنَّ بالفاء والمهملتين كأَميرٍ بمعنى قلامة الظفر)) [2].

ويلمح في بعض شواهده الدافع الديني والمذهبي كالشواهد الشعرية المنسوبة إلى آل البيت (عليهم السلام) ، أو التي قيلت فيهم ، نحو استشهاده على لفظة (السندرة) بمعنى ضرب من الكيل بشطر من أُرجوزةٍ منسوبةٍ إلى الإمام عليّ (عليه السلام) [3]: الكامل

أُكيلكم بالسيف كيل السندره

ونحو قول الشاعر في آل البيت (عليهم السلام) [4]:

بئر معطلة وقصر مشرف مثل لآلِ مُحمّد مستطرف
فالقصر مجدهم الذي لا يرتقى والبئر علمهم الذي لا ينزف

أمّا الشواهد النثرية فقد اختلفت عنده كما يأتي:

1- الشاهد القرآني :

استشهد الشِّيرازيّ بنصوص القرآن الكريم لأنّها أوثق النصوص العربية على الإطلاق، والشواهد القرآنية أكثر منها المصنف كثرة واسعة تكاد تفوق استشهاد أيّ معجم قبله، فقد استشهد في مواضع كثيرة أهملها غيره من أَصحاب المعجمات.

لم يتعرض الشِّيرازيّ لأَسباب نزول الآيات القرآنية، أو ذكر نسبة القراءات إلى أصحابها، ولكنه اهتمَّ بنقل التفسيرات للآيات القرآنية وربما نقل الاختلاف في التفسير، لأَنّ اهتمام الشِّيرازيّ ينصب على توضيح المعاني، وقد يذكر الآية المستشهد بها بكاملها أو يقتطع الكلمة والكلمتين موضع الشاهد منها، إذْ استشهد على لفظة (المقلاد) بمعنى الخزانة قائلاً: ((المقلاد: الخزانة كقليد كسكين ج مَقاليد

(1) البيت لَم اقف على قائله.
(2) المعيار 2: 655 (م ز ن).
(3) المعيار 1: 413 (س ق د ر) والرجز في السيرة النبوية لابن كثير 3 : 355، بلفظة الصاعِ مكان السيفِ، والشاهد في لسان العرب (ح د ر).
(4) نفسه 2: 396 (ع ط ل) والبيتان لَم اعثر على قائلهما في المصادر المتوافرة.

كمفتاح ومفاتيح[1]، ومنه: {لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ}[2]، واستشهد على لفظة (الذنوب) بمعنى الحظ والنصيب[3]، بقوله تعالى : {فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ}[4].

وفي مسألة تفسير الشواهد القرانية التي يذكرها، ما ذكره في تفسير قوله تعالى: {إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ}[5]، قائلاً: «أي : دَعَواتُك يَسْكُنونَ إليها وتطمئن قلوبهم بها، وقوله تعالى : {وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ}[6]، قيل : إنّما ذكر الساكن دون المتحرك لأَنّه أعمّ وأكثر، ولأَنّ عاقبة المتحرك السكون..»[7].

وهو كثير النقل لوجهات النظر المختلفة في التفسير القرآني، فمثلاً بعد أَنْ ذكر المعاني المختلفة في تركيب (ب د ن) قال: «وعن آخر، بدن الإنسان: جسده، وقوله تعالى : {فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ}[8]، قالوا : بجسدٍ لا روح فيه (انتهى) ، وروي: أمر الله البحر فلفظ به على ساحل البحر حتى رأوه ميتاً، وروي في معناه: نلقيك على نجوةٍ من الأَرض أيْ : مرتفع، وروي: كان فرعون من قرنه إلى قدمه في الحديد، وقد ألبسه على بدنه، فلما غرق ألقاه الله على نجوة من الأَرض ببدنه ليكون لمن بعده علامةً..»[9].

إنَّ إكثار الشِّيرازيّ من الاستشهاد بآي القرآن الكريم يمثل أكثر أنواع الاستشهاد عنده، فلا يمر تركيب لغوي من غَيْرِ أَنْ يَسْتَشْهِدَ عليه بشاهدٍ قُرآنيٍّ، بل إنّ كثيراً من الموا د اللّغويّة عنده تحوي على أكثر من شاهدٍ واحد، حتى أَنّه استشهد في تركيب (ك ت ب) مثلاً في ستة عشر موضعاً بآيات من القرآن الكريم[10].

2- شواهد الحديث النبوي:

استشهد الشِّيرازيّ بالحديث النبوي، أو الخبر المروي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولاسيّما المنقول من طريق آل البيت، لأَنّه كلام أَفصح خلق الله قاطبة، مع اهتمام العلماءِ الواضحِ

(1) المعيار 1: 334 (ق ل د).
(2) الشورى :12.
(3) المعيار 2 : 613 (س ك ن).
(4) الذاريات : 59.
(5) التوبة : 103.
(6) الأنعام : 13.
(7) المعيار 2: 613 (س ك ن).
(8) يونس : 92.
(9) المعيار 2: 577 (ب د ن).
(10) نفسه 1 : 135 (ك ت ب).

وثقات أصحاب آل البيت بتحقيق نصوصه وتوثيقِها.

لم يذهب الشِّيرازيّ إِلى أبعد من الاستشهاد بالحديث النبوي، فلم ينقل الاختلاف في روايات الحديث أو شرحه أو مناسبة الحديث إِلاّ قليلاً، كما إِنَّ استشهاده به أقل بكثير من الاستشهاد بآي القرآن الكريم.

فممّا نقله من الاختلاف في معنى مفردة (العزب) كونها بمعنى: من لا أهل له، ولا يقال أعزب، والأَخيرة منعها أَبو حاتم السجستاني، وعن الأَزهريّ أَنَّ غيره أَجازها، ثم وضح الأَمر بقولـــه: ((وفي الخبر إِنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يعطي الآهل حظين والأَعزب حظاً، والآهل كآدمٍ الذي له زوجةٌ وعيالٌ، والأعزب الذي لا زوجة له))[1]، وبعد أَنْ نقل عن الفيروزآبادي: ((والفتان: اللص ، والشيطان))[2]، استشهد للمعنى الثاني : ((وفي الحديث (المؤمن أخو المؤمن يتعاونان على الفتان) [3]، يُروى بالفتح والضم، فبالفتح بمعنى الشيطان وبالضم جمع فاتن كحكام وحاكم بمعناه))[4].

3- شواهد الدعاء المأثور:

استشهد الشِّيرازيّ كثيراً بالأَدعية المأْثورة عن النبي (صلى الله عليه واله وسلم) أو الأدعية التي قالها أئمة آل البيت فهم عنده سادة الفصاحة، فممّا استشهد به في تركيب (م ك د) قال : ((ومن الدعاء ، بأسك شديد ومكرك مكيد، أيْ ثابت، فعيل بمعنى فاعل))[5]، وبعد أَنْ نقل عن الفيروزآبادي : ((ومكنته من الشيء، وأمكنته منه، فتمكن واستمكن))[6]، وضح الشِّيرازيّ بقولـــه: ((ومكنته من الشيء تمكينا : جعلت له عليه سلطاناً وقدرةً ... ومن ذلك الدعاء: ((اللهم أَنت المُبينُ البائنُ المُبيِّنُ، وأَنْتَ المَكِينُ الماكنُ المُمَكِّنُ فتَمكَّن منْهُ))[7].

وهو متأثر هنا بكتب الأدعية والزيارات التي ألفها علماء الشيعة كالمصباح للكفعمي وغيره.

4- شواهد الأمثال :

استشهد الشِّيرازيّ بأمثال العربية ناقلاً من المعجمات وكتب الأَمثال بلا إِشارة إِليها غالباً،

---

(1) المعيار 1: 118 (ع ز ب).

(2) القاموس 2: 1604 (ف ت ن).

(3) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي (ف ت ن).

(4) المعيار 2: 636 (ف ت ن).

(5) نفسه 1: 342 (م ك د)، والدعاء في مفاتيح الجنان : 311.

(6) القاموس 2 : (م ك ن).

(7) المعيار 2: 656 (م ك ن)، والدعاء في مفاتيح الجنان : 543.

والمصنف يورد المثل شاهداً على مسائل اللغة من غير أنْ يتعرض إلى مسائل أُخرى تتعلق به كشرح المثل أو بيان اختلاف الرواية فيه أو ذكر مناسبته ، فهو يستشهد به لتوثيق مادته اللّغويّة وتحقيقها، نحو قولـــه: ((ولا تعلم العوان الخمرة، كعصمةٍ: اسم لهيئة الاختمار))[1]، وقولـــه : ((الآبية كفاعلةٍ، التي تعاف الماء أو التي لا تريد عشاء، ومنه المثل: ((العاشية تهيج الآبية)) [2]، وربما ذكر المثل في موضعين مختلفين نحو استشهاده في تركيب (ذ ق ن): ((وفي المثل، لأُلحقنّ حَواقِنكَ بذواقِنَكَ، وتقدم المثل مع زيادة بيان في فصل الحاء المهملة...)) [3].

5- شواهد أقوال فصحاء العربية :

استشهد الشِّيرازيّ بأَقوال فصحاء العربية جاهليين وإِسلاميين في أَثناء عرضه لموضوعاتِ اللغة توثيقاً لمواده اللّغويّة، من ذلك مثلاً ما أَورده في معنى (أعنان السماء)، قال : (يق ليس لمنقوص البيان بهاءُ ولو حكَّ بيافوخه أَعنان السماء، والعامة تقول عنان السماء ككتاب، وعنان السماء ككتاب: ما بدا لك منها إِذا نظرت إِليها، كذا عن بعضهم وأَنكر آخر عليه، وقال : الصواب بالفتح كما قال في النهاية: ولو بلغت خطيئته عنان السماء...))[4].

وقد رد بعض تعليقات الفيروزآبادي بأَقوال فصحاء العربية نحو تعقيبه على قول الفيروزآبادي : ((وقول المتكلمين وُجِدَ فانعدم لحن))[5]، بقوله : ((أقول لا وجه للمنع لأَنَّ الفعل مُتَعَدٍّ، وانعدم مُطاوعُهُ، على أنّه جاء في فصيح الكلام عن عليٍّ (عليه السلام) بتعديم صورتها))[6].

هذه أَنواع الشواهد التي استشهد بها الشِّيرازيّ ، ونلحظ أَنّه ربما جمع بين بعضها البعض في توثيقه لمادته اللّغويّة، فمثلاً بعد أَنْ استشهد على أنَّ لفظة (البحر) مؤنثة بالدعاء: (وبموج البحار ومن يسبح في غمراتها) [7]، قال : ((والدليل على تأْنيثها قول أمير المؤمنين (عليه السلام): بحر عميق إِلى قول أَمير المؤمنين (عليه السلام): في قعرها شمس تُضيءُ [8]، وجاء في

(1) المعيار 2: 632 (ع و ن).
(2) نفسه 2: 772 (ا ب ي).
(3) نفسه 2: 604 (ذ ق ن).
(4) نفسه 2: 631 (ع ن ن)، وينظر النهاية (ع ن ن).
(5) القاموس 2: 1496 (ع د م).
(6) المعيار 2: 518 (ع د م).
(7) الدعاء في مفاتيح الجنان : ص284.
(8) والعبارة غير موجودة في نهج البلاغة.

الشعر بحيرة بالهاء، قال صاحب البردة[1]:

وساءَ ساوَة إنْ غاضت بحيرتها

وردّ واردها بالغيظ حين ظَمِي

وهذا دليل تأْنيثه)) [2].

نستنتج مما تقدم أَنَّ الاستشهاد واحد من خطوط منهج الشِّيرازيّ المهمة في المعيار ، وقد استشهد بما استشهد به علماء العربية من أَنواع الشواهد المختلفة توثيقاً وتحقيقاً لمادته اللّغويّة في المقام الأول، لذلك أهمل كثيراً من المتعلقات بها، ويُعدُّ من المتسامحين في الاستشهاد والاستدلال بشواهد شعرية لا تنتمي إِلى عصور الاستشهاد.

تمثل الجوانب المتقدمة أهمَّ خطوات منهج الشِّيرازيّ في المعيار، ولكننا لا نعدم وجود جوانب منهجية أُخرى ظهرت في كتابه، كالنقد الموجه لصاحب القاموس مثلاً ، والإِحصاء الذي يقوم به أحياناً ولاسيّما في إِحصائه للغات المفردة الواحدة واستقصائها، وإِكمالِ مواد القاموس الذي جعله أساساً لمعياره نقلاً من مصادره الأُخرى التي اعتمد عليها.

لقد كان الشِّيرازيّ عالماً لغويّاً ملتزماً، سارَ على نهج علماء العربية الأوائل ، قال بما قالوا وعمل بما عملوا ، ولكنه انماز من كثير منهم بدقته والتزامه الكاملين، ومحاولته الوصول في كل جانب من جوانب منهجه إِلى درجة من الإِتقان والكمال قَلَّمَا نجدها عند غيره من أصحاب المعجمات.

لقد ذكر الدكتور حسين نصار ما أَورده صاحب المعيار في مادّة (هقع) [3]، ليبين مدى الاتفاق بينه وبين الفيروزآبادي ، وليستنتج أَنَّ الشِّيرازيّ غير ترتيب المفردات التي نقلها من القاموس، وغير بعض أَلفاظها للإِيضاح، وغير كذلك بعض الأَلفاظ من غير سبب معروف، وزاد كثيراً من العبارات للوزن، ولكنه لَم يزد شيئاً في الأَلفاظ أو المعاني، الأمر الذي جعل الدكتور نصار يحكم اعتماداً، على هذه المادة، على منهج الشِّيرازيّ قائلاً: ((فهذه المادة ــ لحسن الحظ ــ تمثل منهجه تمثيلاً كاملاً، وإِذنْ نستطيع أَنْ نبيح لأَنفسنا القول بأَنَّ صاحب المعيار لَم يتقدم بحركة المعاجم العربية أَيّة خطوة سواء من ناحية المنهج أو المادةِ))[4].

---

(1) البيت للبوصيري، ديوانه: 76.

(2) المعيار 1: 369 (ب ح ر).

(3) المعجم العربي ــ نشأته وتطوره 2: 649.

(4) نفسه 2: 650.

ولا نعلم كيف استطاع الدكتور نصار أنْ يخرج بهذا الحكم اعتماداً على مادةٍ واحدةٍ، كان قد أجبر نفسه وأرهقها عندما جعلها أُنموذجاً ثابتاً وازنَ به بين مناهج الصحاح والقاموس والمعيار في كتابه.

والواقع أنّ مادة (هقع) لا تمثل منهج الشِّيرازيّ في المعيار كاملاً، فإنَّ ما أجراه المصنف على نص القاموس هنا، يتمثل بإعادة ترتيب المواد واللغات وتنظيمها، وضبط المفردات ضبطاً دقيقاً وتفسير الغامض منها وتوضيحه، ولكننا لا نجد فيها تصحيحاً أو زيادة وتكميلاً نقله عن غيره من أَصحاب المعجمات، أو استدراكاً في الأَلفاظ أو المعاني مع أنّ الجانب الأخير قليل عنده، وعلى هذا فلا يمثل هذا النص ــ في رأْينا ــ منهجيته الكاملة.

ولا نعلم ما الذي أراده الدكتور نصار بعد ذلك حين قال : ((سوى أنّه التزم ضبط الأَلفاظ بالعبارة والنصِّ على المشتقات ومال إلى تيسير التفسير))[1]، فهل ماقام به هنا لا يمثل جهداً منهجياً يحسب له ؟ ثم لماذا لَم يقم بإِعمام حكمه المتقدم على معجماتٍ أُخرى تناولها في كتابه كمعجمات اليسوعيين مثلاً التي أُلِّفتْ في عصر الشِّيرازيّ وبعده ، وعُدَّت الأَقرب في مناهجها إلى المعجمات العربية الحديثة.

ونرجح هنا أنَّ الدكتور نصار كان متسرعاً في بعض آرائه لأَنّه بنى تلك الآراء على قراءة سريعةٍ غير متأنّيةٍ للمعيار كما قدمنا.

(1) المعجم العربي ــ نصار 2: 650.

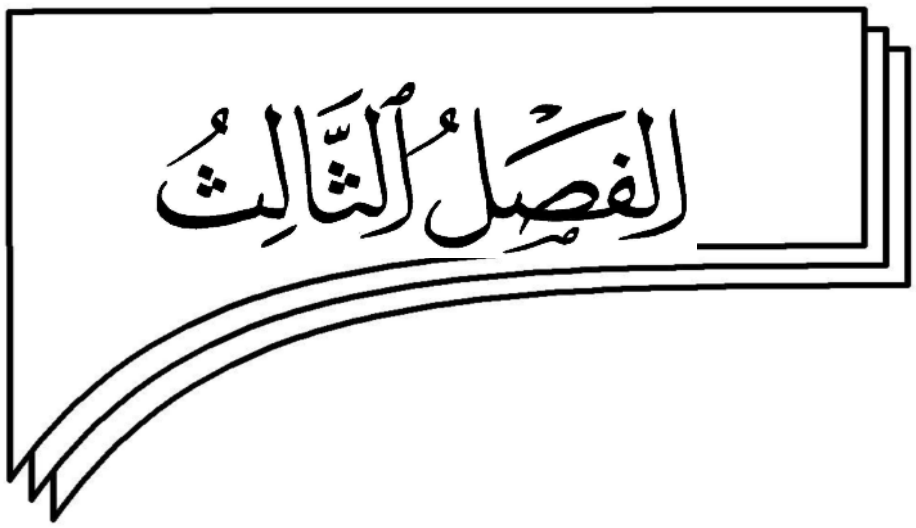

مميزات المعيار والمآخذ عليه

المبحث الأول :

مميزات المعيار وقيمته اللغوية

المبحث الثاني :

المآخذ والعيوب

المبحث الأوّل

مميزات المعيار وقيمته اللّغويّة

للمعيار مميزات وخصائص انفرد في بعضها عن غيره من المعجمات اللّغويّة، وشاركها في خصائص عامةٍ، لكنه انماز منها في درجة التطبيق لها، وذلك ما يدعونا إلى التنويه بالشِّيرازيّ وكتابه لأَنّه رمى من خلال تأْليفه إِلى تحقيق أهداف مهمةٍ، وفيما يأَتي أهمُّ هذه المميزات:

1ــ رتّب الشِّيرازيّ المعيار ترتيباً لَم نلحظه عند غيره من أصحاب المعجمات الأُخرى، على وفق ترتيب منهجي علمي، مع إِتقان الرباعيات والخماسيات.

2ــ ضبط الشِّيرازيّ جميع المفردات في المعيار بالشكل والعبارة غير معتمدٍ على شهرتها، أو المعرفة اللّغويّة عند القارئ ، فلا نكاد نجد له مفردةً معراةً من الضبط والتقييد، وقد تفاوت أصحاب المعجمات في درجات ضبط مفرداتهم وتقييدها ، غير أَنّهم جميعاً لَم يصلوا إِلى درجة الضبط عند الشيرازي.

3ــ صحح الشِّيرازيّ كثيراً من التصحيفاتِ والتحريفاتِ وأَخطاء المعنى، جامعاً ما تفرق من هذه التصحيحات في بطون المعجمات مع قيامه بجهدٍ كبير في تصحيح عددٍ غير قليل من الأَوهام، الأَمر الذي يدفعنا إِلى القول إِنّه رائد المدرسة التصحيحية في المعجمات العربية المتأخرة.

4ــ تخليص الواو من الياء تخليصاً تاماً بافراد كلاًّ منهما في بابٍ مستقل، في حين جمع أَصحاب المعجمات الحرفين في بابٍ واحد هو باب المعتل.

5ــ أكثر الشيرازي من الاستشهاد بآي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأَدعية المأْثورة، مع متابعته صاحب القاموس في قلّة الشواهد الشعرية عنده.

6ــ المعيار واحد من أكثر المعجمات العربية غزارةً في المواد والمعاني وذلك شيء طبيعي فقد اتخذ من القاموس المحيط . الذي يوصف بأَنّه أغزر معجمات العربية مادةً، أساساً له، ولاسيّما الزيادات الكثيرة التي زادها الشِّيرازيّ في المعيار.

7ــ أكثر الشِّيرازيّ من ذكر المصطلحات العلميّة للعلوم المختلفة، والعقاقير الطبية في عصره، ناقلاً الكثيرَ منها عن اليونانية، ذاكراً أَسماء الأَعلام والحيوانات والنباتات والجمادات، غير أَنّه أهمل بيان الفوائد غير اللّغويّة فيها، فهو لَم يرم إِلى أَنْ يكون المعيار دائرة معارف شاملة لمختلف العلوم الإِنسانية، بقدر ما أراد أَنْ يكون معجماً لغوياً متكاملاً فقط.

8ــ تلافى الإهمال والإغفال غير المقصود لأصحاب المعجمات ولاسيّما صاحب القاموس في الإشارة إلى القياسي وغير القياسي للمواد والصيغ في المعيار.

9ــ فرّق معاني الصيغ التي تتداخل مع غيرها، مسببة صعوبة كبيرةً في فهم القارئ لها والخروج بتصور لغوي كامل للصيغة المطلوبة المعنى.

10ــ المعيار واحد من أكثر المعجمات التي ظهر فيها الاختصار والإيجاز واضحاً جلياً، وقد استخدم المصنف لتحقيقه طرائق مختلفة، ولمّا كان المعيار معجماً تعليمياً في جانب منه، أدّى ذلك إلى إطالة الكلام أحياناً لتأمين هدفه في التفسير والتوضيح ليكون على الوجه الأكمل، لأجل ذلك خاطب الشِّيرازيّ العالم الأديب بقولــه: ((فلا تقدح في أنّي أردت بذلك تفهيم أداني الطلبة وتخليصهم من العيِّ))[1].

12ــ تبدو شخصية الشِّيرازيّ العلمية قوية مؤثرةً في المعيار، ولاسيّما نقده لصاحب القاموس نقداً علمياً في مواضع كثيرة، مع أنَّ واحداً من خطوط منهجه عدم الإشارة إلى تغليطات العلماء، كما تبدو أمانته العلمية والخلق العلمي الرفيع من خلال إشارته إلى نقوله بأساليب مختلفة مع أنَّ واحداً من خطوط منهجه عدم عزو الأقوال إلى أصحابها.

13ــ أشار الشِّيرازيّ إلى كثيرٍ من المعربات وأُصولها في لغاتها الأُمِّ، التي أهمل الإشارة إليها غيره من أصحاب المعجمات ولاسيّما المعربات عن اللغة الفارسية واليونانية.

14ــ يمتاز المعيار بلغته التعليمية الواضحة التي تخاطب المتعلم وتسير به نحو الفهم الدقيق للمواد والمعاني.

وهناك كثيرٌ من المميزات التي يمكن متابعتها في المعيار، كتقديم الصيغ المجردة على المزيدة، وفصل معانيها في الاشتقاق ، وحذف المادّة منعاً لتكرارها عند شرح معانيها المختلفة بإضافة واو العطف، وإتباع المذكرّ بالمؤنث بذكر صيغته غالباً زيادةً في البيان والتوضيح، واستخدام الرموز للاختصار، والنص على الأشهر في الاستعمال، وتقديم الفصيح على غيره، وتقديم المصدر المقيس والجمع القياسي وغير ذلك من الخطوات المعروفة في عالم المعجمات العربية.

لقد انماز الشِّيرازيّ بحس لغوي عالٍ متطور، احتوى الماضي الأصيل للغة، وتحرَّك في الواقع اللّغويّ المتجدد، فهو قارئ جيد، يبحث المادة اللّغويّة في المعجمات العربية، ويسجل كل ما

---

(1) المعيار 1: 3.

يتوصل إليه، سواءٌ كان ذلك بالترتيب أم التسهيل والتيسير أم التوضيح وإزالة الغموض والإبهام أم الضبط والتقييد أم جمع اللغات في أوائل السطور، وهو في كل ذلك متفوق على معجماتٍ أُخرى كالقاموس المحيط مثلاً.

يُعدُّ معجم معيار اللغة آخر المعجمات التي كتبت على نهج مدرسة الصحاح في بلاد فارس، بل لَم تقم بعده أَيَّةُ محاولةٍ جادة لكتابة معجم لغوي متكاملٍ في بلاد إيران وما يليها شرقاً من بلدان العالم الإسلامي، ومن الواضح أيضاً أنّه لَم ينجز خلال القرن السابق لتأليف المعيار أَيَّ معجم لغوي متكامل مكتوب باللغة العربية هناك، إذْ عمد علماء اللغة في إيران إلى ترجمة المعجمات العربية للغتين الفارسية والتركية، آخذين بحق التصرف وإبداء الرأْي في كثيرٍ من مسائل اللغة التي ناقشوها في كتبهم.

كان الهدف الرئيس من تأليف المعيار تقديم معجم لغوي مضبوط الأَلفاظ ضبطاً دقيقاً ، مكتوب بلغةٍ تعليميةٍ ميسرة، خال من التصحيف والتحريف، مختص بالفوائد اللّغويّة مهمل ماعداها من الزوائد غير اللّغويّة قدر الإمكان، أيْ أنّه قدم مادة لغوية على جانب كبير من الضبط والوضوح والصحة بما يمكنُ طلبةَ العلمِ ولاسيّما الدارسونَ في الحوزاتِ العلميةِ الإيرانيّة من الوثوق بها والاطمئنانِ إليها، لما فيها من فائدةٍ كبيرةٍ في دراستهم للعلومِ الدينيةِ وأُصولها.

لقد سمى الشِّيرازيّ كتابه ، بتوجيه من أُستاذه كريم خان، بـــ (معجم معيار اللغة) لخاصية الضبط والوزن فيه، فقد عرف عن أَصحاب المعجمات تسميتهم معجماتهم لسبب رئيسٍ يبنى عليه اسم المعجم، بدءاً بمبتكر هذا العلم الخليل بن أَحمد الفراهيدي الذي سمى معجمه (العين) لابتدائهِ بأوّل حروف الحلق (حرف العين) ، وسمى ابن دريد معجمه (الجمهرة) لأَنّه اختار الجمهور من كلام العرب رافضاً الحوشي والمستنكر والغريب، وسمى الأَزهريّ معجمه (تهذيب اللغة)، لقوله : ((لأَنّي قصدت مما جمعت فيه نفي ما أُدخل في لغات العرب من الأَلفاظ التي أَزالها الغتم عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والتحريف والخطأ))[1]، وسمى الجوهري معجمه (الصحاح)، لقوله : ((وأَودعت كتابي هذا ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها))[2]، وسمى ابن منظور كتابه لسان العرب لأَنّه أَكثر المعجمات إلى عصره جمعاً للأَلفاظ العربية المتفرقة في بطون الكتب، وأَوفاها شرحاً للمعاني، فهو قد استوعب لغة العرب فكان لسانها الناطق ، أمّا القاموس المحيط فقد جمع الفصيح والغريب وضم شوارد الكلم مع الاختصار من غير

(1) تهذيب اللغة ، المقدمة 1: 54.

(2) الصحاح ، المقدمة 1: 33.

إخلال بالمعنى ، ومع أنَّ لغة العرب من أَكثر اللغات العالمية مرونة لخصائص تمثلت فيها وربما انفردت بها عن غيرها من اللغات كالاشتقاق والتعريب والنحت، وإنَّ المستعمل اليوم من مفرداتها لا يمثل إلاّ عشر ما ذكره أَصحاب المعجمات في معاجيمهم[1]، ولو أَخذنا في الحسبان أنَّه لَم يَنْتَه إلينا ممّا قالت العرب إلاّ أَقلّه[2]، لتبين لنا سعة هذه اللغة وعظم استيعابها، ومع ذلك سلم اللّغويّون بأَنّ القاموس المحيط أَشمل المعجمات العربية وأَغزرها أَلفاظاً ومواد لغوية، لإحاطته بلغة العرب كإحاطة البحر للربع المعمور[3].

وإذا كان الشّيرازيّ قد أَمّن الجانب الشمولي للغة العربية في معجمه بجعله (القاموس المحيط) أَساساً للمعيار، فنرى أَنّ المصنف ولغرضه الرئيس في أَنْ يكون كتابه الغاية في الضبط بضوابط وأَساليب علمية، ربما فكر بتسمية معجمه (المقياس) لولا ملاحظته للتقارب اللفظي بينهما، فعدل إلى تسميته (المعيار).

جاءَ في القاموس : ((عير الدنانير: وزنها واحداً بعد واحدٍ)) [4]، وعبارة الشّيرازيّ : ((عيرت الدنانير تعييراً: امتحنتها لمعرفة أَوزانها، وعن آخر عايرت المكيال والميزان، ولا يقال عيرت الميزان تعييراً، وإنّما يقال عيرته بذنبه، والمعيار كمفتاح : العيار، كذا عن بعضهم وهو ككتاب: ما جعل نظاماً للشيءِ، ولكنّ صورته تقتضي أَنَّ يكون آلة لما يعاير)) [5]. ومن الواضح هنا دقة الشّيرازيّ في التعبير عن المعنى اللّغويّ الذي قصده بتسمية معجمه بلفظة المعيار وأَدواته.

أمّا اللغة التي كتب بها الشّيرازيّ معياره فقد كانت لغةً علميةً آثر بها المصنف شرح المواد اللّغويّة بالتفصيل، عارضاً فيها ضبط الأَلفاظ وذكر الأَحكام النحوية والصرفية، وتفسير المفردات وترتيبها، بعبارةٍ سهلةٍ رشيقة تشعر القارئ بانسيابية المعلومات عن المشتقات اللّغويّة، لاسيّما أَنّه سار على ترتيب علمي أجراه على مفردات المعيار بصورة شبه كاملةٍ، مع تطويل عبارةٍ أَحياناً واختيار الألفاظ المناسبة للتوضيح والتبيين، قال الفيروزآبادي: ((العقل: العلم بصفات الأَشياء من حسنها وقبحها، وكمالها ونقصانها، أو العلم بخير الخيرين، وشر الشرين، أو مطلق لأُمورٍ، أو

(1) مصادر اللغة، عبد اللطيف الصوفي : 35.

(2) لسان العرب ، بيروت، دار صادر ، 1968 ، 3 : 431، وينظر مدرسة الكوفة، الدكتور مهدي المخزومي : 464.

(3) التاج 1: 121 ، والقاموس المحيط، شرح ديباجة القاموس للهوريني 1: 40.

(4) القاموس 1: 625 (ع ي ر).

(5) المعيار 1: 472 (ع ي ر).

لقوّةٍ بها يكون التمييز بين القبح والحسن، ولمعانٍ مجتمعةٍ في الذهن يكون لمقدمات...)) [1]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((العقل : ما يعبد به الرحمن ويكسب به الجنان، وهو جوهر دراك، محيط بالأَشياء من جميع جهاتها، عارف بالشيء قبل كونه، وهو علة الموجودات ونهاية المطالب)) [2]، ويستشف من النصين رشاقة العبارة وسهولة الأَلفاظ عند الشيرازي.

ويمكن القول أيضاً إنَّ اكتفاء الشِّيرازيّ بإيراد قواعد اللغة الصرفية والنحوية وشرحها، وإهمال الزوائد غير اللّغويّة، رُبّما زاد هذه الخاصية وضوحاً في اللغة التي كتب بها المعيار، قال الفيروزآبادي : ((الصابون: (م)، حار يابس مفرح للجسد))[3]، وعبارة الشِّيرازيّ : ((صبنت عنه الكأْس صبناً كضرب : صرفتها... والصابون ككافور: (م)، كأَنّه اسم فاعل من معنى الأوّل لأَنّه يصرف الأَوساخ والأَدناس، كالطاعون اسم فاعل لأَنّه يطعن الأَرواح)) [4].

يُعَدُّ المعيار واحداً من أصح معجمات لغة العرب، فقد جمع واستوعب المادة اللّغويّة التي وردت في المعجمات الأُخرى معتمداً على كثير من أئمة اللغة كالأَزهريّ والجوهريّ وابن الأثير والفيوميّ والفيروزآباديّ وغيرهم، ناقلاً عن معجمات معروفةٍ كتهذيب اللغة والصحاح والنهاية والمصباح المنير والقاموس المحيط، وهي تمثل أَعظم ما توصل إليه العرب في مجال صناعة المعجمات، وقد أَفاد صاحب المعيار منها فائدة كبيرة، فضلاً على انفراده بالنقل عن معجماتٍ أُخرى لَم ينقل منها غيره، كمعجم (مجمع البحرين ومطلع النيرين) للشيخ الطريحي، زد على ذلك أَنّه استقى مادة كبيرةً ومهمة من مصادر كتبت بغير العربية كالمعجمات المكتوبة باللغتين الفارسية والتركية، وهي في الغالب ترجمات لمعجماتٍ عربية لَم يطلع الشِّيرازيّ على بعضها بلغتها الأُمّ (العربية) كشرح القاموس للزبيدي مثلاً، أيْ تاج العروس ، والمترجم إلى اللغة التركية باسم (الأُوقيانوس)، وهي معجمات لا تعدم الكثير من الآراء والتعقيبات والتصحيحات اللّغويّة التي أَوردها مُصنِّفو تلك المعجمات.

لقد عالج الشِّيرازيّ أَلفاظ اللغة وسجّلها، مثبتاً الألفاظ المعربة والدخيلة والمولدة خدمةً للغة القُرآنِ، كما أَنّه استدرك القليل من الأَلفاظ لأنَّ المعجمات السابقة قد استغرقت فصيح أَلفاظ اللغة،

(1) القاموس 2: 1365 (ع ق ل).
(2) المعيار 2: 396 (ع ق ل).
(3) القاموس 2: 159 (ص ب ن).
(4) المعيار 2: 620 (ص ب ن).

واستدرك بعض المعاني الجديدة التي أملتها الحاجة والتطور، وهو في كل ذلك يحقق موادّه ويوثقها بطرق مختلفة، مقدماً معلوماتٍ لغوية على جانب كبير من الإتقان.

لقد نقل الشِّيرازيّ عن المعجمات السابقة مئات التصحيحات اللّغويّة، ولاسيّما ما ذكر من تصحيحات على الأَوهام والأَخطاء في القاموس المحيط التي سجلها العلماء، بَلْ أَنَّ الشِّيرازيّ كان سباقاً إِلى كثير من التصحيحات الأُخرى التي لَم ترد عند غيره من المعجميين، فمثلاً سجل الشِّيرازيّ أَغلب التصحيحات والملاحظات التي أَوردها الشيخ نصر الهوريني (ت 1290هـ) على هامش القاموس المطبوع بمصر سنة 1273 هـ ، وهي السنة التي أكمل الشِّيرازيّ فيها معياره، وقد استقى الهوريني كثيراً من هذه التصحيحات من الزبيدي صاحب التاج مشيراً إِليها في الهامش بعبارة (الشارح)، ونقل تصحيحات أُخرى من (القول المأْنوس بتحرير ما في القاموس)[1]، للعلامة مُحمّد بن يحيى القرافي (ت 1008هـ) مشيراً إِليها في الهامش بعبارة (قرافي) ونقل أَيضاً تصحيحات كثيرة من كتاب (إِضاءة الراموس وإِفاضة الناموس على إِضاءة القاموس) لشيخ الزبيدي الإِمام أَبي عبد الله مُحمّد بن الطيب الفاسي (ت 1170هـ) والذي يعرف أيضاً بـ(الحاشية على القاموس) مشيراً إِليها في الهامش بعبارة (الحاشية) أو (المحشي)) [2]، ويقصد الإِمام الفاسي وحاشيته، زيادةً على تصحيحات الشيخ الهوريني نفسه.

إِنّ أَهميّة التصحيحات السابقة وقيمتها العلمية هي التي دفعت العلامة أَحمد فارس الشدياق إِلى التنويه بحق هؤلاء العلماء الأفاضل ، فقال في بيان استعانته بتعليقاتهم وتصحيحاتهم، في نقده للفيروزآبادي في كتابه (الجاسوس على القاموس) : ((اعلم أَنّ معظم هذا النقد والذي يليه ماخوذ ممّا علَّقهُ علامة عصره المرحوم المبرور الشيخ نصر الهوريني، على هامش القاموس المطبوع بمصر وأَكثره من كلام الشارح... جزى الله المحشى والشارح (رحمهما الله) أوسع رحمةٍ فإِنّهما خدما العلم أَتمَّ خدمة وأَرشدا الطلبة إِلى طريق الحق)) [3].

وواضح إِنّ كُلاًّ من الرجلين (الهوريني والشيرازي) لَم يطَّلعا على ما كتبه ونقله الآخر من تصحيحات ، غير أَنّه تبين من خلال البحث أَنَّ الشِّيرازيّ يتفوق كما ونوعاً على الشيخ الهوريني في تصحيحه لأوهام القاموس وأَخطائه المختلفة، فقد رأَينا تصحيحات كثيرة لَم يوردها الشارح ولا شيخه ابن الطيب أو الهوريني نفسه. ذلك لأنّ الشِّيرازيّ استقى كثيراً من هذه التصحيحات من

(1) القاموس 1: 15 والطبعة الحسينه 1: 1.

(2) القاموس المحيط ، مقدمة الطبعة الأولى 1: 70.

(3) الجاسوس على القاموس : 404.

معجمات اللغتين التركية والفارسية التي كانت من مصادره المعتمدة ونقدت الصحاح والقاموس، هذا من جهة ومن جهةٍ أُخرى أدلى الشِّيرازيّ دلوه في هذا الميدان، فكانت له آراء علمية مميزة في تسجيل تصحيحاتٍ أُخرى لَم يسبق إِلى التنبيه عليها.

رحم الله الشِّيرازيّ وجزاه خير الجزاء، فقد جمع ما تفرق من تصحيحات لغوية على القاموس المحيط من بطون المعجمات المختلفة، وزاد عليها كثيراً مما توصل إِليه بعلمه وثقافته اللّغويّة الكبيرة، لا همَّ له في ذلك إِلاّ خدمة لغة القرآن وعلومها، وخدمة طلبة هذه العلوم، فكان بحقٍّ رائد المدرسة التصحيحيّةِ المتأَخّرةِ في المعجمات العربية.

لم يطلع الشِّيرازيّ على تاج العروس للزبيدي كما أَسلفنا مع أَنّه أُلّف قبل تأَليف المعيار بخمس وثمانين سنة تقريباً، ولو وزن المعيارُ بالتاجِ لتبين أَنّه ذكر كثيراً من المواد اللّغويّة الموجودة في التاج باختصار شديد، وزاد أَلفاظاً أُخرى لَم ترد في التاج، غير أَنّه أَهمل الاستطرادات في الأَعلام والطب والجغرافيا والتاريخ وغيرها التي كان التاج من أَعظم الكتب التي تناولتها، ولا نعني بذلك إِنَّ المعيار استوعب مادة التاج بل من الواضح البون الشاسع بينهما، إِذا ما علمنا قلة استدراك الشِّيرازيّ على صاحب القاموس مقارنة مع استدراك الزبيدي عليه (1635هـ) جذراً[1]، واشتماله على (120) مئة وعشرين أَلف مادّة[2]، أَيْ بزيادة بلغت الضعف على مواد القاموس.

والمعيار ــ على ما عليه من مآخذ ــ يعد واحداً من أَهمِّ المعجمات المتأخرّة، ومن أَعظم الكتب التي ضبطت لغة العرب وصححت الكثير من التصحيف والتحريف، فالمصنف حقق مفرداته اللّغويّة ولكن ليس بالكيفية التي حقق بها الزبيدي مفردات تاج العروس وإِنّ كان قد سار على طريقة العلماء الأوائل في إِثباتهم للمفردة اللّغويّة بناءً على الإِجماع وصحة السند وقوّته الذي وصلت به عن عالم عدلٍ ثقة سماعاً مع القياس والاستشهاد ، فهو قد أَهمل ترصين تحقيقاته للآراء منسوبة إِلى أَصحابها حينما ذكرها هملاً بايجازٍ.

أُلّف المعيار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، وانتُهيَ من تأْليفه سنة 1273هـ وطبع في بلاد إِيران بين (1311هـ ــ1313هـ) طبعة حجرية في جُزْأين ، وهي طبعة رديئة مليئة بالأَغلاط ، غير واضحة في كثير من الصفحات، مع الشطب والكتابة التكميلية على الهوامش الجانبية، وذلك لعدم امتلاك القائمين على طبع المعجم أَيّةَ معرفة أو دراية بقواعد العربية.

(1) الزبيدي في كتابه تاج العروس : 442.

(2) مقدمة الصحاح ، عطار : 20.

ومع قلة النسخ المطبوعة بقي هذا المعجم منسياً ، فأَغفله كثير من الدراسين، فلا نكاد نجد له ذكراً أو أَثراً في الدراسات اللّغويّة المتأَخرّة أو الحديثة، وربما يعود السبب إِلى حداثة عهده وكونه معجماً متأَخرّاً يعتمد على النقل والجمع من مصادر ومراجع كتب بعضها بغير العربية، وإِلى عدم شهرة مؤلفه، فلا نكاد نعلم عنه شيئاً تقريباً.

ولعل ما كتبه الدكتور حسين نصار في كتابه (المعجم العربي ــ نشأته وتطوره) يمثل الدراسة الوحيدة التي كتبت عن المعيار، وهي دراسة مقتضبة سريعة ومختصرة لا تتجاوز ست صفحاتٍ كتبها بعدَ مطالعتهِ المعيار في أَثناءِ جمع مادّةِ كتابه المذكور وتهيئتها في إِحدى زياراته إِلى العراق، كما أفادنا الدكتور هاشم طه شلاش بذلك ، فأَعطى أَحكاماً في المعيار وصاحبه، لَم يكن موفقاً في بعضها، غير أَنّه أَحسَّ بقيمة هذا المعجم فختم به دراسته للمعجمات العربية التي سارت على نهج مدرسة الصحاح اللّغويّة.

المبحث الثاني

المآخذ والعيوب

وقع معجم معيار اللغة فيما وقعت به المعجمات العربية الأُخرى من أَغلاط منهجيةٍ وعلمية، حرص جميع أصحاب المعجمات على التحذير من الوقوع فيها، ومع دقة الشِّيرازيّ واهتمامه الكبير في توثيق مادّته وتحرِّي الصحة فيما ينقل، وقع فيما حذر منه، كالتَّصْحيفِ والتحريف، وتقصيره في التقاط الموادّ من مصادرها، وعدم عزو الأَقوال إِلى أصحابها، وتابع غيره في الأخطاء والأوهام، وأغفل تفسير بعض المعاني الغامضة ، إِلاّ أَنَّ ذلك لا يقلل من قيمة المعيار ومكانته في عالم التصنيف المعجمي، فتلك المآخذ قليلة جداً قياساً بما وقع به غيره من أصحاب المعجمات، فضلاً على جهده العلمي المتميز في المعيارِ.

ويمكن أَنْ نُقَسِّمَ هذه المآخذ على النحو الآتي:

أولاً : مآخذ تطبيق المنهج :

أَلزم الشِّيرازيّ نفسه بمنهج علمي سار عليه في المعيار، وربمّا أخلَّ في تطبيق خطوات هذا المنهج في بعض الموادِّ التي عالجها لأَسبابٍ مختلفة.

1ـ مآخذ الترتيب والتنظيم :

لقد أَجادَ الشِّيرازيّ ترتيب موادِّ معجمه ترتيباً دقيقاً، متفوقاً في هذا الجانب على غيره من أصحاب المعجمات، مظهراً قدرةً كبيرةً على التوفيق بين أقوال العلماء واختلافهم في مواضع ورود المفردات، سواءٌ كان ذلك في الترتيب الخارجي للجذور اللّغويّة الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة، أم ترتيب المشتقات داخل المادّة اللّغويّة التي يتناولها.

لقد ذكر الشِّيرازيّ، من أسباب تأليفه المعيار، إِيرادُ العلماء لكثيرٍ من المفرداتِ في غير مواضعها، معبراً عنها باللغات، وإِنّه ــ أيْ المصنف ــ أوردها في مواضعها ، وأَشارَ إِلى مواضع ورودها عند الآخرين ، وواضح أَنَّ ذلك يمثل اختلاف رؤية العلماء في أصالةِ الحروف وزيادتها للمادّةِ المختلف في موضع ورودها من المعجم .

إِنَّ عملية ذكر اللفظة الواحدة في مكانين من الفصل أو في فصلين من الباب الواحد أو ذكرها في بابين مختلفين يعود إِلى تلك الرؤية.

ذكر الفيروزآبادي لفظة (البأذنة) بمعنى : الاستخذاء، والإقرار بالأَمر، بعد تركيب (ب ذ ن) ، معقباً بقوله: (كان من حقِّ البأْذنةِ أَنْ تذكر في أوّل الفصل))[1]، أيْ : أَنَّ همزتها أَصليّة غير زائدةٍ، وقد أوردها الشِّيرازيّ هناك[2].

وذكر الشِّيرازيّ لفظة (أُورشليم) في فصل الهمزة بعَدِّ جميع حروفها أُصولاً لأَنّها اسم بيت المقدس بالعبرانية، وإنّ لفْظها في التوراة (يروشليم) [3] فهي معرَّبة، يعتد الشِّيرازيّ بأَصالة حروفها، في حين أوردها الفيروزآبادي في تركيب (ش ل م) [4].

وواضح أَنَّ الأمر موضع خلاف ، وأنَّ الحكم القطعي بموضع ورودها غير مرجح لأَحد الموضعين ، وكأَنّ الشِّيرازيّ يلخص هذه المسألة في تناوله لفظة (السلكوت) بقوله: (السلكوت بالكاف ، كعصفور : طائر، أو وزنه كجبروت، فحينئذٍ التاء زائدة وموضعه باب الكاف)) [5].

وربما أخل صاحب المعيار أيضاً هنا بمنهجه في تخليص الفعل الناقص المعتل بالواو من المعتل بالياء، ولاسيّما أَنّه أفرد كلاًّ منهما في بابٍ خاص به مثبتاً المفردة أو مرجحاً إِياها في بابها، بمعالجته بعض مسائلها بقضية التوافق السابقة، أورد الشيرازي: ((الغساة كفلاة: البلح بالموحدة واللام والحاء المهملة كسبب (ج) الغسا بلا هاء، وغسيات بالأَلف والتاء، كذا أَوردها بعضهم[6] هنا بالياء، وهي إِمّا كانت غسوات بالواو فتصحفت، أو كانت من الياء فأَوردوها في باب الواو سهواً))[7]، وصوب الزبيدي جمعها بالواو كما هو نص المحكم[8].

أَمّا في ترتيب المشتقات داخل المادّة، فأنّ الشِّيرازيّ لَم يسلم من الخلل فيها أيضاً، فوجدت عنده أَغلاط منهجية في الترتيب العام للمادة بمشتقاتها ، أو ترتيب اللغاتِ، للفعل والمصدر والاسم والنعت والشروح والتفسيرات، وربما قدَّم الرباعي على الثلاثي أو المزيد على المجرد أو المتعدي على اللازم أو قدم صيغة المؤنث على المذكر وغير ذلك مما نهجه، ولكنه قليل جداً ، فقد خالف

(1) القاموس 2: 1550 (ب ذ ن).
(2) المعيار 1: 577 (ب أ ذ ن)
(3) نفسه 2: 452 (ا و ر ش ل م).
(4) القاموس 2: (ش ل م).
(5) المعيار 1: 168 (س ل ك ت).
(6) القاموس 2: 1727 (غ س و ــ المعتل).
(7) المعيار 2: 725 (غ س و ــ باب الواو).
(8) التاج (غ س و)، والمحكم (غ س و) .

منهجه بذكر الفعل أوّلاً ، مقدماً الاسم والمصدر في غير موضعٍ من كتابه مع عدم شهرتهما في الاستعمال ، كما هو ديدنه بتقديم الأَعلام والمواضع المشهورة والجارية على الأَلسُن، وتأْخير خلاف ذلك منهما إِلى نهاية التركيب اللّغويّ الذي يتناولـــه، قال: ((الشحر كفلس ويكسر شينه: ساحل البحر بين عمان وعدن، وبالفتح مصدر شحر الرجل كنفع: إِذا فتح فمه)) [1].

2ـ مآخذ التصحيح:

درج أَصحاب المعجمات على عدم المساس بمن سبقهم من علماء العربية منطلقين من التواضع العلمي واحترام السلف الصالح والاعتراف بفضلهم، لا ينتقد أحدهم إِلاّ إِذا خالف أحد الأُمور العلمية التي حصل عليها إِجماع أو شبهه، فمع قول ابن دريد في حق الخليل بن أَحمد : ((فأَتعب من تصدى لغايته، وعنّى من سما إِلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بَعْده له تبع، أَقرَّ بذلك أَمْ جحد))[2]، خالفه جمع من العلماء في كثيرٍ من المسائل اللّغويّة، وكذلك خولف الكثير من علماء العربية، من غير مساسٍ أو انتقاصٍ، لذلك رمي الأزهري مثلاً بالإِيغال في الاعتزاز بالنفس حينما نقد خارج نطاق المألوف عدداً من أئمة اللغة كالليث والجاحظ وابن دريد[3].

من هذا المبدأ العلميّ الخالص انطلق الشِّيرازيّ فصحح كثيراً من الأوهام والتصحيف والتحريف من غير إِشارةٍ إِلى صاحب ذلك الغلط من أصحاب المعجمات، مستثنياً صاحب القاموس، ناقداً إِيّاه بعنفٍ أحياناً، مخالفاً منهجه بعدم ذكر الأخطاء والأوهام، وكأنّه صيّر نقده للفيروزآبادي من المسائل التي جرته إِليها ضرورة التبيين أَحياناً[4].

لقد كان الشِّيرازيّ من رواد التصحيح في المعجمات العربية المتأخرة، ولكنّه أغفل تصحيح كثيرٍ من الأَخطاء، وتابع غيره من أَصحاب المعجمات في أَوهامهم وتصحيفاتهم، قال الفيروزآبادي: ((القمهزية كبلهنيةٍ: القصيرة جداً)) [5]، وهو وهم وخطأٌ، فقد نقل عن الليث قوله: إِمرأة قهمزة: قصيرة جداً ، صحّفه الصاغاني[6]، ونقله الفيروزآبادي مصحّفاً، وقلده الشِّيرازيّ

---

(1) المعيار 1: 434 (ش ح ر).

(2) جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي 1 : 3.

(3) مصادر اللغة، الصوفي: 57.

(4) المعيار 1: 2.

(5) القاموس 1: 178 (ق م هـ ز).

(6) التاج 15: 290 (ق م هـ ز).

من غير أَنْ يبدي اعتراضاً على تصحيفه[1].

وقال الفيروزآبادي أيضاً في معاني لفظة (خصب) : ((أخصبت ... والعضاهُ: جرى الماء فيها حتى اتصل بالعروق)) [2]، وقد نقلها الشِّيرازيّ بلفظها مع زيادته أَلفاظ الوزن[3]، ولم يتنبه لقول الأَزهريّ في هذا الحرف ، مع أَنَّ التهذيب من مصادر المعيار المعتمدة : ((هذا تصحيف منكر وصوابه الأخضاب بالضاد المعجمةِ، يقال خَضِبَتْ العَضاهُ وأَخْضَبَتْ))[4]، وعلى هذا فمحلُّ ذكره هو (خضب).

ويؤخذ على الشِّيرازيّ عدم تعرضه لتصحيح كثير من الأغلاط ولاسيّما الغلط في أسماء الأَعلام بتجاوزه عن التصريح بلفظها، قال الفيروزآبادي في معاني لفظة (الجخدب): ((وكجعفر اسم أَبي الصلت الكوفي النسّابة))[5]، وهو خطأٌ وجد في جميع نسخ القاموس، وصوابه أَبي الصَّعْقَب كما قيده الحافظ وغيره[6]، وعبارة الشيرازي: ((اسم رجلٍ كوفي نسابةٍ))[7].

وقد وقع الشِّيرازيّ في التصحيف بسبب السهو والغفلة وسوء النقل، قال الفيروزآبادي: ((العزرب: الصلب الشديد الغليظ، والضحاك بن عزرب: تابعيّ))[8]، وعبارة الشيرازي: ((العزرب بالزاي كعسكر وقرشب : الغليظ الشديد، والضحاك، وسموا كعسكر))[9]، فترى أَنّه صحّف اللفظ الأول من اسم ذلك الرجل التابعيّ، وجعله معنى مستقلاً جديداً لا أصل له في العربية.

ولا يمكن القول إِنَّ هذه التصحيفات والتحريفات يتحمل وزرها أهل اللغة أو من صحف عنهم فقط، بل إِنَّ متابعة الشِّيرازيّ لها لَم تكن في المستوى المطلوب، فقد صحح الرجل عدداً كبيراً من هذه الأوهام، وكان على معرفةٍ بآراءِ العلماء ورؤيتهم في المفردات، وكان أحياناً على علم بتردد العلماء في حكمهم على مفردةٍ ما، قال الفيروزآبادي في معاني لفظة (نذر) : ((نذر على نفسه

(1) المعيار 1: 544 (ق هـ م ز).
(2) القاموس1: 156 (خ ص ب).
(3) المعيار 1: 81 (خ ص ب).
(4) التاج 2: 364 (خ ض ب).
(5) القاموس 1: 138 (ج خ د ب).
(6) التاج 2: 135 (ج خ د ب).
(7) المعيار 1: 138 (ج خ د ب).
(8) القاموس 1: 199 (ع ز ر ب).
(9) المعيار 1: 118 (ع ز ر ب).

ينذر نذراً ونذوراً : أوجبه ، أو النذر ما كان وعداً على شرط)) [1]، ووضّحهُ الشِّيرازيّ بقولـــه : ((وعن ثعلب ، أَنّه وعد بشرط، والعرب لا تعرف من النذر إلاّ ما كان معلقاً، وحكي عنه أيضاً أَنّه مطلق الوعد، وفي النهاية: نذرت أَنذر، وأَنذر نذراً: إِذا أَوجبت على نفسك شيئاً تبرُّعاً من عبادةٍ أو صدقةٍ أو غير ذلك، وتردد في القاموس بين الإِيجاب المطلق والشرط)) [2].

وتابع الشِّيرازيّ كذلك توهيمات العلماء لبعضهم، ولاسيّما توهيمات الفيروزآبادي للجوهري، متابعاً رأْي الجوهري مرّه والفيروزآبادي في أُخرى، لذلك فإِنّ الشِّيرازيّ يتحمل جزءاً من هذا التصحيف والتحريف.

ويؤخذ على الشِّيرازيّ أيضاً توجيهه مسائل صحيحة وردت عند الفيروزآبادي، ظنها مصحفة، نحو قولـــه: ((الدغدغة: الزعزعةُ، بالزاي والعين المهملة في معانيها، كذا في القاموس، وكأنها كانت الزغزغة بالغين المعجمة ، فتصحف عليه لأنَّ الزعزعة بالزاي والعين المهملة ، ليس لها إِلاّ معنى واحد)) [3]، والواقع أَنَّ القاموس المطبوع ذكر الدغدغة بمعنى الزغزغة في معانيها[4].

وقال الشِّيرازيّ أيضاً : ((أوجره بالرمح إِيجاراً لا غير، إِذا طعنه به في صدره، كذا قال أَرباب اللغة، ولكن لو قالوا في فيه لكان أَنسب)) [5]، ويبدو أَنَّ ما اعتمد عليه الشِّيرازيّ من نسخ القاموس كان فيها نقص، وإِلاّ فإِنّ عبارة الفيروزابادي في القاموس المطبوع : ((وأَوجره الرمح: طعنه به في فيه)) [6].

3ـ مآخذ الاختصار :

نقد الشِّيرازيّ صاحب القاموس في الإِيجاز والاختصار الذي أَخلَّ بفهم المعنى المراد، وإِذا كان الشِّيرازيّ قد شرح مواده وفسرها باسطاً عبارته أحياناً لأَجْلِ التوضيح والتبيين، إِلاّ أَنَّهُ آثر الاختصار كثيراً، ومع دقته في تسخير هذا الاختصار لصالح المادّة اللّغويّة ضبطاً ووضوحاً، إِلاّ أَنّه

---

(1) القاموس 1: 667 (ن ذ ر).
(2) المعيار 1: 512 (ن ذ ر).
(3) نفسه 2: 154 (د غ د غ).
(4) القاموس 2: 1043 (د غ د غ).
(5) المعيار 1: 520 (و ج ر).
(6) القاموس 1: 680 (و ج ر).

وقع فيما وقع فيه أَصحاب المعجمات الأُخرى، فلم يكن دقيقاً في اختصاره، الذي ربما أغلق على القارئ الفهم أحياناً.

لقد أهمل الشِّيرازيّ ، بحجةِ الاختصار، نسبة الشواهد الشعرية والنثرية في الغالب إِلى قائليها، أو المظان التي ذكرتها، وربما أشار إِلى الشاهد وأغفل ذكره في توثيقه للمادة اللّغويّة التي يتناولها، وكذلك يبدو هذا الاختصار واضحاً في تعامله مع المصادر التي ينقل منها، فهو غالباً ما يغفل أسماء مصادره وأسماء أصحابها، أو يكتفي بذكر اسم المؤلف من غير ذكرٍ كتابه ، أو يعكس المسألة مكتفياً بذكر اسم الكتاب.

إِنَّ أُسلوب الاختصار هذا، يشكل على القارئ أحياناً، ويوقعه في حيرةٍ من أمرهِ، ويجعله متردداً في أيْ المصادر يراجع لتحقيق المنقول ، فلا يتم له ذلك إِلا بجهدٍ جهيدٍ.

لقد تقدم القول أَنَّ منهج الشِّيرازيّ في الاختصار ، قد أفرز لنا ظاهرةً منهجيةً في المعيار تمثلت بعدم عزو الأَقوال إِلى أصحابها، فقد كان هدف المصنف الأوّل هو بيان الفائدة اللّغويّة المنقولة.

لقد اختلفت الآراءُ في هذه المسألة ، أيْ منهج الشيرازي في الاختصارِ ، فالمنهجية الحديثة تغفل إِغفالاً كبيراً عزو الأَقوال إِلى قائليها وأصحابها، في حين يرى كثير من الباحثين أَنَّ في ذلك خللاً بمناهج المعجمات العربية قديمها وحديثها، لأَنَّ عزو الأَقوال يؤدّي إِلى توثيق المادة اللّغويّة إِلى حدٍّ بعيدٍ ، كون الأَقوال فيها قد صدرت عن عالمٍ لغوي ثقة فيما يقول ، ثُمَّ إِنّ من بركة العلم عزوه إِلى قائله، وينم ذلك أيضاً عن خلقٍ رفيعٍ وأَمانةٍ علميةٍ كبيرة.

لقد كان عدم عزو الأَقوال إِلى أَصحابها بالاسم عند الشِّيرازيّ متعمداً ومقصوداً ، ولاسيّما أَنّه أَعرب بعباراته المجتزأة عن كونها منقولةً عن غيره من علماء العربية، فالشِّيرازيّ على درجةٍ كبيرةٍ من الأَمانةِ العلمية، ولا يخفى عليه أيضاً نسبة الأَقوال إِلى أصحابها لمعرفته الواسعة والتامّة بآراءِ العلماءِ قديمها وحديثها، ويشهد له بذلك ما ذكره من آراءٍ منسوبةٍ إِلى علماء كثرين في المعيار، فمثلاً بعد أَنْ ذكر معاني لفظة (آمين) وأَوزانها، نقل تعقيبات العلماء واختلافهم كما أَوردها بعضهم في مجيئها بوزن (آمِّيْن) مشددةً مختتماً نقله : ((... والموجود في مشاهير الأُصول المعتمدة إِنَّ التشديد لغة، وهو وهم قديم ، ويؤيده قول صاحب التمثيل في الفصيح: والتشديد خطأٌ انتهى))[1]، فلقد نقل عن أكثر من عالم لهم مكانتهم المرموقة في علم اللغة.

وممّا يدلك على ذلك أيضاً، أنّه لَم ينسب الأقوال أَحياناً مع أَنّه نقلها من مصادره الرئيسة

(1) المعيار 2: 573 (ا م ن).

المعتمدة، قال مثلاً في معاني لفظة (الخبيبة) : ((الخبيبة: الشريحة من اللحم، وبطن الواديّ ، وصوف الثني، ذكره بعضهم[1]، وأنكر آخر عليه وقال: إنّما هو بالجيم والنون))، وصاحب الرأْي الأوّل هو الجوهريّ[2]، وصاحب الرأْي الثاني هو الفيروزآبادي[3].

وقال أيضاً في معاني لفظة (ثبت)، من غير أَنْ يشير إِلى مصدر نقلهِ: ((رجل ثبت كعدل أيضاً: ثابت في أُموره، وثَبْتُ الجنان أيضاً، أيْ : ثابت القلب، ورجل ثبت الغدر أيضاً، والثاني بالغين المعجمة والمهملتين كسبب، أيْ : ثابت في القتال)) [4]، والشِّيرازيّ ينقل هنا من المصباح المنير بتصرفٍ وزيادةٍ في ضبط المفردات[5].

ومهما يكن من أمرٍ فالشِّيرازيّ قد قصر أحياناً في نسبة الآراء إِلى أصحابها ولاسيّما في المسائل اللّغويّة المهمة التي تكون موضع خلاف بين علماء العربية.

ومن مظاهر الاختصار الأُخرى عند الشِّيرازيّ حذفه للأَعلام والاستطرادات الطبية وغيرها مما ليس له علاقة باللغة، وقد أوقعه ذلك في أخطاءٍ أَحياناً، قال الفيروزآبادي: ((وأحمد بن بقنّة ، محركة والنون مشددة، وزير دولة العلويين من بني حمود بالأَندلس))[6]، واختصر الشِّيرازيّ العبارة الأخيرة مكتفياً بثلاث كلمات (وزير دولة العلويين)[7]، وهو اختصار مخل لا يعبر عن المراد، مع كثرة الدول العلوية في تاريخ الإِسلام.

ومن ذلك أيضاً ما اختصره من قول الفيروزآبادي: ((وقنبة: (ه) بحمص الأَندلس))[8]، قائلاً: ((وقنبة كضربةٍ وفي بعض النسخ كغرفة: قرية بحمص)) [9]، وهو اختصار مخل أيضاً، فرُبّما اختلطت هنا بحمص الشام.

4- مآخذ التوضيح والتفسير:

---

(1) **نفسه 1: 78 (خ ب ب).**
(2) **الصحاح1: 117 (خ ب ب).**
(3) **القاموس 1: 153 (خ ب ب).**
(4) **المعيار 1: 243 (ث ب ت).**
(5) **المصباح المنير (ث ب ت).**
(6) **القاموس 2: 1553 (ب ق ن).**
(7) **المعيار 2: 580 (ب ق ن).**
(8) **القاموس 1: 217 (ق ن ب).**
(9) **المعيار 1: 134 (ق ن ب).**

لقد وضح الشِّيرازيّ كثيراً من المفردات اللّغويّة الغامضة وفسرها، وزاد بعض المعاني المنقولة وضوحاً وبياناً، خدمةً لطلبة العلم ولتفهيم أداني الطلبة، وقد حاول الرجل الابتعاد عن كل ما يسبب صعوبةً وإشكالاً في فهم المعاني المرادة، مفصلاً المعاني الغريبة المنقولة من المعجمات الأُخرى ولاسيّما القاموس المحيط، بعبارةٍ رشيقة مفهومة.

لقد قام الشِّيرازيّ بهذا العمل على أتمِّ وجهٍ، مفسراً الكثير من غوامض الكلام، غير أَنّه خالف منهجه هذا أَحياناً، فلم يزد على تفسيرات غيره إلاّ الأَلفاظ التي ضبط بها المفردات، ولاسيّما ما نقله عن صاحب القاموس، قال الفيروزآبادي: ((السختيت : السحتيت)) [1]، ولم يزد الشِّيرازيّ غير أَلفاظ وزنه[2]، وكان عليه تفسيره وتوضيحه، وقال الفيروزآبادي أيضاً: ((البيهن كحيدر: النسترن))[3]، ولم يفسره الشيرازي[4] وربما نقل اللفظة ولم يفسرها اعتماداً على تفسير مرادفها فيما تقدم، نحو متابعته الفيروزآبادي في قوله : ((الجلمزيز من النوق: الجلفزيز))[5]، بمعنى الناقة الصلبة العظيمة[6].

وقد أهمل الشِّيرازيّ ذكر المفردات الغامضة في القاموس المحيط، نحو : ((الحلجز: الجلحز))[7]، أهمله الشِّيرازيّ ولم يورده بوصفه تركيباً في المعيار، وهو بمعنى اللئيم البخيل السيءُ الخلق، مقلوب[8].

وكذلك أهمل : ((الشغبز : الشغبز))[9]، ولم يورده في المعيار أيضاً، ووردت المفردة ومعناها بلفظٍ واحدٍ في طبعة القاموس التي أعتمدت عليها في الجرد، غير أنَّ الزبيدي، نقل روايةً عن أَبي عمرو أَنّه قال: الشغبر: ابن آوى، ومن قال بالزاي فقد صحف[10].

كان على الشِّيرازيّ متابعة هذا الغموض في التفسير وتوضيحه لتحقيق هدفه التعليمي في المعيار.

---

(1) القاموس 1: 249 (س خ ت).
(2) المعيار 1: 167 (س خ ت).
(3) القاموس 2: 1554 (ب ي هـ ن).
(4) المعيار 2: 580 (ب ي هـ ن).
(5) القاموس 1: 698 (ج ل م ز) و(ج ل ف ز).
(6) المعيار 1: 531 (ج ل م ز) و (ج ل ف ز).
(7) القاموس 1: 702 (ح ل ج ز).
(8) تاج العروس 15: 211 (ح ل ج ز).
(9) القاموس 1: 708 (ش غ ب ز).
(10) تاج العروس 15: 217 (ش غ ب ز).

5- مآخذ منهجية أُخرى :

لم يبلغ معجم عربي ما بلغه المعيار في ضبط الأَلفاظ ووزنها، فقد نهج الشِّيرازيّ نهجاً التزم فيه الضبط بالعبارة والوزن وإِعمام هذا المنهج على مفردات المعيار بصورةٍ كاملةٍ تقريباً، ومع ذلك أَخذ عليه بعض الباحثين المبالغة في ضبط الأَلفاظ، ورُمِيَ بعدم الموضوعية في هذا الجانب، وعُدَّ ضبطه حشواً لا فائدة منه.

ويؤاخذ عليه هنا أيضاً مخالفة منهجه في عدم الوزن بأَلفاظٍ أَنكر على أَصحاب المعجمات الأُخرى وزن مفرداتهم بها، كونها غريبة الحروف مجهولة المعاني لا تلائم الذوق اللّغويّ اليوم، حينما وزن بها بعض مفرداته في المعيار[1].

إِنّ المأخذين السابقين يمثلان نسبةً ضئيلة قياساً بما صنعه الشِّيرازيّ في المعيار، مقدماً لنا معجماً لغوياً على درجةٍ كبيرةٍ من الضبط والتقييد.

ومن المآخذ الأُخرى على المعيار أَنّه لَم يحتو على جميع ما في كتب اللغة، مع إِنّه اعتمد في النقل على مجموعةٍ من أَعظم معجمات لغة العرب وأَكثرها استيعاباً للموادّ والمعاني، فهو لَم يطلع مثلاً على أَعظم معجمين من معجمات العربية استيعاباً للأَلفاظ وهما لسان العرب وتاج العروس، مع إِنّه اطّلع على الأخير بطريقةٍ غير مباشرة كما تقدمَ.

ولم يقف الأَمر عند هذا الحد، بل أَهمل الشِّيرازيّ بعض الأَلفاظ والمفردات، ولم ينقلها من المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها كالقاموس المحيط مثلاً ، وفي الغالب هي من أَلفاظ الأَعلام والمواضع والأَلفاظ المعربة والدخيلة.

ومن الأَلفاظِ التي أَهْملَها ولم يَنْقِلْها عن الفيروزآبادي: (الهَكارس) بمعنى الضفادعِ[2]، و (غُنْجدةُ) كقنفذةٍ: اسمُ أُمِّ رافعٍ... [3]، و (عيزَ عيزَ) مبنيانِ على الفتحِ، وتُفْتحانِ: زجرٌ للضَّأْنِ[4]، و(الضِّغْطارِ) بمعنى الضَبُّ القبيحُ الخِلْقةِ[5]، و(الدَّهْدَموزُ) كعَضرْفوطٍ بمعنى الشديدُ الأَكْلِ[1]، وغيرِها كثيرٌ.

---

(1) **المعيار 1: 3.**

(2) **القاموس 1: 794 (هــ ك ر س).**

(3) **نفسه 1: 422(غ ن ج د).**

(4) **نفسه 1: 714 (ع ي ز).**

(5) **نفسه 1: 602 (ض غ ط ر).**

بل ذهب إلى أَبعدِ من ذلك في إهمالهِ فصولاً وردت عند الفيروزآبادي بكامل مفرداتها، كإهماله فصل الياء باب الدال بمفرداته الستة[2]، وفصل الذال باب الزاي بمفردتيه الاثنتيْنِ[3].

ويؤخذ على الشِّيرازيّ أيضاً تكرار المعنى في المادّة الواحدة في موضعها، ولكنّه قليل، سببه النقل الحرفي من المصادر أو السهو، نحو قوله في معنى لفظة (ثقب) : ((... والناقة: غزر لبنها... والكثيرة اللبن من النوق))[4].

ومن المآخذ الأُخرى عليه قلّة حفولِ كتابهِ بالشواهد الشعرية، واهتمامه المبالغ به في شرح المسائل الصرفية والنحوية وتفسيرها أَحياناً.

ثانياً: مآخذ المادة اللّغويّة العلمية :

مع دقة الشِّيرازيّ في تعامله مع المادّة اللّغويّة، وبذله جهداً واضحاً في تحقيقها على الوجه الأَكمل ، وتنقيتها من الأوهام والأَخطاء، وقع في أَخطاء علمية واضحةٍ، يعود بعضها إلى حصول الخطأ والوَهم في المصدر الأوّل، وبانتقالهِ إلى الكُتبِ الأُخْرى، ومع التَّقادمِ الزَّمنِّي، يصبحُ من الحقائق اللُّغويّةِ المسلّم بصحّتها في عِلْمِ اللُّغة، لا يَفْطِنُ إلى الوَهمِ الحاصل فيها إلاّ جهابذةُ هذا الضربِ من العلمِ، ويعودُ بعضها الأخر إلى وقوعِ الشيرازيِّ نفسهِ في الخطأِ والوهم.

وفي الواقع نحن لا نعلم كيف كتب الشِّيرازيّ معياره، وهل ما وصل إلينا من كتابه قد أملاه بنفسهِ على طلبة العلم؟ أم نقل اعتماداً على نسخة المصنف أو مسودته؟ فمن الواضح أَنَّ طبعته الحجرية التي طبعت بين عامي (1311 هـ ــ 1313هـ) لَم تخضع لمراجعته ، فبين إتمامه الكتاب وطبعه(40) اربعون سنةً تقريباً، ووفاة الشِّيرازيّ كانت قبل طبع المعيار، كما توحي عبارة العنوان في أعلى الصفحة الأُولى من الكتاب.

ويبدو أَنَّ الكتاب لَم يراجع قبل طبعه من متخصصين بعلوم اللغة العربية، إِذْ تدل الأَغلاط الطباعية وأَلفاظ العجمة على أَنَّ القائمين على طبع المعيار أَشخاص مهنيون يجهلون كثيراً من قواعد اللغة وأَصولها، ومن ثَمَّ فإِنَّ حدوث التصحيف والتحريف والغلط فيه أَمرٌ واردٌ.

وعلى الرغم من اطلاع الشِّيرازيّ الواسع على كتب اللغة ونقله الزيادات الكثيرة من

---

(1) نفسه 1: 705 (د هـ م ز)..

(2) نفسه 1: 474.

(3) نفسه 1: 705.

(4) المعيار 1: 65 (ث ق ب).

التعريفات والتعليقات والاستدراكات والتفصيل والنقد وغيرها، فإنَّ الشِّيرازيّ يتحمل مسؤولية الغلط الواقع في موارد من معيارهِ، شأنُهُ في ذلك شأْنَ غيرهِ من أصحابِ المعجماتِ الذين وقعوا في أخطاءِ التعبير، واضطراب الأَلفاظ وركاكة اللغة وغيرها، وربما يعود ذلك إلى السهو والغفلة بسبب عدم صفاء الذهن والتعب الفكريّ الذي يغلب على الباحث عند انشغاله التام بموضوع بحثه.

فممّا أُخِذَ ــ مثلاً ــ على لغة المعيار التي ظهرت عند الشِّيرازيّ لغة علميةٍ سهلة العبارة، درجهُ للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والأَمثال واختلاط بعضها ببعضٍ من غيرِ فاصلٍ يفصلُها عن شروح المواد والمكملات من المعجمات الأُخرى، فضلاً على انعدامِ علاماتِ الترقيمِ وعدم وضوح الحركات الإعرابية أحياناً، فجاءت شروح بعض المواد مرتبكة ضعيفة العبارة ، مضطربة غير مستقيمة، تحوي أَخطاءً نحوية وصرفية مختلفة.

إنَّ جُلَّ هذه المآخذ قد ترتبت نتيجة للتغيير الذي أجراه الشِّيرازيّ على مادة القاموس وترتيبها فهو مرتكز معياره، وتصرفه أيضاً بالمنقول من المصادر الأُخرى.

فمن ذلك مثلاً قوله: ((والشمس مؤنثة (ج) شموس كفلس وفلوس، وقد يؤنث))[1]، فمع تكراره للعبارة التي تدل على تأْنيث الشمس بالمعنى نفسه، ذكر الفعل (يؤنث) العائد على الشمس، وهو خلل واضح، إلاّ إذا قصد بالمعنى اللفظ بمعناه الواسع، وهو بعيدٌ، ولعل الصواب (وقد يذكر).

ومن الركاكة الواضحة في لغته، ما ذكره في معاني لفظة (القلاّش) بمعنى المحتال والمتلاعب جداً، مع نقله معانٍ أُخرى، يقولُ : ((والمفلس ، ومن ليس له غيرة وعار، ومن لا يتمشى منه شغل، والعياش، والماجن، ومن لاحياء له ولا يبالي، وله معانٍ أُخرى مذكورة في البرهان))[2].

ومن عيوب الكتاب أيضاً، كثرة الحك والشطب وإكمال الشروح وغيرها في الهوامش الجانبية للكتاب دالاً عليها بإشارات كتابيةٍ متناظرةٍ تثبت فوق الخطأ، أو النقص في المتن، والتصحيح، والتكميل في الهامش.

لقد ظهرت في المعيار أغلاط في الكتابة تعود إلى رداءة الطبع، من ذلك مثلاً، قول الشيرازي: ((الندأْة... : دارت الشمس))[3]، والصحيح، دارة الشمسِ، كما هو واضح بمعنى الهالة

(1) المعيار 1: 570 (ش م س).
(2) نفسه 1: 615 (ق ل ش).
(3) نفسه 1: 56 (ن د أ)، وينظر القاموس 1: 121.

المحيطة بها، وقولـــه: ((وكانت كندة في الجاهلية تئد البنات إمّا للجماعة أو الفقر أو العار))[1]، والصحيح للمجاعة لاقتضاء السياق ذلك.

وبعد أن ذكر الفعل (رن) اللازم، قال: ((وفي كلام بعضهم : شجراؤه مُغنَّةٌ وأطياره مُرنَّةٌ، قال الشاعر[2]:

عمداً فعلت ذاك بيد أَنّي إخال إنْ هلكت لَم تُرنّي

وعلى قوله فهو معتدٍ))[3]، والصحيح أَنّ يقال فهو متعدٍّ.

ومنها أيضاً استشهاده على لفظة (م خ ن) بمعنى نزع الماء[4]، بقول الشاعر [5]:

قد حكم القاضي بحكم عدلي أَنْ يمخنوها بثماني أدلِ

والصحيح أَنْ يقال (عدلٍ) كونها صفةً لحكم.

ومن عيوب الكتاب أيضاً حفوله بالأَلفاظ الفارسية مكتوبة بلغتها الأُمّ، فمثلاً بعد نقله عن الفيروزآبادي: (بهمن مان، من الشهور الفارسية، الحادي عشر))[6]، زاد الشِّيرازيّ جميع أَسماء الشهور الفارسية مكتوبة بلغة فارس[7]، وقد ترد في الكلمة أصوات تدل على عجمة اللفظ، نحو قولـــه: ((التولب، كجوهرٍ: الجهش))[8]، ويقصد، الجحش الحيوان المعروف، أو قوله مادحاً مُحمّد كريم خان: ((... وهائز قصبات السبق في مضمار إقامة البرهان))[9]. والصحيح، حائز قصبات السبق بالحاء.

ولا شك أنَّ القول بصدور أَمثال هذه الأَغلاط عن الشِّيرازيّ أَمر مستبعد ، فهي لا تليق بالمبتدئين في مجال اللغة، فكيف بعالمٍ لغوي كبير كالشيرازي، لذا نُرجِّحُ كونُها طباعيةً.

ويُؤخذ على الشِّيرازيّ أيضاً في بعض تعقيباته، نظرته العلمية التي تنطوي على عدم الوثوق بما يطرحه من رأْيٍ لغويٍ بادئاً عبارته بلفظة (أَظنُّ) أو (عندي) أو (والذي أفهمه)، فالواقع أَنَّ

---

(1) نفسه 1: 345 (و أ د) ، .

(2) لَم أقف على الشاهد في المصادر المتوافرة.

(3) المعيار 2: 607 (ر ن ن).

(4) نفسه 2: 654 (م خ ن).

(5) لَم اقف على الشاهد في المصادر.

(6) القاموس 2: 1554 (ب هـــ م ن).

(7) المعيار 2: 580 (ب هـــ م ن).

(8) نفسه 1: 64 (ت ل ب).

(9) نفسه 1: 1.

العلم لا يؤخذ بالظن، ولا تثبت بالعندية لغة، كما قيل، وإنّما تثبت اللغة بالدليل العلمي المسند إلى عالمٍ ثقةٍ عدلٍ من علماء العربية المشهود لهم بالصلاح والإتقان.

يتضح مما تقدم أَن أَهمّ الأَخطاء التي أُخذت على المعيار تقيده بعبارات أصحاب المعجمات مع اختلاف الترتيب، وتصرفه كثيراً فيما ينقل ، ووقوعه في التصحيف والتحريف والتكرار والاضطراب في ترتيب بعض المواد مع قلة الترابط وعدم الدقة في التعبير عن المعنى أحياناً، ونقله الأَلفاظ الأَعجمية والأَصوات الدخيلة على العربية والأَخطاء الصرفيّة والنحوية وغير ذلك ، وهي أغلاط وقعت بها جميع المعجمات العربية بما فيها لسان العرب وتاج العروس، بل إنَّ كثيراً من المعجماتِ الحديثة تعاني من هذه الأَخطاء بنسبٍ متفاوتةٍ.

الخاتمة

الخاتمة

لقد خرج هذا البحث بعددٍ من الملاحظات والنتائج :

ــ اتّفقَ الدارسون الذين تناولوا المعيار، وهم قلّة، على نسبة الكتاب إلى الشيرازي، وتاريخ الانتهاء من تأْليفه ، وإشاراتٍ إلى عمل الشيرازي في المعيار لا تتجاوز الأَسطر القليلة، ولم يقدم لنا المعيار أَيّة معلوماتٍ تتعلق بحياة المصنف وآثاره، فقد أَغفلت تلك المصادر سنة ولادته أو المدينة التي ولد فيها، والمرجح أَنَّ ولادته كانت في النصف الأوّل من القرن الثالثِ عشر الهجري وبلغ نُضجَهُ العلمي سنة 1273 هـ وهي السنة التي أكمل فيها صنع المعيار.

اسمه مُحمّد عليّ بن مُحمّد صادق، ولم تزد المصادر على ذلك، ويلقب بالميرزا وهو لقب إيراني شائع يطلق على الرجل الذي ينسب من جهة أُمّهِ إلى الإمام عليّ بن أَبي طالب(عليه السلام) ، ويعرف المصنف بالشِّيرازيّ نسبة إلى شيراز المدينة الإيرانية المعروفة .

أَجاد الشِّيرازيّ اللغة الفارسية لأَنّها لغته الوطنية، وأَجاد اللغة التركية بحكم الاختلاط والمجاورة، وهذه الإجادة هي التي أَعطت لآرائهِ وتصحيحاته في المعرب والدخيل قيمة علمية كبيرة.

لم تذكر لنا المصادر سنة وفاته، ومن المؤكد أَنّه توفي قبل سنة 1311هـ، بدلالة ما تشير إليه الصفحة الأُولى من المعيار المطبوع.

ــ أراد الشِّيرازيّ تقديم معجمٍ عربي مضبوط الألفاظ بدقةٍ مع صحة المعنى ووضوحه، مسمياً معجمه (معيار اللغة) لخاصية الضبط فيه، وتشبيهاً بالآلة التي تعاير فيها الأَشياء، وقد أَدّى الشِّيرازيّ ذلك على أَكمل وجهٍ، فكان المعيار واحداً من أكثر معجمات لغة العرب ضبطاً وتقييداً للأَلفاظ والمفردات.

قسم الشِّيرازيّ المعيار على مقدّمةٍ ومتنٍ وخاتمةٍ، وكانت المقدمة على قسمين، أحدُهما صدّر به الكتاب، والآخرُ هو المقدمة الحقيقية بين فيها أَسباب تأْليفه المعيار، وأَشار إلى أَهمّ مصادره وعرض لخطوطِ منهجه، وجعل فيها فصولاً تختص بموضوعاتٍ لغويةٍ مختلفة كانت بمنزلة مراجع يعود إليها القارئ عند الحاجة.

والمتن هو الكتاب، الذي سار فيه الشِّيرازيّ على نظام الباب والفصل، متابعاً الصحاح وغيره من المعجمات التي سارت على طريقته، مع اختلافه عنها جميعاً بافراده حرفي الواو والياء في بابين اثنين، في حين جمعها غيره في باب المعتل.

اعتاد الشِّيرازيّ ذكر الحرف الذي بني عليه الباب، ثم يبدأ مادته اللّغويّة جاعلاً القاموس المحيط أَساساً ومرتكزاً للمعيار، ولكنّه لَم يلتزم بترتيبه، مع نقله الزيادات والتعليقات والاستدراكات من المعجمات الاخرى.

أمّا الخاتمة، فقد سجل فيها تاريخ إِتمام المعيار مبينا وموضحاً جهده الكبير في عمله، إِذْ أَتَمَّهُ عصر يوم الثلاثاءِ لاثنتيْن بقيتا من شهرِ ذي القعدة الحرام من شهورِ سنة 1273هـ في قرية كنجر من أَعمال كرمان، أَلّفه في مجلدين كبيرين.

ـ أورد الشِّيرازيّ جملةً من الأَسباب التي دعته إِلى تأْليف المعيار تعود بمجملها إِلى قضيتن رئيستين تندرج تحتهما كلّ العيوب التي حاول الشِّيرازيّ أَنْ ينآى بمعجمه عنها، إِحداهما: قضية التوضيح والأُخرى حسن التأْليف.

لقد حمل الشِّيرازيّ علماء اللغة الأول ، مسؤولية الإِهمال في وزن مفرداتهم مقتصرين على حركات الإِعراب فقط، وتفسيرهم اللفظ المعروف بالغريب الخفي، وولعهم بالأَلفاظ الملغزة المعماة، والاختصار المخل، وإِيراد اللغات والمفردات في غير مواضعها، وقد عالج الشِّيرازيّ ذلك معالجة اللّغويّ الحاذق.

ـ اقتصر الشِّيرازيّ في نقل مادة المعيار على الكتب المؤلفة ولم يشر في مقدمته إِلى غيرها، معتمداً على مصادر مشهورة أشار إِليها في مقدمته كالصحاح والنهاية والمصباح والقاموس ومجمع البحرين، والمراجع المكتوبة باللغتين الفارسية والتركية كالأُوقيانوس وصراح اللغة وترجمان اللغة، مع غيرها من المصادر التي وردت أَسماؤها في المعيار كالتهذيب والمحيط وأَساس البلاغة وشمس العلوم من المعجمات ، والكافي ومعاني الأَخبار وعلل الشرائع ومصباح الكفعمي وبحار الأَنوار من الكتب الحديثية للشيعة، والبرهان القاطع والمهذب ودستور اللغة من معجمات الفارسية وغير ذلك من المصادر التي نقل منها ولم ترد أسماؤها في المعيار.

لقد نقل الشِّيرازيّ من هذه المصادر بأَساليب مختلفة ، لكن الغالب فيها إِهماله ذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه مكتفيا بالعبارات المجتزأة، أيْ أَنّه ينقل مادته اللّغويّة من مصادره المختلفة من غير أَنْ يعزوها إِلى مصادرها وقائليها، مهتما ببيان الروايات المختلفة مهملاً الزوائد غير اللّغويّة منها.

وأَظهر البحث أَنَّ الشِّيرازيّ لَم يطلع على تاج العروس للزبيدي ولكنه نقل مادة لغوية كبيرة منه بالوساطة من طريق الأُوقيانوس وهو الترجمة التركية لتاج العروس.

ــ عرض الشِّيرازيّ للموضوعات النحويّة والصرفيّة واللّغويّة، مهملاً الزوائد غير اللّغويّة فيها، ففي موضوعات النحو، عرض مسائلها مقلداً أَئمّة النحو، ناقلاً عنهم في الغالب، معقباً أحياناً بما هو جزء من ثقافته ، وهي لا تخرج عن توجيهات إِعرابية أو توضيح المصطلحات النحوية، وفي الموضوعات الصرفية عرض الشِّيرازيّ للأُصول والقواعد الكلية لعلم الصرف موضحاً الكثير ممّا أَغفل الإِشارة إِليه أصحاب المعجمات الآخرين.

أَمّا الموضوعات اللّغويّة فتوسع فيها الشِّيرازيّ كثيراً، متتبعاً ما أهمله أَصحاب المعجمات من أُمورٍ لغوية تحتاج إِلى تبيان، فعرض لموضوعات اللغات والدخيل والمعرب والإِتباع والمزاوجة والإِبدال والقلب والمولد والعامي والمجاز والمقيس والشاذ والأَلفاظ الدينية والترادف والأَضداد والمشترك وغيرها ، وتخفف من الاستطرادات في الأَعلام وأَسماء المواضع وشروح العقاقير والأَدوية والنباتات والحيوانات وغيرها .

وقد اهتمّ الشِّيرازيّ بذكر المصطلحات العلمية الحديثة في عصرهِ ناقلاً بعضها عن اللغة اليونانية.

ــ وضع الشِّيرازيّ منهجاً دقيقاً سار عليه في المعيار بخطوات مدروسة، أَشهرها: الترتيب والتنظيم، والتصحيح والتوضيح والتفسير والاختصار والضبط والتقييد والاستشهاد وغيرها.

رتب الشِّيرازيّ كتابه ترتيباً دقيقاً سواءٌ كان ذلك في ترتيب الجذور الثلاثية والرباعية والخماسيّة في فصولها أو في ترتيب المشتقات داخل كل مادّة.

صححَ الشيرازيُّ الكثير من الأَوْهامِ والأغلاط وبأَساليب مختلفةٍ ، ويُعَدُّ المعيارُ واحداً من أَصَحِّ المعجماتِ العربيّة، فقد اعتمدَ على التصحيحاتِ الكثيرةِ التي ذكرها أَصحابُ المعجماتِ السابقةِ، وزادَ عليها الشيرازيُّ تصحيحاتهِ الخاصّةِ به، أو التي نقلها من الكتبِ الأُخرى ، ولاسيّما التصحيحاتُ التي نقلها عن أصحاب الكتبِ المترجمةِ إِلى اللغتينِ الفارسيةِ والتركيّةِ.

فسر الكثير من الغموض ووضحه في معاني المفردات التي نقلها عن أَصحاب المعجمات، مبيناً إِيّاها بشكلٍ لا لبس فيه، وقد عالج الشِّيرازيّ مسائل الخلل الناتجة عن الاختصار المخل بعبارةٍ تامة، ولكنّه التزم الاختصار بأساليب مختلفةٍ.

أَمّا في الضبط والتقييد فقد أَظهر البحث أَنّ الشِّيرازيّ واحد من أَكثر المعجميين العرب اهتماماً بضبط المفردات وتفسيرها ، فقد ضبط معجمه بأَساليب متعددة خشية التصحيف والتحريف في كتابه.

ــ أجمل الباحث مميزات المعيار في الترتيب والضبط والتصحيح والاختصار والتوضيح وغزارة المادة، وتلافي الإغفال والإهمال في الإشارة إلى القياسي والشاذ والمعرب والدخيل وغيرها.

ــ أخذ الباحث على صاحب المعيار مآخذ منهجية وعلمية ، تعلق قسم منها بمآخذ تطبيق المنهج في الترتيب والتنظيم والتصحيح والاختصار والتوضيح والتفسير، وعدم عزو الأقوال إلى أصحابها وإغفال كثيرٍ من مواد اللغة وغيرها.

وتعلق القسم الآخر بالأخطاء العلمية في المادة اللّغويّة، فالمعيار لَم يخل من خطأ في التعبير، وضعف في العبارة، فضلاً على التصحيف والأخطاء الطباعية، وهي مآخذ يشترك فيها جميع أصحاب المعجمات بنسب متفاوتة.

ــ أظهر البحث الخطأ المنهجي الذي وقع به أصحاب المعجمات بجمع الواو والياء في بابٍ واحد، مخالفين ما قرروه على أنفسهم باتّباع فكرة الباب والفصل، التي طبقها الشّيرازيّ عملياً بالفصل بين الواو والياء في بابين .

ــ أنْهى الشّيرازيّ تأْليف معياره سنة1273 هــ، في مجلدين كبيرين، وطبع أوّل مرّة في بلاد فارس طبعةً حجرية قديمة بين عامي (1311 هــ ــ 1313هــ) ، وهي طبعة رديئة صغيرة الحروف ، غير مضبوطة، وتفتقر إلى علامات الترقيم، مليئة بالأخطاء لكون القائمين على الطبعة ليس لديهم أدنى معرفةٍ بأُصول العربية وضوابطها، لذا يوصي الباحث ويلفت انتباه الدارسين إلى توجيه عنايتهم للمعيار وتحقيقه تحقيقاً علمياً ليلحق بغيره من معجمات العربية خدمة للغة القرآن وطلبة علومها.

ــ أظهر البحث ردوداً خاصة للشيرازي في كثير من مسائل النحو الصرف واللغة.

ــ أظهر البحث علمية الشّيرازيّ وتمكنه من دقائق اللغة وقدرته الفائقة على متابعة المفردة في المعجمات الأُخرى ونقله الآراء المختلفة فيها.

ــ الجديد في هذا البحث إنّه أوّل دراسةٍ مفصلةٍ لمعجم معيار اللغة، الذي ظل بعيداً عن متناول الدارسين، وقد تناولت هذه الدراسة، وصف الكتاب وأسباب تأْليفه ومصادره المعتمدة، وموضوعات المعيار ومنهج الشّيرازيّ فيه ، ومميزات المعيار والمآخذ عليه.

ــ الدراسة الوحيدة التي كتبت عن المعيار قبل هذا البحث ، دراسة الدكتور حسين نصار التي أوردها في كتابه (المعجم العربي ــ نشأته وتطوره) وهي دراسة مقتضبة تقع في ست صفحاتٍ، وقد أفادت الباحث في جوانب من بحثه.

ـ المعيار آخر معجم لغوي كتب بالعربية ووصل إلينا، من المعجمات المؤلفة على طريقة صحاح الجوهريّ في بلاد إيران، وهو يمثل فترته العلمية خير تمثيل، وقد حمل مادّة لغوية وعلمية غزيرة ، وهو مصدر لا يمكن الاستغناء عنه في معرفة الكثير من المعربات ، ولاسيّما ما نقل منها من اللغة الفارسية، لاعتماده على مصادر كتبت بهذه اللغة، واعتماده أَيضاً على معجماتٍ لَم يعتمد عليها من سبقه من المعجميين كمعجم (مجمع البحرين) للشيخ الطريحي وكتب الأُصول والتفسير المعتمدة في دراسةِ الحوزات العلمية.

ثبت المصادر والمراجع

المطبوعات

ــ القرآن الكريم.

ــ أَبجد العلوم ، صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري (ت 1307هـ) ، المطبعة الحيدرية في بلدة بهوبال ، 1295هـ .

ــ الأَصمعي وجهوده في رواية الشعر ، أياد عبد المنعم ، دار الشؤون الثقافية ، ط 1، 1989.

ــ الأَعلام ــ قاموس تراجم ــ تأْليف خير الدين الزركلي ، ط 4 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1979م.

ــ تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت 1205هـ) تحقيق لفيف من العلماء، مطبعة حكومة الكويت.

ــ تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، المطبعة الخيرية ، 1306هـ .

ــ التحفة الرضوية في مجربات الإِمامية ، تأْليف محمد الرضي الرضوي، ط1، الكويت 1989م.

ــ ترتيب كتاب العين للخليل بن أَحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إِبراهيم السامرائي، تصحيح أَسعد الطيّب، ط1، قم 1414هـ .

ــ تنقيح المقال ، الشيخ حسن بن عباس بن محمد علي البلاغي ، ط النجف (1396هـ) .

ــ تهذيب اللغة، أَبو منصور محمد بن أَحمد الأَزهريّ (ت 370هـ)، تحقيق لفيف من العلماء ، سلسلة تراثنا دار الكتاب العربي 1967م.

ــ تهذيب اللغة ، لابي منصور محمد بن أحمد الازهري، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون ، دار القومية للطباعة ، 1964م.

ــ الجاسوس على القاموس ــ أَحمد فارس الشدياق ، مطبقة الجوائب 1299م.

ـ جمهرة اشعار العرب ، لابي زيد محمد بن ابي الخطاب القرشي (ت 427)، تحقيق خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال ، بيروت ـ لبنان ، 1999م.

ـ جمهرة اللغة ـ لإبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأَزدي البصري(ت 321هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف ـ حيدر آباد الدكن ، ط1 ـ 1344هـ .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر بن عمر البغـدادي (ت 1093هـ) ط1، المطبعة الأميرية ببولاق ـ القاهرة.

ـ الخصائص ـ أَبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ). تحقيق محمد علـي النجـار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت.

ـ دائرة المعارف الإِسلامية ـ الترجمة العربية ـ نسخة مصورة من طهران.

ـ دراسات في القاموس المحيط، محمد مصطفى رضوان ، منشورات الجامعة الليبية ـ ط1ـ 1973.

ـ دراسة إِحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر، عبد الصبور شاهين وعلـي حلمي موسى، مطبوعات جامعة الكويت .

ـ الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، الدكتور عبد الجبار جعفـر وهيب القزاز ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، 1981م .

ـ ديوان أَبو الأَسود الدؤلي، صنعه أبي سعيد الحسن السِّكري (ت 290هـ) تحقيق محمد حسـن آل ياسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 1988م.

ـ ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أَبو الفضل إِبراهيم، دار المعارف ، القاهرة.

ـ الذريعة إِلى تصانيف الشيعة ـ الشيخ آغا بزرك الطهراني ، مطبعة جامعة مشهد، 1405هـ .

ـ الزبيديُّ في كتابه تاج العروس ، الدكتور هاشم طه شلاش، دار الكتاب للطباعة، بغـداد ، ط1، 1401هـ ـ 1981م.

ـ السيرة النبوية للامام ابي الفداء، سماعيل بن كثير (ت 774هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة 1965م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بـن الحسـن الاسـترآبادي النحـوي (ت 686هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ونور محمد الحسن ومحمد الزكـران ، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان 1975م.

ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجـــوهري (ت حـــدود 400هـــ) تحقيق السيد أَحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي ـ مصر .

ـ الصحاح ومدارس المعجمات العربية، السيد أَحمد عبد الغفور عطار ط2، بيروت 1967م.

ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر، الإمام رضي الدين الحسن بن محمـــد الصـــغاني (ت 650هـــ) تحقيق الدكتور فير محمد حسن، ط1، المجمع العلمي العراقي 1978م.

ـ العربية والتحديث، اتجاهات التأليف اللغوي في العراق، الدكتور محمد عبـــد المطلـــب البكـــاء، بغداد، دار الشوؤن الثقافية ، 1999م.

ـ علل الشرائع للشيخ الصدوق أَبي جعفر محمد بن علي بن بابوية القمي (ت 381هـ) ط1، قـــم 1421هـ .

ـ القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـــ) إعـــداد وتقـــديم، محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ، ط2، 2000م.

ـ كتاب سيبويه، أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تحقيق وشـــرح عبـــد الســـلام هارون ، ط3، عالم الكتب، بيروت ، 1403هـ ـ 1983م.

ـ لسان العرب ـ المقدمة ، بيروت ـ دار صادر ، 1968م.

ـ لسان العرب المحيط ، ابن منظور ، أَبو الفضل جمال الدين بن مكرم ، تجديـــد يوســـف خيـــاط ونديم مرعشلي ، بيروت ، دار لسان العرب 1970م.

ـ مجمع البحرين ومطلع النيرين، للشيخ فخر الدين الطريحي (ت 1085هـ) تحقيق السيد أَحمد الحسيني، قم ، ط1، 1375هـ.

ـ المزهر في علوم اللغة وأَنواعها، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) شرحه وضـــبطه: محمـــد أَحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أَبو الفضـــل إبـــراهيم، عيســـى البـــابي الحلبـــي وشركاؤه، القاهرة.

ـ مصادر اللغة في المكتبة العربية، الدكتور عبد اللطيف الصوفي ، دار الهدى ـ الجزائر.

ـ المصباح المنير من غريب الشرح الكبير للرافعي ، العلامة أَحمد بن محمد بن علـــي المقـــري الفيومي (ت 770هـ) المطبعة الميمنية، مصر 1313هـ .

ــ معاني الأَخبار ، الشيخ الصدوق أَبو جعفر محمد بن علي بن الحســين بــن بابويــة القمــي، تصحيح علي أَكبر الغرافي، مطبعة الحيدري ، طهران ، 1379هــ .

ــ المعجمات العربية ، بيلوغرافية شاملة مشروحة، إِعداد : وجدي رزق غالي ، تقــديم الــدكتور حسين نصار ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1971م.

ــ معجم الأُدباء المعروف (إِرشاد الأَريب إِلى معرفة الأَديب) أَبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هــ)، ط2، تصحيح د . س . مرجليوث ، ط 2 ، مصر 1924م.

ــ معجم البلدان ، أَبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت 1376هــ ــ 1957م.

ــ معجم الصحاح للجوهري ، المقدمة ، مصر ، دار الكتاب العربي ، 1956م.

ــ المعجم العربي ــ نشأته وتطوره، الدكتور حسين نصار، ط2، القاهرة، دار مصــر للطباعــة ، 1968م.

ــ معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق 1380هــ 1960م.

ــ معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف اليان سركيس ، مصر 1929م.

ــ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطــأ مالــك ومسند احمد بن حنبل، ترتيب وتنظيم ونشر أ.ي . ونسنك و.ي . ب منسنج ، واتبع نشــره ي . بروخمان، مطبعة بريل في مدينة ليدن ، 1969م.

ــ المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية، إِخراج : إِبراهيم مصطفى ، أَحمد حسن الزيــات، حامــد عبد القادر، محمد علي النجار، دار الدعوة، إِستانبول ، 1989م.

ــ المعيار ، الميرزا محمد علي محمد صادق الشيرازي (كان حياً 1273هــــ) طبعــة حجريــة ، طهران (1311هــ).

ــ مغني اللبيب من كتب الأَعاريب، جمال الدين بن هشام الأَنصاري (ت 761هــ) تحقيق د مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط11، دار الفكر ، دمشق ، 1384هــ ــ 1964م.

ــ مفاتيح الجنان وباقيات الصالحات ، الشيخ عباس بن محمد رضا القمي (ت 1131 هــ)، مجمع ال البيت ، ط4 ــ قم ، 1424هــ .

ــ النقائض ، نقائض جرير والفرزدق، طبع في مدينة ليدن، مطبعة بريل، 1905م ، اعادت طبعه بالاوفست مكتبة المثنى ، بغداد.

ـ نهج البلاغة، من كلام أمير المؤمنين علي بن أَبي طالب (عليه السلام) ، محمد عبده ، بيروت ، 1978م.

ـ النهاية في غريب الحديث والأَثر، لأَبي السعادات مبارك بن أَبي الكرم محمـــد المعـــروف بـــابن الأَثير الجزري (ت 606هـــ) ، دار إِحياء الكتب العربية، تحقيق طاهر أَحمد الـــزاوي ، ومحمـــود محمد الطناجي.

ـ هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إِسماعيل باشا البغدادي (ت 1339هـــــ) ، استانبول ، 1951م ، اعادت طبعه بالاوفيست، مكتبة المثنى ، بغداد.

ـ الوافي الحديث في فن التصريف ، الدكتور محمد محمود هلال ـ منشورات جامعـــة بنغـــازي ، ليبيا ، ط1، 1974م.

ـ وسائل الشيعة ، الى تحصيل مسائل الشريعة ، محمد بن الحسن الحر العاملي، (ت 1104هـــ) ، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحيـــاء التـــراث ، بيـــروت ، ط2 ، 1424 هـــــ ـ 2003م).

المجلات والدوريات

ــ مجلة المورد م 5 عدد 2، 1976 : مقدمة مد القاموس لادورد لين، ترجمة عبد الوهاب الأَمين.

ــ صناعة المعجم ثنائي اللغة ، الدكتور خليل إِبراهيم حمّاش، بغداد بيت الحكمة، 1988م (حلقـــة نقاشية).

Mear Al-Logha Mojam
By AL – Shirazy

Stuby & Evalustion

A thesis Submitted by the student

Majed kamel Hussein El Bedry

To

The council of College of Education (lbn Rushid) University of Baghdad as a partial Fulfillment for the Requirement of award M. A D egree in Arabic Language and it's arts.

Supervisor

Prof.Dr

Abdul Rahman Motlaq Al-Jobory

Abstract

This research conclude several results and notes The scholars who translates Al – Mear _ very little only attribute the book to l – Shirazy and date of complete its writing simple hints for his war in Al – mear which does no faces few lines Al Mear which does not access few lines . Almear does nor introduce any information about life of author his writing his birth date , birth place . His date . He was born at most in the fitst half of 12 th century for Hijra . He completed Al-Maer in 1273.

His name is Mohammed Ali Mohammed Sadiq . He was called Mirza because he belong to lmam Ali Bin Abi Talib from his mother .

Al-Sherazy spoko Persian as it is native language and also spoke Turkish by living and neighboring

The researches does not mentioned his date of death . But it assure that he died before 1311H.

Al-Shirazy wanted to introduce Arabic clea precise dictionary and titled it (Mear Al- Logha) Language standard for it preciseness and accurate . So it was on of Arabic dictionaries accurate for words and terms .

Al-Shirazy divide Al-Mear to introduction text and conclusion. Lntroduction is two section. First section issued by book. Second section is real

introduction in which he explained reasons behind writing Al-Mear.

The second section is the book on which Al-Shirazy proceeded on chapter and study system following Al-Sahah and other dictionaries which follow the same course with difference in make Wao and yaa in two studies and collect other in voiced study .

Al-Shirazy use to mention the letter on which the study build on. Then be begin his linguistic material making from Al-Moher Dictionary as abase to Al-Mear ln conclusion he record the date of complere Al-Mear explaining his great effort on Tuesday 1273 Hin Knjat village in car man state.

Al-Shirazy mentioned the reasons which made him to write Al-Mear which is in two cases: First explanation and second good writing .

Al-Shirazy put the responsibility on linguistics of helicon of neighing their terms and they just interpret kowing word by add words and their interesting in puzzled world, making term in not suitable position .

Al-Shirazy just transform text Al- mear on authorized books depending on famous resource such as Al-Bahren, Alhehain , Al-Mesbah , Alqamos, Mejama, Al-Bahren, Anqianos, Sarah Allugha, Terjoman allugha with other resources such as Tahthib El.Mohit, Asas Albalagh, Shams Alelon and dictionaries , Akafy , Maany Alakhbar, llet al Sharae,

Mesbah Al – Kafamy, Behar Alanwar from Shieet books.

The research show that Alshiraxy did not read Taj Alaros by Alxubaidy bot by transform great linguistic object through Augianos whicg is Turkish translation to Taj Alaros – Alshirazy make accurate course followed it in Mear such as order, organize , correction explanation. Interpretation , Summarize, Limitation evidence etc…

Al Sherazy ordered his book precisely in intri and quarterly order.

He explained much of adds in terms which he took from dictionary authors illustrate them clearly .

Al- Shirazy introduce linguistics, syntax and grammar subjects neglecting un linguistics branches . ln syntax subjects he show its matter imitating syntactic Transform from his culture but it no access grammar guidance or explain terms in comjugate subject Al – Shirazy introduced principles of conjugate illustrating much which other dictionaries authors .

Linguistics subjects Al-Ahirazy expanded much . He followed what dictionaries owner neglected of linguis matter that need explaining . He introduced linguistics intruding , following up , mixing , replacement similarity, contrast , religious terms, common erc … and reduced the expansion in

informing , names places , explanation medicines, plants. animals and others .

The researcher point out some curriculum and scientific weakness . Some of them are in curriculum application, order. Organization, summarize, explanation , unattribute, sayings to their Sayers.

The other weakness are about scientific errors in linguistic subjects, Almear has mistake in expression , weakness in its expression , printing mistakes. These weakness are common in all dictionaries in various rates .

The research shows curriculum mistakes which the authors made collecting Woo and yaa in one section which reject what they decide in follow chapter and study idea which Al shirazy made it by separating Woo and Yaa in twi sections .

Al- Shirazy complete Al- Mear on 1273 H. in two big volumes. The first printing was in Persia in old stones print 1313 – 1311 . lt was bad printing having little letters lack of prnctuation marks, full of errors because publishers hd no knowledge of Arabic language principles Thus the researcher recommend and notify scholars to give the care for Al – Mear and studied it scientifically to be with other Arabic dictionaries to serve Qhran language.

The researcher introduces feature of Al-Mear in order , organize , correction , summary, explanation

and avoiding neglect notify standard and intruder or others .

The researcher shows special responses from Al – Shirazy in nany of grammar , conjugal , linguistics.

The researcher shows applicability of Al- Shirazy and his knowledge in language his ability to follow . The word in other dictionaries .

The new matter in this research is that it is the first detailed study to Mear Alugha dictionary which discusses the book , reasons behind writing, its resources and Al- Shirazy curriculum, its subjects, its weakness and its linguistic vales.

The only study before this research is the study of Dr. Hussein Nassar in his book Arabic dictionary evolution and development it is a brief study in 6 pages and the researcher takes it in some aspect.

Al Mear is the last linguistic dictionary written in Arabic came to us that written in some subject of Jawhary Sahah in lran . lt represent its scholar period.